مصر المعاصرة

مجلة ربع سنوية

تصدرها

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع

ابريل سنة ١٩٥٩
السنة الخمسون
العدد ٢٩٦
القاهرة

الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع

تأسست الجمعية سنة ١٩٠٩ لتنمية الاهتمام بالدراسات والابحاث العلمية فى شئون الاقتصاد والاحصاء والتشريع .. تحقيقا لهذا الغرض تصدر الجمعية مجلة «مصر المعاصرة» اربع مرات فى العام مليئة بشتى المقالات فى تلك الشئون ، كما تنظم اجتماعات عامة تعالج فيها مختلف المشاكل الاقتصادية والاحصائية والتشريعية ذات الاهمية البارزة من الناحيتين النظرية والتطبيقية وتيسر سبل الاطلاع على أحدث المؤلفات المصرية والعالمية فى مكتبتها الحافلة باهم تلك المؤلفات .

مجلس الادارة

الاساتذة :

الرئيس : **الدكتور عبد الحميد بدوى** (نائب رئيس محكمة العدل الدولية)
نائب الرئيس : **عبد الجليل العمرى** (محافظ البنك الاهلى المصرى)
السكرتير العام : **الدكتور ابراهيم بيومى مدكور** (وزير سابق)
امين الصندوق : **الدكتور عبد المنعم الطناملى** (مدير البنك العقارى المصرى)

الأعضـــــاء :

الاساتذة :

احمد عبود (رئيس مجلس ادارة شركة بواخر البوستة الخديوية)
الدكتور حافظ عفيفى (وزير سابق)
حسن مختار رسمى (رئيس مجلس ادارة شركة مصر للنسج والغزل)
الدكتور حسين فهمى (رئيس المؤسسة الاقتصادية)
رياض الميدانى (وزير الاتحاد العربى)
الدكتور زكى عبد المتعال (وزير المالية سابقا)
الدكتور عبد الحكيم الرفاعى (نائب محافظ البنك الاهلى المصرى)
الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى (وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية)
على أحمد الشافعى (العضو المنتدب لشركة اعادة التأمين)
الدكتور سيزوستريس سيداروس (وزير مفوض سابق)
صادق حنين (وزير سابق)
الدكتور عبد المنعم القيسونى (وزير الاقتصاد والتجارة المركزى)
على الشمسى (وزير سابق ومحافظ البنك الاهلى سابقا)
الدكتور على الجريتلى (وزير سابق)
محمد ابراهيم فهمى السيد (مستشار قانونى برياسة الجمهورية)
محمد امين فكرى (محافظ البنك الاهلى المصرى سابقا)
محمد رشدى (رئيس مجلس ادارة بنك مصر)
الدكتور محمد زهير جرانه (محام ووزير سابق)
محمود محمد الدرويش (رئيس مجلس ادارة بنك الجمهورية سابقا)
الدكتور السعيد مصطفى السعيد (مدير عام جامعة القاهرة)
محمد على الغتيت (وكيل عام بنك الائتمان العقارى)

السكرتير :
المراجع : اسكندر ا. دوس

مصر المعاصرة

(السنة الخمسون ـ العدد ٢٩٦ ـ ابريل ١٩٥٩)

الثمن ٤٠ قرشا

مطابع
شركة الاعلانات الشرقية
القاهرة ١٩٥٩

أعضـــاء الجمعيـــة

أعضاء الجمعية فئتان : أعضاء مشتركون يدفعون رسم اشـتراك قدره مائة وخمسون قرشا صاغا سنويا ، وأعضاء مؤيدون يؤدون اشـــتراكا قـدره عشرة جنيهات على الاقل ·

ويقدم طلب العضوية مصحوبا بتزكية واحدة على الاقل من أحد أعضـــاء الجمعية ، ومتى وافق عليه مجلس الادارة، يكسب الطالب صفة العضوية ومزاياها بما فى ذلك تلقى مجلة مصر المعاصرة دون مقابل ·

وعدد أعضاء الجمعية فى الوقت الحاضر خمسمائة عضو ·

الاشـــتراك فى المجلة

رسم الاشتراك السنوى فى المجلة مائة وخمسون قرشا صاغا فى مصر والسودان وأربعون شلنا أو خمسة دولارات للبلاد الاخرى المنضمة الى اتحـــاد البريد العالمى ·

ولا يحق للعضو أو المشترك الذى لا يتسلم عـددا من المجلة ولا يطالب به . قبل ظهور العدد اللاحق ، أن يتلقى العدد المتأخر الا مقابل أداء ثمنه ·

ثمن العدد لغير الاعضاء والمشتركين أربعون قرشا صاغا فى مصر والسودان ، وعشرة شلنات فى البلاد الاخرى المنضمة الى اتحاد البريد العالمى ·

لا تسأل الجمعية عن الآراء التى تنشرها مجلتها (مصر المعاصرة) ·

ولا يباح نقل أو ترجمة شىء مما ينشر فى هذه المجلة بغير اذن ســـابق من الجمعية ·

وكل ما يرسل الى المجلة للنشر يصبح ملكا للجمعية ·

ترسل طلبات الانضمام والاشتراكات والاستعلامات الى سكرتيرية الجمعية صندوق بريد رقم ٧٣٢ ·

مقر الجمعية ـ ١٦ شارع رمسيس بالقاهرة ـ ت ٥٢٧٩٧

الفهـــــرس

باللغـــة العربيـــة

رقم الصفحة

الدكتور سعيد النجار : بناء دالتى الطلب والعرض عند كينـــز ٥ ــ ٢٨

الدكتور جمال الدين محمد سعيد : بعض مشاكل التصنيع فى مصر ٢٩ ــ ١٠٤

باللغـــات الأجنبيـــة

الدكتور عبد المنعم الطنامل : بنوك الائتمـــان العقارى فى مصر ٥ ــ ٣٦

الكتب الحديثة ... ... ٣٧ ــ ٣٨

المقالات الرئيسية فى المجلات المصرية والاجنبية ... ... ٣٩ ــ ٤٥

بنـــاء دالتى الطلب والعرض عند كينز

للدكتور سعيد النجـــار

وضع المســـألة :(١)

من المعروف أن كينز كان مشغولا فى « النظرية العامة » ببيان العلاقات بين الكميات الكلية • فهو يريد اعطاءنا فكرة عن العلاقات بين مستوى الانفاق مثلا ومستوى العمالة ، أو بين مستوى الدخل ومستوى الانفاق ، الى غير ذلك من العلاقات التى تشكل جوهر « النظرية العامة » • فالمفهومات التى تهم كينز مفهومات كلية • وقد ابتكر أساليب التحليل التى تلائمها • وطبيعى أن هـذه المفهومات تختلف عن نظائرها فى نظرية القيمة حيث نعنى بسلعة معينة ونفترض سكون الاقتصاد فيما عدا السلعة موضع البحث • وقد ابتكر مارشال أسلوب التحليل الجزئى لعلاج مشكلات القيمة •

غير أن نظرية كينز تنطوى على بعض المفهومات التى تقع على الحافة بين التحليل الكلى والتحليل الجزئى • ومن هذه دالة الطلب الكلى aggregate demand function ودالة العرض الكلى aggregate supply function أو قل ان البيئة الطبيعية لهاتين الدالتين هى نظرية القيمة • وقد استعارهما كينز وحورهما التحوير الذى يلائم النظرة الكلية • ازاء هذه المفهومات يشـعر البـاحث بشىء من الغموض وعدم الارتياح • فقد أفرغهـا كينـز فى قالب جديد ، ولكنه لم يستطع أن يخلصـها تماما من سـماتهـا التى عرفت بهـا فى بيئتهـا الطبيعية • فمستوى التشغيل مثلا يتحدد بنقطة التقاطع بين دالة الطلب الكلى ودالة العرض الكلى ، وهو يصف نقطة التقاطع بأنها تحقق أقصى ربح متوقع :

"Thus the volume of employment is given by the point of intersection between the aggregate demand function and the aggregate supply function, for it is at this point that the entrepreneurs' expectation of profits will be maximised." (٢)

والجمع بين مستوى التشغيل وفكرة أقصى ربح فى صعيد واحد يضـع القارىء فى مركز لا يحسد عليه • فان مستوى التشغيل يمثل كمية كلية • وهو يثير فى الذهن الكميات الكليـة الاخرى • أما فكرة الربح الاقصى فهى

---

(١) يعتبر هذا البحث ثمرة للمناقشات التى دارت بينى وبين زملائى الدكتور رفعت المحجوب، والدكتور لبيب شقير ، والدكتور زكى شافعى • ومن المؤكد أنه لولا هذه المناقشات لما خرج هـذا البحث الى حيز الوجود • وقد تفضل الدكتور زكريا نصر بقراءة المخطوط وابداء ملحوظات قيمة عليه • فاليهم جميعا شكر الكاتب وعرفانه • وغنى عن الذكر ان الكاتب وحده هو المسئول عما عسى أن يكون فى هذا المقال من خطأ أو تقصير •

(٢) كينز (النظرية العامة) الفصل الثالث ص ٢٥ •

منتزعة من عالم آخر هو عالم القيمة • وهى تثير فى الذهن توازن المنتج والنفقة الحدية والمتوسطة وغير ذلك من المفهومات الجزئية التى لا نصادفها عادة فى عالم الكليات • ومن ثم فان شعور الباحث فى هذا الجانب من جوانب النظرية العامة هو شعور من ينظر خلال (التلسكوب) باحدى عينيه ، وخلال (الميكروسكوب) بالاخـــرى •

على أن كينز لم يقف طويلا لبحث المشكلات الناشـــئة عن الاحتكاك بين المفهومات الكلية والمفهومات الجزئية ، وهو يقتصر على اعطائنا صورة عامة عن دالتى الطلب والعرض فى دنيا الكليات • ويمكن اجمال هذه الصورة فيما يلى :

١ ــ كل مستوى من مستويات التشغيل يقـابله ثمن للطلب الكلى وثمن للعرض الكلى • ويقصد بثمن الطلب الكلى تلك الحصيلة التى يتوقع المنتجون تحقيقها من هذا المستوى ، ويقصد بثمن العرض الكلى تلك الحصـــيلة اللازمة لاقناع المنتجين بتشغيل هذا المستوى لا أكثر ولا أقل •

٢ ــ من بين المستويات الممكنة للتشغيل يوجدمستوىفريد هو الذىيحقق التعادل بين ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى • أى مستوى غير هذا المستوى اما أن يجعل ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى ، واما أن يجعل ثمن العرض الكلى أكبر من ثمن الطلب الكلى •

٣ ــ حيث يكون ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى فان مستوى التشغيل يتجه نحو الزيادة ، وبالعكس حيث يكون ثمن العرض الكلى أكبر من ثمن الطلب الكلى فان مستوى التشغيل يتجه نحو الانكماش • ولا يتحقـــق التوازن الا عند ذلك المستوى الفريد الذى يحقق التعادل بين ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى •

٤ ــ عند مستوى التوازن للتشغيل يكون الربح المتوقع للمنتجين قد بلغ أقصى حد ممكن ، ومعنى ذلك أنه عند المستويات الاخرى يستطيع المنتجـــون زيادة أرباحهم بزيادة مستوى التشغيل أو تخفيضه • فالقوة التى تدفع النظام الاقتصادى نحو مستوى التوازن للتشغيل هى رغبة المنتجين فى تحقيق أقصى ربح متوقع •

٥ ــ أن مستوى التوازن للتشغيل لا يتفق بالضرورة ومستوى التشـغيل الكامل ، بل يجوز أن يصل النظام الاقتصادى الى توازنه قبل بلوغ مســـتوى التشغيل الكامل •

وفى الشكل (١) تصوير بيانى لهذه العلاقات كما جاء عند ديلارد (١) •

يقاس حجم التشغيل على المحور السينى ، والحصيلة المتوقعة على المحور الصادى ، المنحنى ع يمثل دالة العرض الكلى ، والمنحنى ط يمثل دالة الطلب الكلى

(1) D. Dillard: "The Economics of John Maynard Keynes, p. 30.

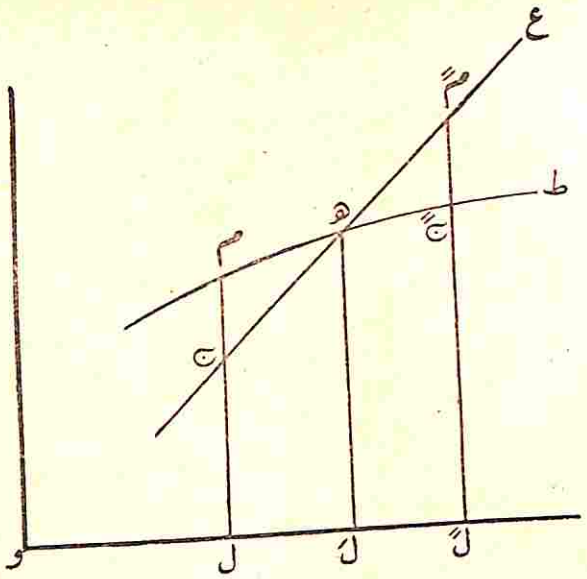

شكل (١)

يتبين من هذا الشكل أنه يوجد مستوى فريد للتشغيل يحقق التعادل بين ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى وهو المستوى ولَ . أى مستو آخر غير هذا المستوى يجعل ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى (مثل المستوى و ل) ، أو يجعل ثمن العرض الكلى أكبر من ثمن الطلب الكلى (مثل المستوى ول") . اذا كان مستوى التشغيل و ل مثلا فان ثمن الطلب الكلى يكون ل م ، وثمن العرض الكلى يكون ل ن ، وهذا يدفع المنتجين الى الزيادة من مستوى التشغيل الى أن يصلوا الى المستوى ول . وبالمثل اذا كان مستوى التشغيل ول" فان ثمن العرض الكلى يكون ل"م" وثمن الطلب الكلى ل"ج" وهذا يدفع المنتجين الى تخفيض مستوى التشغيل الى أن يصلوا الى المستوى ولَ .

ووضع المسألة بهذه الصورة يبدو بسيطا فى ظاهره ، غر أن امعان النظر يكشف عما تنطوى عليه هاتان الدالتان من مشكلات :

أولا : مما يلفت النظر فى هاتين الدالتين أنهما على غير ما ألفنا فى نظرية القيمة ، ليس فقط من حيث أن الاحداث الصادى يمثل حصيلة كلية ، ولكن من حيث أنهما متزايدتان مع تزايد مستوى التشغيل . أى أن كلا منهما ذات ميل موجب Posifive Slope . وهذا بديهى بالنسبة لدالة العرض . ولكنه يحتاج الى بعض التأمل بالنسبة لدالة الطلب لما نعرفه من أنها فى صورتها العادية (حيث يقاس ثمن الوحدة على المحور الصادى) ذات ميل سالب .

ثانيا : ان دالة العرض عند نقطة التقاطع أشد ميلا من دالة الطلب بحيث أن ثمن العرض الكلى أقل من ثمن الطلب الكلى عند المستويات التى تقل عن مستوى التوازن ، وأكبر منه عند المستويات التى تجاوز مستوى التوازن ، فما هو السبب فى هذه العلاقة الخاصة بين الدالتين ؟ نقول العلاقة الخاصة لانه حتى مع التسليم بأن كلا من الدالتين ذات ميل موجب ، فان من المتصور قيام ثلاثة فروض ممكنة ·

أن تكون الدالتان متوازيتين فلا يتقاطعان ، ومعنى ذلك أنه لا يوجد أى مستوى للتوازن ·

أن تتقاطع الدالتان ولكن تكون دالة الطلب أشد ميلا من دالة العرض ، وفى هذه الحالة يكون التوازن غير مستقر unstable equilibrium بمعنى أن أى انحراف عنه يدفع مستوى التشغيل بعيدا عنه لا نحوه ·

أن تتقاطع الدالتان ولكن تكون دالة العرض أشد ميلا من دالة الطلب · وهذا هو الفرض الذى تصوره ديلارد ، وهو الفرض الوحيد الذى يحقق التوازن المستقر · فما هى العوامل التى تجعل التوازن المستقر متعينا ؟

ثالثا ـ اذا سلمنا بأن كلا من الدالتين ذات ميل موجب ، وسلمنا أيضا أنهما يتقاطعان على النحو الذى يكفل التوازن المستقر ، فانه يبقى بعد ذلك الشكل الخاص لكل من الدالتين بمعنى هل هى دالات مستقيمة أو مقعرة أو محدبة نحو المحور السينى · فما هى العوامل التى تحكم الشكل الخاص لكل من الدالتين ؟

ويلاحظ أن ديلارد صور دالة العرض مستقيمة ، ودالة الطلب مقعرة نحو المحور السينى كما هو مبين فى الشكل (١) · الى أى حد يعتبر ذلك تصويرا سليما للدالتين ؟

رابعا ـ المفروض أن نقطة التقاطع بين الدالتين تمثل أقصى ربح متوقع للمنتجين ، وهذا ما يردده كينز فى أكثر من موضع ·

فهو يقول :

"...at this point (of intersection) the entrepreneurs' expectation of profits will be maximised." (1)

ويقول :

"...entrepreneurs will endeavour to fix the amount of employment at the level which they expect to maximise the excess of the proceeds over the factor cost." (٢)

---

(١) و (٢) «النظرية العامة» ص ٢٥ · ويلاحظ أن نفقة العناصر factor cost عند كينز تنصرف الى المبالغ التى يدفعها المنظم لعوامل الانتاج المستخدمة · ولكنها لا تشمل المبالغ التى يدفعها المنظم للمنظمين الآخرين · هذه المبالغ الاخيرة تدخل فيما يسميه كينز نفقة التشغيل user cost =

والمشكلة هنا تدور حول العلاقة بين ثمن العرض الكلى لناتج معين (أو حجم معين للتشغيل) ونفقة الانتاج • اذا نظرنا الى ثمن العرض الكلى على أنه مساوى لنفقة الانتاج ، أصبح من المستحيل وصف تقاطع الدالتين بأنه يحقق أقصى ربح ممكن • ففى نقطة التقاطع تصبح حصيلة البيع مساوية لنفقة الانتاج ، ويكون ربح المنظمين مساويا للصفر ، ومن ثم فلا مصلحة للمنظمين فى الاتجاه نحو المستوى ول (فى الشكل ١) على العكس من ذلك فان من مصلحتهم الانصراف عنه الى المستوى الذى يجعل الفرق بين حصيلة البيع وثمن العرض أو نفقة الانتاج أكبر ما يمكن مثل المستوى ول أو أى مستو آخر أقل منه ، ويبدو أن ديلارد لم يتنبه الى هذا التناقض عند ما فسر ثمن العرض بأنه مرادف للنفقة الكلية •(١)

واذا نظرنا الى ثمن العرض على أنه مساو لنفقة الانتاج بما فى ذلك الربح العادى للمنظمين ، وقعنا فى الحرج كذلك ، فان المفروض أن الربح العادى للمنظم لا يتوقف على الكمية المنتجة • أى أن تقديرنا لما يعتبر ربحا عاديا لمنظم معين فى مشروع معين لا يتوقف على ما اذا أنتج مائة وحدة أو ألف وحدة • بل أن الربح العادى مستقل عن الكمية المنتجة شأنه فى ذلك شأن أى عنصر من عناصر النفقة الثابتة ، وعلى ذلك فالربح العادى للمنظمين عند المستوى و ل لا يختلف عنه عند المستوى ول • ومن ثم يكون القول بأن نقطة التقاطع تمثل أقصى ربح خاليا من المعنى • وهذا ما يعترض به على تفسير هانسن لثمن العرض الكلى(٢) •

وواضح أنه يتعين علينا تحديد طبيعة العلاقة بين ثمن العرض الكلى ونفقة الانتاج لكى نعطى مدلولا معقولا لتقرير كينز أن نقطة التقاطع بين الدالتين تمثل أقصى ربح ممكن •

= وعلى ذلك يكون دخل المنظم عبارة عن :

حصيلة البيع – (نفقة العناصر + نفقة التشغيل)

وهذا هو الدخل الذى يعمل المنظم على الوصول به الى اقصى حد ممكن •ولكن لما كانت نفقة التشغيل تتوقف على مدى التكامل بين المشروعات ، فقد رأى كينز أن يستبعدها من ثمن العرض• واقتضى ذلك استبعادها من ثمن الطلب • ومن ثم يكون دخل المنظم عبارة عن :

(حصيلة البيع – نفقة التشغيل) – نفقة العناصر

وظاهر أن ذلك لا يؤثر على مقدار دخل المنظم حيث أننا اقتطعنا مبلغا متساويا من المطروح والمطروح منه • راجع « النظرية العامة » ص ٢٣ وهامش ٢٤ •

(١) ديلارد ، المرجع السابق ،ص٣٧ وقارن •

De Jong: "Supply functions in keynesian economics" Economic Journal, 1954 p .10,c

(٢) Alvin Hansen: "A Guide to Keynes" pp. 28 et 30.

De Jong: Op. Cit. pp. 17 et 18

D. Robeston: Keynes and Supply functions" Economic Journal, 1955, p. 474.

خامسا – رأينا أنه اذا كان مستوى التشغيل دون مستوى التوازن فان ثمن الطلب الكلى يكون أكبر من ثمن العرض الكلى ، وهـذا يدفع المنظمين الى الزيادة من الناتج الى أن يبلغ مستوى التوازن • وبالمثل اذا كان مستوى التشغيل يجاوز مستوى التوازن فان ثمن العرض الكلى يكون أكبر من ثمن الطلب الكلى ، وهذا يدفع المنظمين الى تخفيض الناتج الى أن تبلغ مستوى التوازن • ولكننا نعرف أن قرار المنتجين بتغيير ما ينتجونه زيادة أو نقصانا انما يرجع للعلاقة بين ثمن السلعة ونفقتها الحدية • فحيث يكون ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى فلا بد أن ذلك يعنى – من وجهة نظر المنتج الفرد – أن ثمن السلعة التى ينتجها أعلا من نفقتها الحدية بحيث يتجه نحو زيادة مستوى الناتج والتشغيل ، كذلك حيث يكون ثمن العرض الكلى أكبر من ثمن الطلب الكلى فلا بد أن ذلك يعنى أن ثمن السلعة أقل من نفقتها الحدية بحيث يتجه المنتج نحو تخفيض مستوى الناتج والتشغيل • ويتعين علينا اذن اكتشاف العلاقة بين ثمن الطلب الكلى وثمن السلعة من ناحية ، وبين ثمن العرض الكلى والنفقة الحدية من ناحية أخرى •

هذه هى المشكلات التى تثيرها دالتا الطلب والعرض عند كينز ، ويمكن اجمالها فى مشكلات ترجع الى شكل كل من الدالتين ، ومشكلات ترجع الى العلاقة بين ثمن العرض الكلى ونفقة الانتاج ، ومشكلات ترجع الى العلاقة بين الاثمان الكلية والاثمان الفردية •

الدالة الكلية لسلعة واحدة

الواقع أن دالتى الطلب الكلى والعرض الكلى عند كينز انما تمثلان الخطوة الاخيرة من عملية تفكيرية طويلة انتهت به الى الصياغة التى نعرفها فى الفصل الثالث من النظرية العامة • ونحن لا نستطيع مواجهة المشكلات التى تثيرها هاتان الدالتان اذا وقفنا عند الخطوة الاخيرة • ويتعين علينا أن نرجع الى الوراء ، وأن نتعقب تفكير كينز منذ بدايته •

من البديهى أن كينز لم يبتدع فكرة الطلب الكلى والعرض الكلى فى فراغ• والاسم الذى أطلقه عليهما يدل على صلة القربى بينهما ودالة الطلب والعرض العادية • وسلوك الدالتين يذكرنا بسلوك الاقرباء ، فهما يتقاطعان ، ويتحدد التوازن بنقطة التقاطع ، وما يحدث قبل نقطة التقاطع أو بعدها شبيه بما يحدث فى الدالة العادية • ولعلنا نجد فى هذه الصلة مفتاح المشكلة • وذلك بأن نأخذ دالة الطلب ودالة العرض العادية كنقطة للانطلاق • بعد ذلك نجرى عليهما من التحوير ما يقربهما من الدالات الكلية عند كينز(١) •

(١) الدليل على أن كينز استنبط دالة الطلب الكلى والعرض الكلى من الدالة العادية ما قرره روبرتسون من أن كينز أرسل اليه مخطوط الفصل الثالث للتعليق عليه • ولما تساءل روبرتسون عن معنى دالة العرض الكلى عقب كينز كتابة على المخطوط بأنها : =

فى الشكل (٢) بيان لدالة الطلب ودالة العرض العادية حيث تقاس الكمية المطلوبة أو المعروضة من سلعة معينة على المحور السينى ، ويقاس الثمن الفردى (أى ثمن الوحدة) على المحور الصادى .

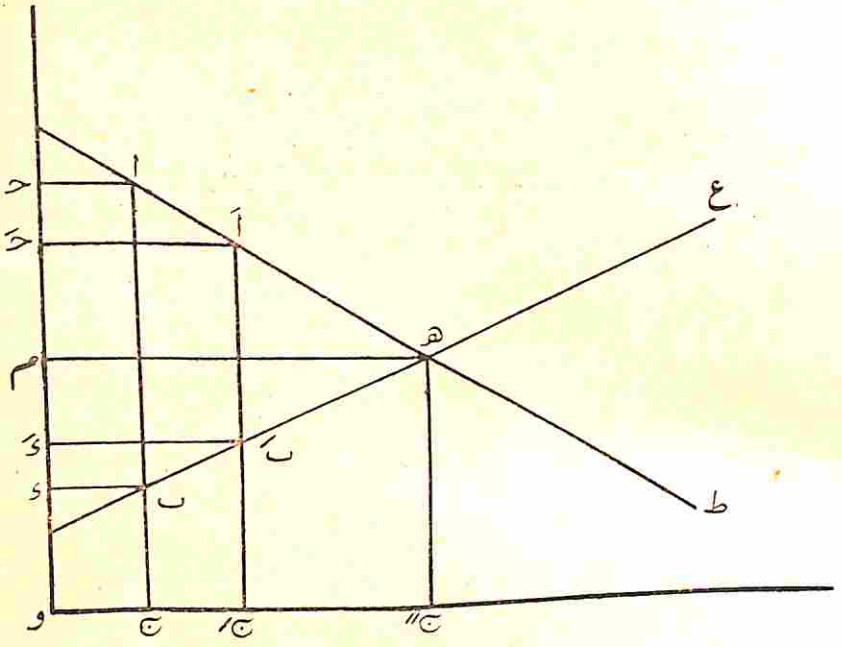

شكل (٢)

على ذلك :

عندما يكون الثمن و حـ تكون الكمية المطلوبة حـ ا وتكون الحصيلة الكلية أو ثمن الطلب الكلى و حـ × حـ ا (أى المساحة و حـ ا ن)

وعندما يكون الثمن وحـ/ تكون الكمية المطلوبة حـ/ا/ وتكون الحصيلة الكلية أو ثمن الطلب الكلى وحـ/ × حـ/ا/ (أى المساحة وحـ/ا/ج/)

وعندما يكون الثمن و م تكون الكمية المطلوبة م هـ وتكون الحصيلة الكلية أو ثمن الطلب الكلى و م × م هـ (أى المساحة و م هـج//)

= ثم وصفها كينز فى موضع آخر من هذا المخطوط بأنها :
"It is simply the age-old supply function".
"only a re-concoction of our friend the supply function".
انظر روبرتسون المقال السالف الذكر ، ص ٤٧٤

اذا افترضنا أن منحنى الطلب ذو مرونة أكبر من الواحد الصحيح فى كل جزء من أجزائه موضع البحث فانه يلزم أن تتزايد حصيلة البيع بزيادة الكمية المبيعة ، أى أن :

وم هـ ص < و ح ا ص < و ح ا ص

وبالمثل عندما يكون الثمن و ى تكون الكمية المعروضة و ب ويكون ثمن العرض الكلى و ى × و ب (أى المساحة و ى ب ص)

وعندما يكون الثمن و ى' تكون الكمية المعروضة و ب' ويكون ثمن العرض الكلى و ى' × و ب' (أى المساحة و ى' ب' ص)

وعندما يكون الثمن و م تكون الكمية المعروضة م هـ ويكون ثمن العرض الكلى و م × م هـ (أى المساحة و م هـ ص)

وبديهى أن ثمن العرض الكلى يتزايد بزيادة الكمية المعروضة بغض النظر عن مقدار مرونة العرض ، أى أن :

و م هـ ص < و ى ب ص < و ى ب ص

من هذه البيانات نستطيع بناء دالة الطلب الكلى ودالة العرض الكلى لهذه السلعة • ودالة الطلب الكلى تبين العلاقة بين الكمية المبيعة وثمن الطلب الكلى، كما أن دالة العرض الكلى تبين العلاقة بين الكمية المعروضة وثمن العرض الكلى، وهذا مبين فى الجدول الآتى :

الكمية	ثمن الطلب الكلى	ثمن العرض الكلى	الفرق بين ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى
و ص	و ح ا ص	و ى ب ص	ح ا ب ى
و ص'	و ح ا ص'	و ى ب ص'	ح ا ب ى'
و ص	و م هـ ص	و م هـ ص	صفر

وترى من هذا الجدول ـ كما هو واضح من الشكل (٢) ـ أنه عند الكميات و ص، و ص' نجد أن ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى • والفرق بين الثمنين يتمثل فى المستطيلات المحصورة بين منحنى الطلب ومنحنى العرض •

ويتبين أيضا أنه عند الكمية و ص' يتساوى ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى •

ومن السهل بيان أنه عند الكميات التى تجاوز و ج" فان ثمن العرض الكلى يكون أكبر من ثمن الطلب الكلى ٠

ويمثل الشكل (٣) تصويرا بيانيا لدالتى الطلب الكلى والعرض الكلى لسلعة واحدة ، وهى مولدة من الدالات العادية المبينة فى الشكل (٢) ٠

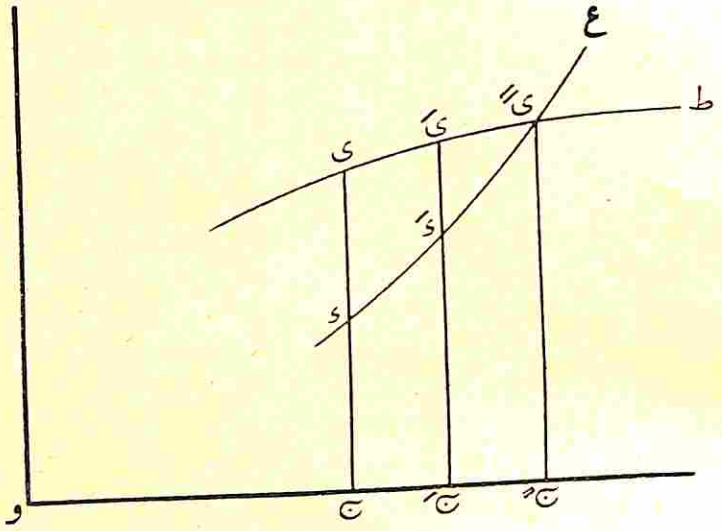

شكل (٣)

المنحنى ع يمثل دالة العرض الكلى للسلعة ، والمنحنى ط يمثل دالة الطلب الكلى لنفس السلعة ٠

عند الكمية و ن يكون ثمن الطلب الكلى ن ى وثمن العرض الكلى ن ء
وعند الكمية و ج" يكون ثمن الطلب الكلى ج" ى" وثمن العرض الكلى ج" ء" ويتساوى ثمن الطلب الكلى والعرض الكلى عند الكمية و ج"

وغنى عن البيان أن المسافة ن ى فى الشكل ٣ تقابل المساحة و حـ ا ن فى الشكل ٢ ٠ والمسافة ن د فى الشكل ٣ تقابل المساحة و د ب ن فى الشكل ٢٠ وهكذا عند كل كمية من الكميات نجد أن المسافة العمودية فى الشكل ٣ تقابل مساحة فى الشكل ٢ ٠

ويتبين أيضا أن الدالتين يتجهان الى أعلا نحو اليمين ٠ واتجاه دالة العرض لا يحتاج الى توضيح ٠ أما اتجاه دالة الطلب الكلى الى أعلا فهو يرجع الى افتراض مرونة تزيد عن الواحد الصحيح ، ومقتضى ذلك كما ذكرنا أن يزيد ثمن الطلب الكلى بزيادة الكمية المبيعة ٠ أما حيث يكون منحنى الطلب العادى ذا مرونة أكبر من الواحد الصحيح فى أجزائه العليا ، ثم تنخفض المرونة تدريجيا بالاتجاه نحو المحور السينى الى أن تصل الى مرونة مساوية للوحدة

فى نقطة معينة ، ثم تنخفض الى ما دون الوحدة فى الاجزاء الدنيا من منحنى الطلب العادى ، فان دالة الطلب الكلى المولدة من هذا المنحنى تكون على الوجه المبين فى الشكل (٤)

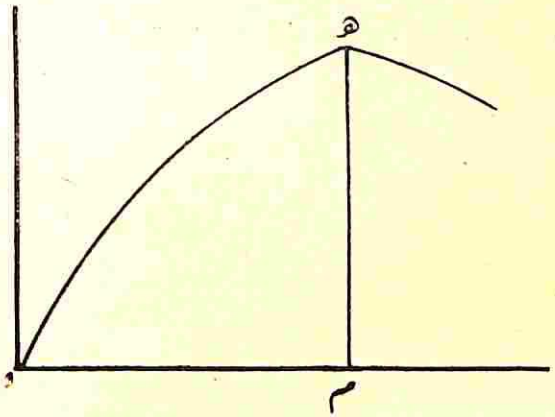

شكل (٤)

فعند الكميات من صفر الى م تكون المرونة أكبر من الواحد الصحيح · وعند الكمية م تكون المرونة مساوية للوحدة · وفيما جاوز ذلك تكون أقل من الوحدة ، وقد افترضنا فى الشكل (٣) مرونة تزيد على الوحدة لكى نحصل على دالة متزايدة للطلب الكلى شبيهة بدالة الطلب الكلى عند كينز · ولكننا سوف نسقط هذا الفرض فيما بعد ·

ويتبين كذلك من الشكل (٣) أن دالة العرض تقطع دالة الطلب من أعلا بمعنى أن ميل دالة العرض – عند نقطة التقاطع – أشد من ميل دالة الطلب · وبهذا يتحقق شرط التوازن المستقر · ومن السهل تفسير هذه الظاهرة بالرجوع الى الدالة العادية المبينة فى الشكل (٢) ·

فعند أى كمية أقل من كمية التوازن نجد أن ثمن الطلب للوحدة أكبر من ثمن العرض للوحدة · عند الكمية و ن مثلا فى الشكل (٢) ·

$$\text{ا}ح > \text{ب}ح$$

ويلزم من ذلك أن

$$\text{ا}ح \times \text{و}ح > \text{ب}ح \times \text{و}ح$$

أى أنه اذا كان ثمن الطلب للوحدة أكبر من ثمن العرض للوحدة فلا بد أن يكون ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى · ويصدق ذلك على كل الكميات التى تقل عن كمية التوازن · وبالمثل عند أى كمية أكبر من كمية التوازن نجد أن ثمن العرض للوحدة أكبر من ثمن الطلب للوحدة · ويلزم من ذلك أن يكون ثمن العرض الكلى أكبر من ثمن الطلب الكلى ·

واذن حيث تكون الدالات العادية متفقة مع التوازن المستقر ، فلا بد أن تكون الدالات الكلية المولدة منها متفقة مع التوازن المستقر · ومعنى ذلك وجوب أن تقطع دالة العرض الكلى دالة الطلب الكلى من أعلا كما هو مبين فى الشكل (٣) ·

استنباط ثمن الوحدة من الدالة الكلية :

من السهل علينا استنباط ثمن الطلب للوحدة وثمن العرض للوحدة من الدالات الكلية · وسنرى أننا عن طريق هذا الاستنباط نستطيع القاء ضوء على الشكل الخاص لكل من الدالتين · وهذا مبين فى الشكل (٥) ·

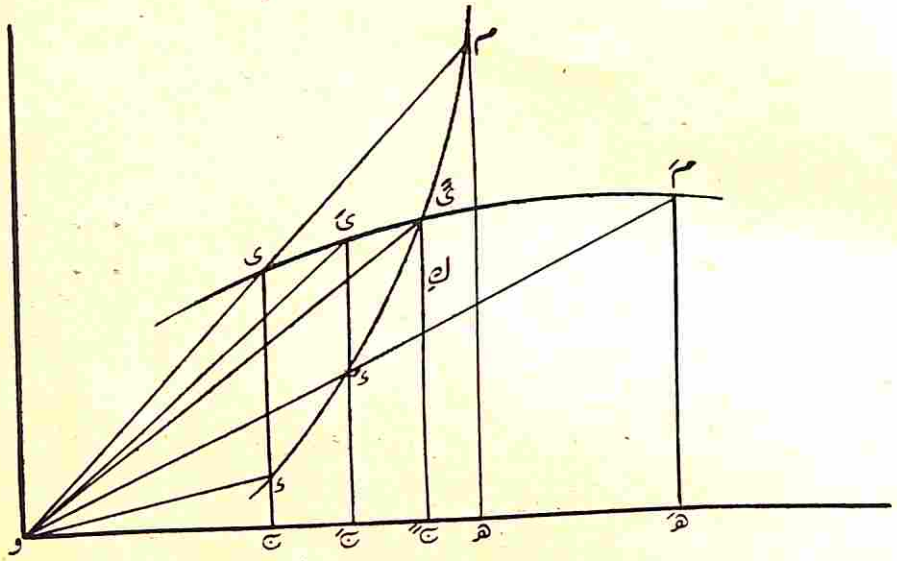

شكل (٥)

عند الكمية و ن يكون ثمن الطلب الكلى ى ن · ومن ثم يكون ثمن الطلب للوحدة

$\frac{\text{ى ج}}{\text{و ج}}$ أى ميل الخط ى و

وعند الكمية و ج' يكون ثمن الطلب الكلى ى' ج' · ومن ثم يكون ثمن الطلب للوحدة

$\frac{\text{ى' ج'}}{\text{و ج'}}$ أى ميل الخط ى' و

وهكذا بالنسبة للكميات و ج'' أو و هـ أو و هـ' · فان ثمن الطلب للوحدة يتمثل فى ميول الخطوط الواصلة بين نقطة على دالة الطلب الكلى ونقطة الاصل ·

وواضح من الشكل (٥) أن ميل الخط و ى أكبر من ميل الخط وى' وهذا أكبر من ميل الخط وى'' وهكذا

ومعنى ذلك أن ثمن الطلب للوحدة ينخفض بزيادة الكمية • وهذا يتفق والحالة العادية لمنحنى الطلب لسلعة واحدة

واذن حيث ينخفض ثمن الطلب للوحدة بزيادة الكمية ، فان دالة الطلب الكلى لا بد أن تكون مقعرة Concave نحو المحور السينى كما هو مبين فى الشكل (٥) •

ويمكن بالمثل استنباط ثمن العرض للوحدة من دالة العرض الكلى •

عند الكمية و ج يكون ثمن العرض الكلى ى ج • ومن ثم يكون ثمن العرض للوحدة

$\frac{\text{ى ج}}{\text{و ج}}$ أى ميل الخط د و

وعند الكمية و ج' يكون ثمن العرض الكلى ى' ج' ومن ثم يكون ثمن العرض للوحدة

$\frac{\text{ى' ج'}}{\text{و ج'}}$ أى ميل الخط ى' و

وهكذا بالنسبة لسائر الكميات • فان ثمن العرض للوحدة يتمثل فى ميول الخطوط الواصلة بين نقطة على دالة العرض الكلى ونقطة الاصل (١) •

وواضح من الشكل (٥) أن ميل الخط ى و أصغر من ميل الخط ى' و وهذا أصغر من ميل الخط وى' وهكذا :

ومعنى ذلك أن ثمن العرض للوحدة يزيد بزيادة الكمية ، وهذا يتفق والحالة العادية لمنحنى العرض لسلعة واحدة

واذن حيث يزيد ثمن العرض للوحدة بزيادة الكمية ، فان دالة العرض الكلى لا بد أن تكون محدبة Convex نحو المحور السينى كما هو مبين فى الشكل (٥) •

ويمكن أن نتتبع على هذا الشكل سلوك ثمن الطلب للوحدة وثمن العرض للوحدة كلما اقتربنا من كمية التوازن •

عند الكمية و ن نجد أن ثمن الطلب للوحدة أكبر من ثمن العرض للوحدة حيث أن الاول يساوى ميل الخط ى و والثانى يساوى ميل الخط د و •

عند الكمية و ج' نجد أن ثمن الطلب للوحدة ينخفض الى ميل الخط ى' و فى حين أن ثمن العرض للوحدة يرتفع الى ميل الخط ى' و • وهكذا يقترب ثمن

---

(١) يلاحظ وجه الشبه بين هذه الدالات ومنحنى الطلب المتبادل الذى استخدمه مارشال فى نظرية التجارة الدولية •

الطلب للوحدة من ثمن العرض للوحدة الى أن يتساويا عند كمية التوازن و ج ويصبح كلاهما مساويا لميل الخط ى و

ويمكن أيضا أن نقرأ الدالة الكلية بنفس الطريقة التى يقرأ بها منحنى الطلب ومنحنى العرض العادى • لبيان ذلك مد الخط و ى الى أن يقطع دالة العرض فى النقطة م ، ومد الخط و ى" الى أن يقطع دالة الطلب فى النقطة م". عند الثمن الذى يتحدد بميل الخط و ى" تتساوى الكمية المطلوبة والكمية المعروضة • عند أى ثمن أكبر منه نجد أن الكمية المعروضة أكبر من الكمية المطلوبة • فعند الثمن الذى يتحدد بميل الخط و م نجد أن الكمية المعروضة تساوى و هـ والكمية المطلوبة تساوى و ن • وعند أى ثمن أصغر من ثمن التوازن نجد أن الكمية المطلوبة تساوى و هـ" والكمية المعروضة تساوى و ج"

العلاقة بين ثمن العرض ونفقة الانتاج

رأينا مما تقدم أن التوازن يتحقق عند الكمية التى تجعل ثمن الطلب مساويا لثمن العرض ، عند أية كمية أخرى نجد أن ثمن الطلب أكبر من ثمن العرض ، أو ثمن العرض أكبر من ثمن الطلب • وفى كلتا الحالتين تتغير الكمية المنتجة الى أن تصل الى كمية التوازن • والمسألة الآن هى الى أى حد وبأى معنى نعتبر هذه الكمية كمية أقصى ربح • وواضح أننا لا نستطيع الاجابة على هذا السؤال الا اذا عرفنا العلاقة بين ثمن العرض ونفقة الانتاج •

الواقع أن ثمن العرض للوحدة لكمية معينة هو عبارة عن النفقة الحدية لهذه الكمية • فاذا كانت النفقة الحدية لانتاج ١٠٠٠ وحدة عشرة قروش كانت هذه النفقة هى ثمن العرض للوحدة لهذه الكمية • ويكون ثمن العرض الكلى لهذه الكمية هو عشرة آلاف قرش (١٠٠٠ وحدة × ١٠ قروش) • فاذا زادت الكمية المنتجة الى ١٥٠٠ وحدة وزادت النفقة الحدية الى ١٢ قرشا كانت هذه النفقة هى ثمن العرض للوحدة للكمية الجديدة ، وكان ثمن العرض الكلى ١٨٫٠٠٠ قرش (١٥٠٠ وحدة × ١٢ قرشا) •

اذا كان ثمة شك فى هذه التعريفات فليس علينا الا أن نتذكر الصورة التى تمثلها ريكاردو لبيان ظاهرة الريع • وأعتقد أنها خير صورة لتوضيح العلاقة بين النفقة وثمن العرض للوحدة وثمن العرض الكلى • تصور ريكاردو – كما نعرف – أن حد الانتاج ينتقل تحت ضغط تزايد السكان الى أرض أقل كفاءة (أعلا نفقة) من سابقتها • وبين أن ثمن السلعة يتحدد بالنفقة فى أسوأ ظروف الانتاج • فاذا افترضنا أن الكمية المطلوبة من القمح مليون أردب ، وأن هذه الكمية تأتى من أرض تتفاوت فى نفقتها من حد أدنى قدره جنيهان للاردب الى حد أعلا قدره ستة جنيهات للاردب ، فان الثمن اللازم لاقناع المنتجين بانتاج

هذه الكمية لا بد أن يكون ستة جنيهات ، أى لا بد أن يكفى لتغطية النفقة فى أسوأ ظروف الانتاج ، وهى نفقة المنتجين الحديين ، أو نفقة الوحدات الحدية عند المنتجين فوق الحديين • ويلزم من ذلك أن المنتجين فوق الحديين يحققون ربحا (أو ربحا غير عادى) يساوى الفرق بين هذا الثمن وبين نفقة انتاج الوحدات فوق الحدية •

ويمكن افراغ هذه الصورة فى اصطلاحاتنا الحديثة بتقريرأن هذه الجنيهات الستة تمثل النفقة الحدية لمليون أردب ، أو هى ثمن العرض للوحدة لهذه الكمية • فهى المبلغ اللازم لاقناع المنتجين بانتاج هذه الكمية ، وثمن العرض الكلى عبارة عن ستة ملايين من الجنيهات (مليون أردب × ٦ جنيهات) • وهى أيضا المبلغ الكلى اللازم لاقناع المنتجين بانتاج هذه الكمية • صحيح أن ثمن العرض الكلى يتضمن قدرا من الربح (الربح غير العادى) وهذا يمكن امتصاصه دون التأثير فى الكمية المنتجة • ولكن طالما أن ثمن القمح فى السوق لا بد أن يكون واحدا بصرف النظر عن نفقة انتاج كل وحدة ، فلا مناص من اعتبار الملايين الستة ثمنا للعرض الكلى لمليون أردب قمح •

ويتبين من هذا المثال أن ثمن العرض الكلى أكبر من النفقة الكلية حيث أنه يشتمل على ما يحققه المنتجون من ريع عن الوحدات فوق الحدية ، وهذا لازم فى كل حالة تكون السلعة فيها خاضعة لنفقة متزايدة • فى هذه الحالة تكون النفقة الحدية أكبر من النفقة المتوسطة •(١)

وحيث أن ثمن العرض الكلى عبارة عن حاصل ضرب النفقة الحدية فى الكمية المنتجة ، فى حين أن النفقة الكلية عبارة عن حاصل ضرب النفقة المتوسطة فى الكمية المنتجة ، فان ثمن العرض الكلى يكون أكبر من النفقة الكلية • والفرق بين الاثنين يمثل ما يحققه المنتجون من ريع أو ربح غير عادى • وبديهى أننا اذا عرفنا نفقة الانتاج بحيث لا تشمل الربح العادى للمنظم ، فان الفرق بين ثمن العرض الكلى ونفقة الانتاج يكون مساويا لدخل المنتجين بما فيه من ربح عادى وغير عادى •

وغنى عن البيان أن هذا التحليل ينصرف الى المدة المتوسطة (أو مايسميها مارشال المدة القصيرة) وهى المدة التى تسمح بتغيير الكمية المنتجة دون تغيير الطاقة الانتاجية للمشروع ، أو عدد المشروعات فى الصناعة • أما اذا نظرنا الى منحنى العرض على أنه يمثل دالة العرض فى المدة الطويلة ، فان الربح غير

---

(١) تستثنى من ذلك طبقات الإنتاج الدنيا حيث يتصور ان تكون النفقة الحدية متزايدة ومع ذلك تكون أصغر من النفقة المتوسطة • ويمكن أن نغض النظر عن هذه الحالة الاستثنائية اذا افترضنا ان المنتج كان فى توازن طويل المدى قبل حدوث التغير فى الانتاج •

العادى لا بد أن يتلاشى ، وتصبح النفقة الحدية مساوية للنفقة المتوسطة ، أى أن ثمن العرض الكلى يصبح مساويا لنلفقة الكلية بما فيها الربح العادى للمنظم.

فى ضوء هذا التحليل يمكن القول أنه فى توازن المدة القصيرة (بالمعنى المعروف عند مارشال) يتساوى ثمن العرض الكلى وثمن الطلب الكلى . ويحقق المنتجون ربحا يمثل الفرق بين ثمن العرض الكلى والنفقة الكلية . هذا الربح قد يكون أكبر أو أقل من الربح العادى تبعا للحالة التى عليها ظروف الطلب وظروف الانتاج للمشروع . ففى الشكل (٥) يتساوى ثمن العرض الكلى وثمن الطلب الكلى عند الكمية وح' . أما مقدار الربح الذى يحققه المنتجون عند هذه الكمية فهو لا يتضح من هذا الشكل . ولكن اذا افترضنا أن المسافة ل ـ ح' تمثل النفقة الكلية بما فيها الربح العادى للمنظمين ، فان المسافة ل' ى تكون مساوية للربح غير العادى ، واذا كانت المسافة ل' ح' تمثل النفقة الكلية دون الربح العادى ، فان المسافة ل' ى' تكون مساوية لدخل المنظمين بما فيه من ربح عادى وغير عادى .

الى أى حد وبأى معنى تعتبر كمية التوازن وح' كمية أقصى ربح ؟ ينبغى علينا أن نفرق بين وضعين :

ا) المقارنة بين الكمية وح وأية كمية أخرى على افتراض ثمن معين هو ثمن التوازن . على أساس هذا الثمن لا شك أن الكمية وح' تعتبر كمية أقصى ربح حيث أنها الكمية التى تحقق التعادل بين الثمن المعين والنفقة الحديه، فالنفقة الحدية لهذه الكمية تتمثل فى ميل الخط وى' . وهذا أيضا هو الثمن . عند أية كمية أخرى نجد أن النفقة الحدية أكبر أو أقل من الثمن . عند الكمية وح مثلا نجد أن النفقة الحدية (ميل الخط و ى) أقل من الثمن (ميل الخط وى) . عند الكمية و هـ مثلا نجد أن النفقة الحدية (ميل الخط و م) أكبر من الثمن . وعلى ذلك فانه على أساس ثمن التوازن تكون الكمية وح' كمية أقصى ربح بنفس المعنى المعروف فى توازن المنتج الفرد فى المنافسة الكاملة.

ب) المقارنة بين كمية التوازن وح وأية كمية أخرى لا على أساس ثمن معين ، وانما على أساس الاثمان التى تسود عند كل كمية ، ويكون السؤال فى هذه الحالة هو هل الكمية وح على أساس الثمن ى' أكبر أو أقل ربحا من الكمية و ن مثلا على أساس الثمن و ى ؟ لاحظ ما حدث عند الانتقال من الكمية و ن الى الكمية و ج' . متوسط النفقة زاد وثمن الوحدة انخفض . وواضح أننا لا نستطيع الحكم أى الكميتين أكثر ربحا الا اذا عرفنا معدل زيادة النفقة المتوسطة بالقياس الى معدل انخفاض ثمن الوحدة . وهذه مسألة لا يمكن التعميم فيها .

الانتقال الى « النظرية العامة »

لا شك أن كينز وجد فى دالة الطلب العادية ودالة العرض العادية (حيث يقاس ثمن الوحدة على المحور الصادى والكمية على المحور السينى) أداة ملائمة لتصوير كيف يتحقق التوازن فى النظام الاقتصادى • غير أنه فى الوقت نفسه وجدها فى حاجة الى تحوير لكى يخرجها من نطاقها الضيق حيث تصف التوازن فى سلعة واحدة الى نطاق أوسع حيث تصف التوازن على مستوى الناتج الكلى • وليس من العسير علينا أن نتصور العقبات التى تعترض هذا السبيل ، وأن نرى كيف حاول كينز التغلب عليها ، الى أن استقر على الصياغة التى نعرفها فى الفصل الثالث من « النظرية العامة » •

وأول مشكلة فى سبيل هذا التعميم ترجع الى صعوبة قياس كمية الناتج الكلى وثمن هذا الناتج ، فان الحالة العادية تنصرف الى سلعة تتجانس وحداتها ، ومن المعقول ايجاد علاقة دالية بين التغير فى الكمية والتغير فى الثمن ، أما بالنسبة للاقتصاد بأكمله فان هناك عددا عديدا من السلع المختلفة • وغير معقول أن تضاف هذه الكميات غير المتجانسة بعضها الى بعض للوصول الى كميه كلية واحدة يمكن أن توصف بالزيادة أو النقصان • وقد تغلب كينز على هذه الصعوبة بقياس الناتج الكلى ، لا بوحدات من الكمية المنتجة ، ولكن بساعات العمل العادى labour units التى يحتويها هذا الناتج(١) ، ولما كان كينز يفترض أن المستوى الفنى للانتاج لا يتغير فى المدة القصيرة ، فقد جعل كمية الناتج دالة متزايدة لمستوى التشغيل بحيث اذا زاد مستوى التشغيل زاد الناتج والعكس بالعكس •

واجه كينز مشكلة مماثلة فيما يتعلق بالثمن ، فحيث تكون هناك سلعة واحدة من المعقول أن نتكلم عن ثمنها ، أما حيث تتعدد السلع فان مشكلة الثمن تثير مشكلة الارقام القياسية للاسعار • وهذا واضح ، فان ما يقاس على المحور الصادى فى هذه الحالة ليس ثمن سلعة معينة وانما متوسط أثمان كل السلع • ولا يمكن تحديد متوسط الاثمان وما يطرأ عليه من تغير دون التصدى للارقام القياسية ، وقد تمكن كينز من تخطى هذه العقبة باحلال الثمن الكلى aggregate price محل ثمن الوحدة •

هذه العقبات مشتركة بين دالتى الطلب والعرض • غير أن كينز واجه مشكلات خاصة بكل دالة • فيما يتعلق بدالة العرض الكلى واجهته مشكلة نفقة التشغيل user cost • مما لا شك فيه أن نفقة التشغيل تدخل فى ثمن العرض لمنتج معين ، بعبارة أخرى عند تقدير المنتج للثمن اللازم لاقناعه بانتاج كمية معينة ، فانه لا يفرق بين ما يدفعه للمنظمين الآخرين ، وما يدفعه لعناصر الانتاج

(١) « النظرية العامة » ص ٤١ •

التى يستخدمها factor cost جميعها مدفوعات تدخل فى النفقة الحدية ، وبالتالى تدخل فى ثمن العرض لاية كمية • فصاحب مصنع الملابس مثلا لا يفرق بين ثمن النسيج الذى يشتريه وأجور العمال الذين يعملون عنده ، وصاحب مصنع النسيج لا يفرق بدوره بين ثمن الغزل الذى يشتريه وأجور عماله • فثمن العرض لكل من المشروعين يشتمل على ما يدفعه المنظم للمنظمين الآخرين، ومع ذلك اذا تصورنا اندماج مشروع الملابس ومشروع النسيج فى مشروع واحد ، فان ثمن العرض لهذا المشروع المتكامل يختلف عن ثمن العرض بالنسبة للمشروعين المستقلين ، فى حالة التكامل يشتمل ثمن العرض على قيمة الغزل فقط • أما بالنسبة للمشروعين المستقلين فان ثمن العرض يشتمل على قيمة الغزل وقيمة النسيج ، وهذه مشكلة شبيهة بمشكلة ازدواج الحساب double counting.

وواضح أن هذا الاعتبار يدخل قدرا من التجهيل على دالة العرض الكلى • فما هو الثمن اللازم لاقناع المنتجين – فى النظام الاقتصادى بأكمله – بانتاج كمية معينة ؟ هذه مسألة تتوقف على العلاقة بين المشروعات ، فاذا افترضنا أن كل مشروع مستقل عن الاخر ، كان ثمن العرض مختلفا عما يكون عليه لو أننا نظرنا الى المشروعات جميعا كمشروع واحد ، وهذا مختلف بدوره عما يكون عليه لو أننا نظرنا الى المشروعات فى طوائف ، كل طائفة متكاملة فيما بينها ولكنها مستقلة عن الاخرى • لذلك لم يجد بدا من اطراح نفقة التشغيل من ثمن العرض الكلى • واقتضى ذلك بداهة اطراحها من ثمن الطلب الكلى •

فيما يتعلق بدالة الطلب ، أدخل كينز عليها التحوير الذى يجعلها ملائمة لوصف العلاقات الكلية ، ذلك أن دالة الطلب العادية تبين الكمية المطلوبة عند كل ثمن من الاثمان على افتراض دخل نقدى معين لدى المشترين • وهذا افتراض مقبول ما دمنا بصدد سلعة واحدة • فان دخل المشترين لا يتغير بتغير الكميه المنتجة من سلعة واحدة • وحتى اذا راعينا أن جزءا من هؤلاء المشترين هم منتجو السلعة محل البحث ، وأن دخل هذه الطائفة الاخيرة يتغير بتغير الكميه المنتجة من السلعة ، فان من الواضح أن طلب منتجى السلعة على سلعتهم يكون نسبة تافهة من الطلب الكلى على السلعة بحيث نستطيع غض النظر عن التغير فى دخلهم • وهذا كله غير مستساغ فى دائرة التحليل الكلى • فان التغير هنا يتناول الناتج الكلى للمجتمع وليس الناتج من سلعة واحدة • ومما لا شك فيه أن الدخل النقدى للمشترين يتغير بتغير الناتج الكلى • ومن ثم فقد اضطر كينز أن يسقط فرض ثبات الدخل الذى تقوم عليه دالة الطلب لسلعة واحدة •

ومن ناحية أخرى فان دالة الطلب العادية تقرر علاقة عكسية بين الكميه المطلوبة والثمن بحيث أن الكمية المطلوبة تزيد مع نقصان الثمن ، وتنقص مع

زيادته • وهذه علاقة لازمة على افتراض دخل نقـــدى معين ، ولكنها لا تلزم بالنسبة لدالة الطلب الكلى عند كينز • فان كل نقطة عليها تمثل دخلا نقديا مختلفا • وعلى ذلك فان زيادة الكمية المطلوبة لا تتوقف على انخفاض الثمن ، بل يجوز أن تزيد الكمية المطلوبة مع زيادة الثمن ما دامت هـــذه الزيادة فى الكمية المطلوبة تقترن بزيادة فى الدخل النقدى كما هو الفرض عند كينز •

تصوير الدالتين فى « النظرية العامة »

فى ضوء التحليل السابق نستطيع تصوير دالتى الطلب والعرض عنـــد كينز على النحو المبين فى الشكل ٦ •

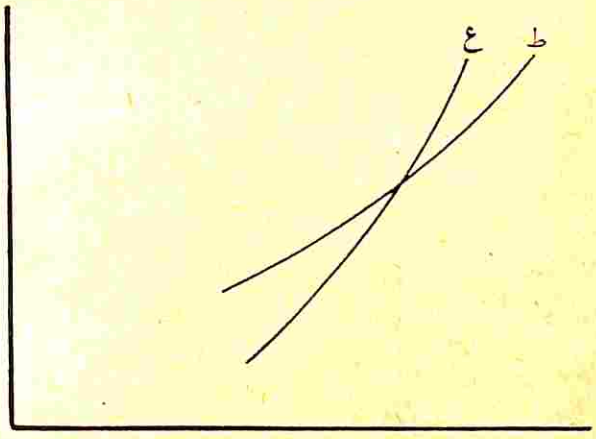

شكل (٦)

فى هذا الشكل يقاس مستوى التشغيل على المحور السينى ، وتقـــاس الحصيلة الكلية على المحور الصادى •

ويختلف الشكل (٦) عن الاشكال السابقة فى أن كلا من الدالتين يتخذ وضعا محدبا نحو المحور السينى • ويرجع ذلك الى سلوك ثمن الطلب للوحدة وثمن العرض للوحدة عند الانتقال من مستوى الى آخر من مستويات التشغيل • والفرض فى الشكل (٦) أن ثمن العرض للوحدة وثمن الطلب للوحدة يرتفعان مع ارتفاع مستوى التشغيل ، بعبارة أخرى نحن نفترض أن المستوى العـــام للاسعار يميل للارتفاع عند الانتقال الى المستويات العليا من مستويات التشغيل وهذا الافتراض يتفق مع « النظرية العامة » • فقد ابتـــدع كينز فكرة مرونة الأثمان elasticity of prices ومرونة الناتج (١) elasticity of output لبيان ما يطرأ

(١) أو مرونة التشغيل elasticity of employment.

على الاثمان والناتج من تغير على أثر تغير معين فى مستوى الطلب الفعلى • أما مرونة الاثمان فهى تعبر عن العلاقة بين نسبة التغير فى الاثمان ونسبة التغير فى الطلب الفعلى ، فاذا زاد الطلب الفعلى بنسبة معينة وزادت الاثمان بنفس النسبة قلنا ان مرونة الثمن تساوى الوحدة • واذا زاد الثمن بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى الطلب الفعلى كانت المرونة أقل من الوحدة • وبالمثل فان مرونه الناتج تعبر عن العلاقة بين نسبة التغير فى الناتج ونسبة التغير فى الطلب الفعلى • فاذا زاد الطلب الفعلى بنسبة معينة وزاد الناتج بنفس النسبة قلنا ان مرونة الناتج تساوى الوحدة • واذا زاد الناتج بنسبة أقل من نسبة الزيادة فى الطلب الفعلى كانت المرونة أقل من الوحدة •

ومن السهل اثبات أن مقدار كل مرونة من هاتين المرونتين يتراوح بين قيمة دنيا هى الصفر وقيمة قصوى هى الوحدة ، فاذا كانت الزيادة فى الطلب الفعلى تستنفد نفسها كلية فى زيادة مستوى الاثمان دون أن تؤثر البتة فى مستوى الناتج كانت مرونة الثمن تساوى الوحدة ومرونة الناتج تساوى الصفر ، وبالمثل اذا كانت الزيادة فى الطلب الفعلى تستنفد نفسها كلية فى زيادة مستوى الناتج دون أن تؤثر البتة فى مستوى الاثمان كانت مرونة الناتج تساوى الوحدة ومرونة الاثمان تساوى الصفر •

ومن السهل كذلك اثبات أن مجموع هاتين المرونتين يساوى الوحدة(٢) فاذا زاد الطلب الفعلى بنسبة ١٠ ٪ وأدى ذلك الى زيادة مستوى الاثمان بمقدار ٣ ٪ ، فان ذلك يقتضى زيادة مستوى الناتج بمقدار ٧ ٪ • فى هذا الفرض تكون :

مرونة الاثمان = ٣/١٠
مرونة الناتج = ٧/١٠
مجموع المرونتين = ١

وهكذا كلما زاد أحد المتغيرين – الثمن أو الناتج – بنسبة أقل من نسبة زيادة الطلب الفعلى ، فان المتغير الآخر يزيد بالنسبة التى تكمل الوحدة • واذا زاد أحدهما بكل نسبة الزيادة فى الطلب الفعلى ، فان الآخر لا يزيد أصلا •

وقد أوضح كينز أن نظرية كمية النقود كانت تفترض أنه فى حالة وجود مواد معطلة فان الزيادة فى كمية النقود تستنفد نفسها كلية فى زيادة الناتج دون أن يكون لها أى تأثير على الاثمان • فاذا ما بلغ الناتج مستوى التشغيل الكامل فان الزيادة فى كمية النقود تستنفد نفسها كلية فى زيادة مستوى الاثمان دون أن يكون لها أى تأثير على مستوى الناتج • فطبقا لنظرية كمية النقود :

(٢) « النظرية العامة » ، ص ٢٨٢ – ٢٨٦

"So long as there is unemployment, employment will change in the same proportion as the quantity of money; and when there is full employment, prices will change in the same proportion as the quantity of money." (١)

وقد نازع كينز فى الشق الاول من هذه القاعدة ، وبين أن هناك عدة عوامل تؤدى الى الارتفاع التدريجى فى مستوى الاثمان قبل بلوغ مستوى التشغيل الكامل :

"Thus instead of constant prices in conditions of unemployment, and of prices rising in proportion to the quantity of money in conditions of full employment, we have in fact a condition of prices rising gradually as employment increases." (٢)

يترتب على ذلك أنه عند تصويرنا لدالتى الطلب والعرض عند كينز يتعين علينا أن نأخذ بعين الاعتبار الارتفاع التدريجى فى مستوى الاسعار عند الزيادة فى مستوى التشغيل ، وهذا يتحقق (بتحديب) الدالتين نحو المحور السينى كما هو مبين فى الشكل (٦) ٠

ولكن أليس من الممكن التشكك فى الشكل الخاص لهاتين الدالتين عندما يقاس مستوى التشغيل – بدلا من كمية الناتج – على المحور السينى ؟ ومبعث هذا الشك هو أنه عند قياس كمية الناتج على المحور السينى ، فان ميول الخطوط الموصلة بين نقطة الاصل ، ونقط على احدى الدالتين ، تكون معبرة عن ثمن الوحدة (ثمن الطلب للوحدة أو ثمن العرض للوحدة) ٠ حيث أن هذه الميول تساوى

$$\frac{\text{ثمن الطلب الكلى (أو العرض الكلى)}}{\text{كمية الناتج}}$$

وهذه النسبة تعبر عن ثمن الوحدة ٠ أما اذا أحللنا مستوى التشغيل محل الناتج فان ميول هذه الخطوط تفقد هذا المعنى ٠ فانها فى هذه الحاله تساوى

$$\frac{\text{ثمن الطلب الكلى (أو العرض الكلى)}}{\text{مستوى التشغيل}}$$

وواضح أن هذه النسبة لا تعبر عن ثمن الوحدة ، وانما تمثل ما يخص كل وحدة من وحدات التشغيل من ثمن الطلب الكلى أو العرض الكلى ٠ وعلى ذلك فاننا لا نستطيع افتراض تحديب الدالتين الا اذا أثبتنا أن

---

(١) و (٢) «النظرية العامة» من ص ٢٩٦ الى ص ٣٠٦ ٠ كذلك الفصل الرابع ص ٤٢ وهوامشها ٠

ثمن الطلب الكلى (أو العرض الكلى)
مستوى التشغيل

يتزايد مع تزايد مستوى التشغيل ، بعبارة أخرى مع التسليم أن

ثمن الطلب الكلى (أو العرض الكلى)
كمية الناتج

يتزايد مع تزايد كمية الناتج هل يقتضى ذلك حتما تزايد

ثمن الطلب الكلى (أو العرض الكلى)
مستوى التشغيل

نفترض أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد وأن :

ع ثمن العرض الكلى
ن الناتج الكلى
ل مستوى التشغيل معبرا عنه بوحدات من العمل
ف النفقة الكلية
ح أجر وحدة العمل

معنى ذلك أن :

$\frac{ن}{ل}$ = متوسط الناتج للعمل

$\frac{\Delta ن}{\Delta ل}$ = الناتج الحدى للعمل

$\frac{\Delta ل}{\Delta ن}$ = النفقة الحدية بدلالة العمل

$\frac{ع}{ن}$ = ثمن العرض للوحدة او النفقة الحدية بدلالة النقود

المطلوب اثبات ان $\frac{ع}{ل}$ تتزايد بتزايد مستوى التشغيل

$$\frac{ع}{ن} = \frac{\Delta ف}{\Delta ن} = \frac{\Delta ل \times ح}{\Delta ن}$$

$$\therefore \frac{ع}{ل} = \frac{ص}{ل} \times \frac{ع}{ص}$$

$$\therefore \frac{ع}{ل} = \frac{ص}{ل} \frac{ح \times ل\Delta}{ص\Delta}$$

$$= ح \left(\frac{ص\Delta}{ل\Delta} : \frac{ص}{ل} \right)$$

= الاجر لوحدة من العمل (الناتج المتوسط للعمل : الناتج الحدى للعمل)

نحن نعرف أن الناتج الحدى والناتج المتوسط للعمل يتناقصان بتزايد مستوى التشغيل (وهذا يلزم من افتراض ثبات الطاقة الانتاجية وثبات المستوى الفنى للانتاج) • ولكن من البديهى أن معدل التناقص فى الناتج الحدى أكبر من معدل التناقص فى الناتج المتوسط ، أى أن منحنى الناتج الحدى أشد ميلا من منحنى الناتج المتوسط • ويترتب على ذلك أن النسبة بين الناتج المتوسط للعمل والناتج الحدى تتزايد بتزايد مستوى التشغيل • واذن فان $\frac{ع}{ل}$ تتزايد بتزايد مستوى التشغيل سواء بقى الاجر النقدى ثابتا أو تزايد ، ومقتضى ذلك بقاء الشكل الخاص لدالة العرض الكلى مع قياس مستوى التشغيل – بدلا من كمية الناتج – على المحور السينى ، ويصدق ذلك بالنسبة لدالة الطلب(١) •

مواجهة مشكلات الدالتين :

نحن الآن فى مركز يمكننا من مواجهة المسائل التى أثرناها فى صدر هذا البحث ، ونتناولها واحدة تلو الاخرى :

أولا – من حيث الشكل العام لدالة الطلب الكلى ، واضح أنها ذات ميل موجب شأنها فى ذلك شأن دالة العرض • والميل الموجب لدالة الطلب الكلى يمكن الحصول عليه حتى فى حالة انخفاض ثمن الوحدة مع زيادة الكمية المطلوبة وذلك بافتراض مرونة للطلب أكثر من الوحدة ، ولكننا لسنا فى حاجة الى هذا الفرض بالنسبة لدالة الطلب الكلى عند كينز • حيث أن هذه الدالة تقوم على افتراض زيادة ثمن الوحدة مع زيادة الكمية المطلوبة • ويلزم من ذلك وجوب أن تكون ذات ميل موجب •

---

(١) انظر الاثبات التفاضلى لهذه المسألة :
H. Johnson: Economic Journal, 1955,p. 477.
خصوصا بند ٣ و٤ حيث أثبت أن المعامل التفاضلى الثانى Second derivative للدالتين موجب • ومعنى ذلك تحديب الدالتين

ثانيا ـ من حيث تقاطع الدالتين على نحو يكفل التوازن المستقر ، واضح أن دالتى الطلب والعرض عند كينز مولدة من الدالات الفردية لكل سلعة ، بمعنى أنها تمثل اضافة هذه الدالات الفردية بعضها الى بعض ، ولما كانت الدالات الفردية تتقاطع ، وكانت فى صورتها العادية تمثل توازنا مستقرا ، فان دالتى الطلب الكلى والعرض الكلى عند كينز تتقاطعان ، وعلى النحو الذى يكفل التوازن المستقر ٠

ثالثا ـ الشكل الخاص لهاتين الدالتين هو التحديب نحو المحور السينى٠ وقد رأينا أن ذلك يرجع الى افتراض تزايد المستوى العام للاسعار مع تزايد مستوى الناتج (أو التشغيل)٠ أما تصوير دالة العرض على أنها مستقيمة، ودالة الطلب على أنها مقعرة نحو المحور السينى، كما فعل ديلارد، فهو لا يستقيم الا على افتراض ثبات ثمن العرض للوحدة ، وتناقص ثمن الطلب للوحدة ، بزيادة مستوى الناتج (أو التشغيل) ٠ وهذا افتراض لا يتفق مع « النظرية العامة » فقد بين كينز أن تزايد مستوى التشغيل يقترن بزيادة ثمن العرض للوحدة حتى قبل بلوغ مستوى التشغيل الكامل ٠ وبين كذلك أن زيادة مستوى التشغيل تقترن بزيادة المستوى العام للاسعار ، أو زيادة ثمن الطلب للوحدة ٠

رابعا ـ من حيث العلاقة بين ثمن العرض الكلى والنفقة الكلية ، فان ما افترضه كينز من تزايد ثمن العرض للوحدة بتزايد مستوى التشغيل يقتضى أن ثمن العرض الكلى لناتج معين أكبر من النفقة الكلية لهذا الناتج(١) ٠ وحيث أنه عند مستوى التوازن يكون ثمن الطلب الكلى مساويا لثمن العرض الكلى ، فان ثمن الطلب الكلى ـ أو الحصيلة المتوقعة ـ يكون أكبر من النفقة الكلية ، والفرق بين الاثنين يمثل ربح المنظمين ٠

ومن الانسب فى سياق النظرية العامة أن تعرف النفقة الكلية بحيث لا تشمل الربح العادى للمنظمين(١) ، وانما تشمل فقط ما يدفعه المنظمون لعناصر الانتاج التى يستخدمونها أى نفقة العناصر (factor cost) ٠ بهذا التعريف يكون الفرق بين ثمن الطلب الكلى والنفقة الكلية عبارة عن دخل المنظمين بما فيه من ربح عادى أو غير عادى ٠ هذا الدخل قد يكون أكبر أو أقل من الربح العادى للمنظمين تبعا للحالة التى عليها الطلب ونفقة العناصر ٠

وغنى عن البيان أن حصول المنظمين على دخل يجاوز أو يقل عما يعتبر ربحا عاديا لا يتعارض مع التوازن ٠ فان التوازن فى « النظرية العامة » توازن

---

(١) قارن المناقشة الختامية لهذه المشكلة بين روبرتسون وهوترى ودى يونج
Economic Journal, 1956.

(١) « النظرية العامة » ص ٢٣ و٢٤

فى المدة القصيرة (بالمعنى المعروف عند مارشال) ، وهذا التوازن يتفق وحصول المنظمين على دخل يجاوز أو يقل عن أرباحهم العادية ·

والدخل الذى يحصل عليه المنظمون فى حالة التوازن يمثل أقصى ربح · بمعنى أننا اذا قارنا بين كمية التوازن وأية كمية أخرى على أساس ثمن التوازن، فان كمية التوازن تكون كمية أقصى ربح حيث أنها الكمية الوحيدة التى تتساوى نفقتها الحدية مع ثمن الوحدة ، أية كمية أخرى اما أن تجعل النفقة الحدية أكبر من ثمن التوازن أو أقل منه · وفى الحالين يستطيع المنتجون زيادة دخلهم بتخفيض مستوى الناتج (التشغيل) أو زيادته ·

وكمية التوازن تعتبر كمية أقصى ربح بمعنى آخر · فاذا قارنا بينها وبين أية كمية أخرى على أساس الاثمان السائدة عند كل كمية ، فانها تمثل كذلك كمية أقصى ربح · ولم يكن من المستطاع تقرير ذلك فى حالة الدالة الكلية لسلعة واحدة ، ففى هذه الحالة يؤدى الانتقال من مستو معين للناتج الى مستو أكبر منه الى زيادة متوسط النفقة وانخفاض ثمن الطلب للوحدة · أما فى الحالة التى نحن بصددها فان الانتقال من مستو معين للناتج الى مستو أكبر منه يقترن بزيادة متوسط النفقة وزيادة ثمن الطلب للوحدة فى نفس الوقت · واذا كانت كمية التوازن تعتبر كمية أقصى ربح على افتراض ثمن ثابت للوحدة ، فهى من باب أولى كمية أقصى ربح على افتراض ثمن متزايد للوحدة ·

خامسا ـ من حيث العلاقة بين ثمن الطلب الكلى وثمن الطلب للوحدة ، وبين ثمن العرض الكلى وثمن العرض للوحدة ، فقد رأينا أن ثمن الطلب الكلى عبارة عن حاصل ضرب ثمن الطلب للوحدة فى الكمية المطلوبة ، وأن ثمن العرض الكلى عبارة عن حاصل ضرب النفقة الحدية فى الكمية المعروضة · يترتب على ذلك أنه حيث نجد عند كمية معينة أو مستو معين للتشغيل أن ثمن الطلب الكلى أكبر من ثمن العرض الكلى ، فان معنى ذلك أن الثمن المتوقع للوحدة أكبر من النفقة الحدية · وهذا يدفع المنتجين الى الزيادة من انتاجهم أو من مستوى التشغيل · وحيث نجد عند كمية معينة أن ثمن العرض الكلى أكبر من ثمن الطلب الكلى ، فان معنى ذلك أن النفقة الحدية لهذه الكمية أكبر من الثمن المتوقع للوحدة ، وهذا يدفع المنتجين الى التقليل من مستوى انتاجهم أو من مستوى التشغيل · والكمية الوحيدة التى يستقر عندها المنتجون هى الكمية التى تحقق التساوى بين ثمن الطلب الكلى وثمن العرض الكلى حيث أنه عند هذه الكمية يكون الثمن المتوقع مساويا للنفقة الحدية ·

بعض مشاكل التصنيع فى مصر

« مع الاشارة بصفة خاصة لمشاكل التمويل »

بقـــلم

دكتور جمال الدين محمد ســـعيد

المبحث الأول

تعريف بالتصنيع

على الرغم من كثـــرة ما كتب عن التصنيع فى الدول المختلفة التى سبقتنا فى هذا المضمار الا أن أحدا لم يحاول أن يضع تعريفا فنيا واضحا محدد المعـــالم يبين لنا كنه هذه الظاهرة المعقدة . وفى اعتقادى أن التصنيع عملية طويلة شاقة متصلة من مراحل التحول فى التكوين الهيكلى للصناعة بقصد التوسع الكبير فى الانتاج واحداث تغيرات ثورية فى طبيعته وذلك باحلال الآلات مكان العمل اليدوى واستخدام المعرفة والكشف العلمى والاساليب الفنية الحديثة على نطاق واسع . وهذه المراحل المتصلة قد تستغرق أجيالا طوالا لاكتمالها كما يصاحبها تطورات كبيرة فى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فالصناعة الحديثة ذات الانتاج الكبير للسلع فى ظل نظام المصانع والتى تقوم على آلية الانتاج واستخدام الفنون والاساليب العلمية الحديثة على نطاق واسع لم تولد كما نشهدها الآن ، بل هى كائن حى ينمو ويتطور وهى فى نموها وتطـــورها تتعرض لكثير من العوامل التى تؤدى الى تقدمها ورواجها أو تدهورها وفنائها . فالصناعـــة تمر بفترات سهلة لينة وأخرى تكتنفها الصعاب والمتاعب .

المبحث الثـــانى

التطور الصـــــناعى ومراحله

فى الامكان تقسيم مراحل التطور الصناعى فى مصر الحديثـــة الى ثلاث مراحل رئيسية :

أ) المحاولات السابقة لفرض التعريفة الجمركية قبل ١٩٣٠

ب) فترة التوسع فى ظل الحماية الجمركية والاتجاه نحو سياسة الاكتفاء الذاتى (١٩٣٠ ـ ١٩٥٢) .

جـ) فترة التخطيط والتنظيم .

والآن نتناول كل مرحلة بايجاز :

(أ) المحاولات السابقة لعام ١٩٣٠

تتميز هذه الفترة بثلاث محاولات رئيسية للتصنيع وهى :

١ ـ محاولة محمد على باشا لتصنيع مصر

كانت الصناعة قبل حكم محمد على فى الدور الطائفى وكانت بسيطة تكاد تفى بمطالب المجتمعات الزراعية البدائية ولكن محمد على كانت تحدوه دوافع خاصة لادخال التصنيع على نطاق واسع منها الرغبة القوية فى زيادة ايرادات الدولة عن طريق احتكار الصناعة وتركيز أرباحها فى يد الحكومة(١) والاستفادة من الخامات الجديدة التى أدخلت فى مصر كالقطن والتى يمكن ادخالها والافادة من مستويات الاجور المنخفضة السائدة . وقد كانت اقامة الصناعة جزءا من برنامجه الخاص بسياسة الاكتفاء الذاتى رغبة فى تموين الجيش بمختلف ما يلزمه من الملابس والاسلحة والذخيرة اذ من الخطر الاعتماد على الاستيراد من الخارج فى حالة توتر العلاقات الدولية . ومن ثم أعلنت الحكومة احتكارها للصناعات القائمة بادخال نظام المصانع الكبيرة الحديثة للمنسوجات الصوفية والقطنية وتبعها قيام مصانع كثيرة أخرى فى مختلف الصناعات كعمل الطرابيش والسكر والنيلة والورق والدباغة ، وعصر الزيوت وبناء السفن وعمل الزجاج وصهر الحديد وغير ذلك من الصناعات الحربية . وقد بلغ التقدم ذروته فى ١٨٣٤ : ١٨٣٥ حينما كانت مصر تنتج كل معدات الجيش والاسطول وحاجيات البلاد الداخلية ، غير أن فشل حرب الشام الثانية فى ١٨٣٩ والثالثة ومعاهدة لندن قوضت فى ١٨٤٠ الاساس الذى قامت عليه تلك النهضة الصناعية .

فالتقدم الصناعى فى عهد محمد على منى بالفشل لعدة أسباب منها :

١ ـ عدم توافر سوق متسعة للصناعة اذ أن التصريف الكبير يمكن من الانتاج على نطاق واسع والحصول على مزايا ووفورات الانتاج الكبير . ويلاحظ فى مصر ضيق نطاق السوق فى تلك الفترة بسبب ضعف استهلاك الشعب وانحطاط مستوى معيشته . ومن ثم نجد انه بمجرد أن انتهى الطلب الحربى بانتهاء الحروب انتهت معه الصناعة .

٢ ـ نقص الكفاية الفنية . فالتصنيع يحتاج الى وجود طبقة من الفنيين والمهندسين والميكانيكيين والعمال المهرة المدربين .

٣ ـ سوء الادارة فلم يكن بمصر طائفة من الفنيين المدربين على ادارة المصانع وتنظيم الاعمال والحسابات .

---

(١) عبد المنعم البيه . رسالة مقدمة لدرجة الدكتوراه فى التاريخ الاقتصادى جامعة لندن
Public Finances in Modern Egypt. P. 37

٤ ـ غلاء نفقات الانشاء والصيانة فهذه المشروعات الضخمة لم تكن لتتحملها موارد البلاد المالية وكانت كل قطعها وأدوات صيانتها مستوردة من الخارج مما عرض مصر الى باهظ النفقات ولا سيما فى عصر لم يكن النقل البحرى قد تقدم فيه الى الوضع الذى نعهده الآن ٠

٥ ـ ضعف الكفاية الانتاجية للعمال اذ كان يعوزهم التدريب على ادارة الآلات فقلة المران بسبب الجهل سببت هبوطا فى مستويات الانتاج ٠ كما أن ضعف مستويات أجورهم والضغط عليهم وارهاقهم وكثرة توقيع العقوبة عليهم جعلهم لا يقبلون على الانتاج بحافز ٠ فيلاحظ عدم كفالة شروط معينة للعمال أو تهيئة البيئة الصناعية الصالحة فى فترة خلت من التشريعات العمالية للعمال ٠

٦ ـ فقر مصر فى مواردها الطبيعية ولا سيما فى الوقود ، فالبترول لم يكن قد اكتشف بعد وكان يتعذر استيراد الفحم بسبب الحروب مما أدى الى استخدام الحيوانات فى ادارة الآلات ، وفضلا عن ان هذه الوسيلة أيضا عالية الكلفة فانه لا يمكن الاعتماد على الحيوان فى ضبط السرعة وانتظامها مما يؤدى الى ارتفاع نسبة العطب فى الآلات ٠

٧ ـ عدم امكان محمد على فرض التعريفة الجمركية الحامية (١) اذ أن هذه كانت تنظمها المعاهدات القائمة بين تركيا والدول الاجنبية مما جعل الصناعة المصرية الناشئة المرتفعة التكاليف تتنافس مع المصنوعات الاجنبية ٠

٨ ـ ان هذه النهضة لم تنم نموا طبيعيا ، بل كانت نهضة مفتعلة فكان الاولى بالصناعة فى بلد كمصر أن تبدأ صغيرة الحجم وتبدأ بالاخذ بما يلائمها من الصناعات ثم تتطور ولكن هذا لم يحدث بسبب سياسة الاكتفاء الذاتى لسد مطالب الجيش ، فلم تراع القواعد الاقتصادية البسيطة عند ادخال التصنيع ٠ وقد زاد فى حدة الخسائر واستمرار هذه الصناعة عالة على موارد الدولة وجود ميزانيتها مندمجة فى ميزانية الدولة مما أخفى الخسائر الفعلية لفترة طويلة ٠

٢ ـ محاولة التصنيع خلال الحرب العالمية الاولى

ظلت الصناعة فى مصر منذ نهاية حكم محمد على حتى بداية الحرب العالمية الاولى تقوم على نظام الحرف ٠ ولكن الحرب العالمية الاولى أحدثت صعوبات كثيرة فى استيراد حاجات البلاد من السلع المصنوعة وعلى ذلك توافرت الفرصة لقيام بعض الصناعات ٠ ففى ١٩١٦ تألفت لجنة لدراسة وبحث امكانيات التصنيع فى مصر وقد أوضحت اللجنة فى تقريرها حاجة مصر الملحة للتصنيع وطالبت الحكومة بمنح جميع التسهيلات اللازمة من نشر التعليم الصناعى

(١) دكريتو ١٨٢٠ كان ينص على دخول السلع الاجنبية الى كافة الممتلكات العثمانية بعد دفع ضريبة قيمية قدرها ٣ ٪ كما ان اتفاقية ١٨٣٨ تنص على امكان التجار البريطانيين التعامل مع الاهالى أنفسهم فكانت ضربة قاضية لسياسة محمد على فى الاحتكار .

والتجارى فى البلاد واعفاء الصناعات من ضريبة الانتاج ومنحها تعريفة خاصة فى النقل وأفضلية فى المناقصات الحكومية وايجاد جهاز يمد هذه الصناعات بالقروض وانشاء معاهد للابحاث الصناعية واقامة المعارض والمتاحف والتوسع فى منح الاعانات المالية للصناعات التى تبشر بالنجاح ٠

وقد حدث نشاط ملموس فى بعض الصناعات كالغزل والنسيج والمصنوعات الجلدية والسكر والاثاث والصابون ٠ ولكن الصناعات التى قامت اتسمت بطابع احتياجات الفترة القصيرة والميزة النسبية المحلية التى توافرت وقتئذ ٠ فلم تكن لتعنى بالاخذ بأساليب الانتاج الفنية واستخدام الآلات الحديثة التى ترفع من كفاية العامل وتعمل على خفض التكاليف ، وانما كان هدفها تحقيق الارباح الفورية فى هذه الفترة الاستثنائية ٠ وبعبارة أخرى فهذه الجهود لم تقم على الاسس الاقتصادية والعلمية التى تراعى عند الاقدام على الاستثمار فى الصناعة من ضرورة دراسة احتمالات المستقبل وادخال عامل التوقع ومدى اتساع نطاق السوق فى الحاضر والمستقبل ومراعاة العلاقة بين الكفاية الحدية لرأس المال أى ما يحتمل أن يدره الاستثمار من غلات متتابعة فى المستقبل وبين سعر الفائدة السائد وقتئذ فى السوق والذى كان مرتفعا بطبيعة الحال ٠ وقد كانت النتيجة الحتمية أن هذه الجهود المتواضعة قد لاقت حتفها بمجرد أن انتهت الحرب اذ سرعان ما أغرق تيار السلع الاجنبية المتنافسة السوق المصرية ٠

٣ ـ فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى

وفى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الاولى حتى عام ١٩٣٠ (وفقا للتعداد الصناعى والتجارى لعام ١٩٢٧) كان مجموع عدد المصانع(١) فى القطر المصرى ٧٠٣١٤ مصنعا ، ويلاحظ توطن الصناعة بصفة عامة فى القاهرة والاسكندرية اذ أن ٢٤ ٪ من المصانع كان بالقاهرة و١٢ ٪ بالاسكندرية بينما كان ٥ ٪ منها فى المحافظات الاخرى و٣٥ ٪ فى جميع مديريات الوجه البحرى و٢٤ ٪ فى مديريات الوجه القبلى ٠ وأهم فئات الصناعات هى الغزل والنسيج وصناعة الملابس والازياء وتجهيز الجلود والورق وتشييد المبانى وصناعة الاطعمة وصناعات خاصة بالشرب والتدخين وتجهيز مواد البناء والفخارة والخزافة وتوليد القوى والنور والماء وصناعة الاثاث والاشغال الخشبية وعمل الاسبتة والطبع والتجليد والتصوير ٠٠٠ الخ ، وواضح أنها كلها تنتج سلعا استهلاكية ٠ ويمتلك المصريون ٩٤ ٪ من هذه الحوانيت والباقى يخص الاجانب ٠ و٣٩ ٪ من جملة

---

(١) اعتبر مصنعا كل معمل او ورشة او دكان خصص لصناعة ما ، وفى حالة وجود اكثر من محل لشخص واحد او هيئة واحدة اعتبر كل منهما محلا قائما بذاته حتى ولو كانت واقعة فى جهة واحدة

المصانع لا تستخدم عمالا بينما ٤٩ ٪ تستخدم من ١ الى ٤ عمال و ٨ ٪ تستخدم من ٥ الى ٩ عمال و٤ ٪ فقط تستخدم ١٠ عمال فأكثر · وقد كانت تمنح توظفا لحوالى ٢١٥٤٣٨ من العمال ·

ويلاحظ أنه بالرغم من أن الصناعات التى قامت فى مصر خلال فترة الحرب العالمية الاولى كان مصيرها الفشل المحتوم الا أنها كانت نقطة تحول فى السياسة الصناعية ولا سيما بعد أن نشرت توصيات لجنة التجارة والصناعة المشكلة فى ١٩١٧ ونبهت الاذهان الى خطورة الاعتماد على الخارج فى كافة الصناعات · كما أثبت التقرير ان من الخطأ القول بأن مصر يجب أن تظل دولة زراعية ·

وقد كان هذا التقرير حافزا على دخول البلاد فى مرحلة جديدة من مراحل النهوض بالصناعة فأخذ الافراد والهيئات فى محاولة انشاء بعض الصناعات · وفى ١٩٢٠ أنشئت مصلحة التجارة والصناعة بناء على توصية لجنة التجارة والصناعة واضطلعت بمهمة تنظيم الصناعة وتنميتها · كما ان المصلحة وضعت مقترحات اللجنة السالفة الذكر موضع التنفيذ وأوفدت البعثات العلمية والعملية وذلك بقصد توفير العدد الكافى من الاخصائيين للصناعات المختلفة كصناعة الزجاج والاثاث · وأنشأت فى هذه الفترة المعاهد الصناعية النموذجية لتدريب العمال كمعاهد الغزل والنسيج والزجاج والسجاد وغيرها · كما مدت الصناعة ببعض القروض اذ بناء على توصيات لجنة التجارة والصناعة خصصت الحكومة فى سنة ١٩٢١ اعتمادا قدره ٢٠٠٫٠٠٠ جنيه للتسليف الصناعى وقد كان المقرر أن يكون الحد الاقصى للقرض الواحد ١٠٠٠ جنيه تسدد خلال خمس سنوات بفائدة قدرها ٦ ٪ ، وقد رفع هذا الاعتماد تباعا ولكنه كان فى حدود ضيقة على أية حال وكانت اجراءات عقد السلف معقدة ·

وفى ١٩٢٢ أنشىء اتحاد الصناعات الذى أخذ على عاتقه مهمة توجيه الصناعية (١) والدفاع عن الصناعة الناشئة كما ان الحكومة أصدرت تعليماتها الى المصالح المختلفة بتفضيل المصنوعات المحلية ·

على أنه اذا كان ثمة جهود تستحق الذكر فى هذه الفترة فهى جهود رجال بنك مصر فقد شجع نمو الوعى القومى وحماس المصريين نفرا من الماليين ورجال الاعمال وعلى رأسهم طلعت حرب على وضع الحجر الاساسى لبناء مصر الصناعية ، وقد كانت هذه الخطوة جريئة ولا شك وعن ايمان صادق وان كانت مرتجلة بعض الشىء · فهؤلاء الرواد الاول كان عليهم أن يجابهوا النفقة العالية لاستخدام رأس المال فى الصناعة وقد وقفت هذه العقبة سدا منيعا فترة طويلة من الزمن

(١) يلاحظ أن هذا الاتحاد لم يحقق الاهداف التى قام من اجلها وانما كان يدافع عن مصالح طبقة خاصة من المستثمرين فى الصناعة ويساعدها على ابتزاز اموال المستهلكين من الطبقات الفقيرة وقد حصر كل اهتمامه فى رفع الحواجز الجمركية والتعريفة علما بان الطريقة الاجدى فى النهوض بالصناعة هى رفع كفاية الصناعة نفسها وخفض تكاليف الانتاج فيها

تحول دون توجيه رأس المال ناحية الصناعة وجعلت استثمار رؤوس الاموال وقفا على التجارة وأعمال المصارف ٠

ولقد كانت هذه هى المرة الاولى فى تاريخ مصر التى يقوم فيها النشاط الصناعى برأس مال مصرى تحت اشراف طبقة من المنظمين المصريين ٠ وعلى ذلك أسسوا بنك مصر برأس مال قدره ٨٠ر٠٠٠ جنيه ولم تلبث أن ترعرعت هذه المنشأة وآتت أكلها فصار رأسمالها المصدر ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيه(١) فى مايو ١٩٥٦ ٠ وقد قام البنك بالاستثمار وتمويل شركات مختلفة وكان هو منها بمنزلة الشركة القابضة ، ويعتبر بنك مصر وشركاته أنشط طبقة من المستثمرين فى الصناعة فى فترة ما بين الحربين خصوصا وانهم ساعدوا على ظهور طبقة جديدة من المستثمرين هى الطبقة المتوسطة ٠ وقد كان نشاط مجموعة بنك مصر Misr group متعددا ويشمل ست عشرة شركة غزت فروع النشاط الاقتصادى المختلفة ٠

وقد كانت أهم الصناعات وأكثرها نشاطا فى هذه الفترة صناعة الغزل والنسيج اذ قامت على أساس انشاء المشروع الكبير الحجم ٠ ففى ١٩٢٧ أسس بنك مصر شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وكانت الآلات المستوردة من الخارج غير حديثة ، وقد استخدمت الانوال الآلية فى صناعة النسيج ، ويلاحظ وجود تكامل بين الغزل والنسيج والتشطيب اذ قامت الشركة بها جنبا الى جنب، وكان رأس مال الشركة ٣٠٠ر٠٠٠ جنيه زيد آلى نصف مليون فى نفس سنة التأسيس ٠ وكان عدد المغازل بها ٢٣ر٠٠٠ مغزلا فى نهاية ١٩٣٠ وعدد الانوال ٤٨٤ ولم يبدأ المصنع فى الانتاج الا قرب نهاية عام ١٩٣٠ ٠ والى جانب شركة المحلة الكبرى قامت شركة الغزل الاهلية بالاسكندرية وقد تكونت فى فترة سابقة (تأسست فى ١٨٩٩) وبالرغم من تحقيق الصناعة لبعض التقدم الا أنها صادفت بعض المتاعب وظلت أحوالها غير مستقرة نتيجة للمنافسة الاجنبية الى أن أدركتها التعريفة الحامية فى ١٩٣٠ ٠

ومن أهم الصناعات الاخرى الى جانب الغزل والنسيج صناعات الحليج وقد بلغ عددها فى ١٩٣٠ حوالى ١٣٠ مصنعا ، وبلغ متوسط ما يحلجه المصنع الواحد حوالى ٦٠ر٠٠٠ قنطار ، كما قامت صناعة الاسمنت منذ ١٩٠٠ وقد سادت هذه الصناعة درجة من المنافسة الشديدة ولا سيما عقب انشاء شركة جديدة فى طره فى ١٩٢٨ وأخرى فى حلوان فى ١٩٢٩ ٠ وهذا أمر طبيعى فى صناعة يقوم بالانتاج فيها عدد محدود من المصانع الآلية ولا تستغل كافة طاقتها الانتاجية ونفقاتها الحدية للانتاج غالبا ما تكون أقل من النفقات المتوسطة ولا سيما فى المدة القصيرة والسلعة المنتجة سلعة متجانسة والبلاد مقبلة على كساد شديد ٠

---

(١) ٥٠٠ر٠٠٠ سهم قيمة كل منها اربعة جنيهات مصرية مدفوعة بالكامل ولكنها لو قومت باسعار السوق لبلغت ما يزيد على ٨ ملايين من الجنيهات

وقد كان الانتاج المحلى ٢٥٤٠٠ طنا فى ١٩٢١ زاد الى ١٩٥٩٨٩ طنا فى ١٩٣٠ ، ومع هذه الزيادة فقد ظلت قاصرة عن كفاية السوق المحلية اذ زادت الكميـــة الواردة من الاسمنت من الخارج من ٣٩٢٠٠ طن فى ١٩٢١ الى ١٩٢٣٣٣ طنا فى ١٩٣٠ وبلغت قيمة الوارد فى ١٩٣٠ حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه ٠

فى هذه الفترة نشطت بعض الصناعات الاخرى نشاطا طفيفا كصناعات البناء وصناعة الاغذية وحفظ الفواكه والحلوى والاعجنـــة الغذائية والاحذية والصابون وغيرها من الصناعات التى كانت تعتمد على الخامات المحلية بينمـا تقدمت أيضا صناعة السجاير وكانت تعتمد على الطباق الوارد من الخارج ٠

ومما يلاحظ بصفة عامة أن قيام الصناعات الجـــديدة خلال هذه الفترة ولا سيما المصانع الآلية لم تتمكن من خلق كميات اضافية من التوظف لكى تمكن من تعويض النقص الذى طرأ على ذلك القسم من الصـــناعة المحلية الذى كان يستخدم الايدى العاملة بدرجة كثيفة ٠

ولكنه عوض على أية حال عن توقف الزيادة فى الانتاج الزراعى وتمكن من الابقاء على مستوى المعيشة الهزيل بالرغم من تزايد السكان ٠ ويدل توزيع القوة العاملة على مختلف الصناعات على أن صناعة استخراج الاحجار استخدمت حوالى ٥٠ر٠٠٠ عامل وصناعة الملابس الجاهزة ٤٩ر٤٠٠ عامل وصناعة النجارة ٣٧ر٤٠٠ عامل وصناعة الاحذية وتصليحها ٣٤ر٤٠٠ عامل وصناعة المنسوجات ٢٣ر٧٠٠ عامل وذلك عن عام ١٩٢٧

٢ ـ فترة التوسع فى ظل الحماية (١٩٣٠ ـ ١٩٥٢)

أوجد الكساد العالمى الكبير نوعا من القلق الاقتصادى فى مصر وأوضح المتاعب التى تتعرض لها البلاد نتيجة الاعتماد على الزراعة وجعل البلاد تحس بأهمية اسراع خطى التصنيع ٠ فما أن انتهت آخر تلك المعاهدات التجارية التى عاقت مصر عن أن تفرض الضرائب الجمركية حتى سارعت نحو حماية الصناعة الناشئة لتكفل لها النمو ، ولتقلل من درجة المنافسة التى تلقاها من الصناعة الاجنبيـــة ٠

لقد كان التعديل الجمركى(١) فى ١٧ فبراير سنة ١٩٣٨ مؤذنا حقا ببدء التصنيع ، ويمكن اعتباره حجر الاساس فى قيام نظام المصانع ذات الانتاج الكبير

(١) كانت فئات الضرائب الجمركية فى اول عهدها كالاتى :
أ) المواد الاولية والخامات والالات النسبية ضعيفة لا تتجاوز ٦ ٪ وبعضها معفى كلية مـــن الضريبة
ب) المواد والسلع نصف المصنوعة تتراوح بين ٦ ٪ و٨ ٪
جـ) السلع المصنوعة وتتراوح نسبتها بـين ١٥ ٪ و٣٠ ٪
وبصفة عامة يمكننا ان نقرر أن التعريفة فى بداية فرضها كانت تعريفة حامية ولكن ليس لها طابـع المنح ٠

وسواء أكانت هذه التعريفة تعنى خيرا أم شرا وسواء أحسنا استخدامها أم أسأناه، اذ قامت لتحمى وجوها من الضياع والتبديد فى الموارد المادية والانسانية كما تحمى مصالح خاصة على حساب المصلحة العامة الا أنها فى رأيى نقطة التحول لا فى سياسة مصر الاقتصادية وحدها وانما فى تطور مصر الحديث ٠

وفى ظل هذه الحماية المتزايدة يوما بعد آخر ، وفى ظل الرعاية الحكومية المستمرة فى أشكالها المختلفة من منح واعانات تصدير ، وتيسير استيراد مستلزمات التصنيع ـ نمت الصناعة من بداية متواضعة الى الوضع الذى نعهده الآن ، وان كان هذا النمو غير طبيعى ومثله تماما مثل النباتات غير الاقليمية التى تعيش فى بيوت زجاجية ٠ فالصناعة الى فترة قريبة جدا لم تستوعب أكثر من ١٣ ٪(١) من مجموع الايدى العاملة من الذكور العاملين ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٦٠ سنة ٠ فقد كانت جملة المشتغلين بالصناعة التحويلية فى عام ١٩٢٧ حوالى ٢٣٣ر٦ ألف عامل أصبحت ٤٠٥ر١ ألف عامل فى عام ١٩٥٤ ٠ ومن ثم يتضح لنا أن معدل استيعاب الصناعة التحويلية من الايدى العاملة يبلغ ٦٤٠٠ عامل فى المتوسط فى السنة بينما تبلغ الزيادة فى الايدى العاملة والقابلة للعمل من السكان عموما حوالى ١٣٠ ألف شخص ٠ أى أن الصناعات التحويلية تمتص نحو ٥ ٪ فقط سنويا من الزيادة فى الايدى العاملة وهى نسبة ضئيلة جدا٠

ومن الملاحظ أيضا أن أثر التصنيع فى الاقتصاد القومى ضئيل جدا ٠ فالصناعة بالرغم من زيادة نصيبها بنحو ٥٠ ٪ مما كانت عليه فى الخمس عشرة سنة الماضية الا أنها ما زالت تساهم بحوالى ١٢ ٪ فقط من الدخل الاهلى ٠

والجدول التالى يوضح بعض مظاهر النمو فى الصناعة المصرية :

السنة	جملة المشتغلين بالالاف	مصانع بها ١٠ مشتغلين فاكثر		مصانع بها ٥٠٠ مشتغل فاكثر	
		عدد المصانع بالالف	عدد المشتغلين بالالاف	عدد المصانع	عدد المشتغلين
١٩٢٧	٢٣٣ر٦	٢ر٤٣	٨ر١١٠	× (٢)	×
١٩٣٧	٢٩٩ر٧	٢ر٤٠	١ر١٦١	×	×
١٩٤٧	٤١٥ر٣	٣ر٤٠	٩ر٢٦٣	٠٥٣ر	١٢٩ر٩
١٩٥٤	٤٠٥ر١	٣ر٩٦	١ر٢٤٣(٣)	٠٦٦ر	١١٠ر٠

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج ص ٧

(٢) × هذه العلامة ترمز الى ان الرقم غير معلوم

(٣) اوضحت النتائج النهائية لاحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٤ ان جملة المشتغلين فى المصانع التى بها ١٠ عمال فاكثر يبلغ ٨ر٢٧٥ الف عامل وليس ١ر٢٤٣ وهذا مظهر من مظاهر التعارض والتضارب فى الاحصاءات الحكومية ٠ والفرق كبير ويجعلنا نتشكك فى مدى الاعتماد على هذه الارقام كما ان عدد المصانع التى تستخدم ١٠ عمال فاكثر وفقا لهذا الاحصاء بلغ ٣٧٨٦٠

أما عدد المصانع ذات الانتاج كما توضحها احصاءات الانتاج الصناعى فى سنوات ١٩٤٤ ، ٤٧ ، ١٩٥٠ فقد كان ٢٢٢٢٠ مصنعا ، ٢٦٧٤٣ ، ١٩٥٢٧ على التوالى · ولا يمكن تتبع النمو من واقع احصاء الانتاج لعام ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ اذ اكتفى بجمع البيانات على المصانع التى تستخدم ١٠ عمال فأكثر ، ولو أمكن تبرير هذا الحصر الا أن الدول التى تتبع نفس الاسلوب تلجأ الى استخدام عينة لتقدير الانتاج فى هذه المصانع ، أما اهمالها كلية فمسألة لا يمكن تبريرها اطلاقا ، كما أن المعدل السنوى للزيادة فى الطاقة الانتاجية الصناعية (مقيسا باستخدام رقم قياسى مرجح لمعدل التغير فى الطاقة الصناعية على أساس مقادير المستورد من الآلات المستخدمة فى الصناعة) فى خلال الخمس وعشرين سنة الماضية بلغ ٦ر٣ ٪ (١) ·

على أنه يجب ألا يفهم أن هذه الارقام وحدها تقيس درجة النمو ، فمقاييس النمو كثيرة ومتعددة ولو أنه يصعب تطبيقها فى مصر لعدم توافر البيانات ، وان توافرت فهى غير متجانسة ، ومن ثم لا تمكن من تتبع النمو بدقة وقد يكون من الاجدر دراسة النمو والتطور لا بصفة عامة ولكن فى كل صناعة على حدة · على أن تتبع نمو كل صناعة على حدة ومدى ما طرأ على انتاجها الكمى من تغير يخرجنا عن طبيعة البحث الذى قوامه دراسة مشاكل التصنيع وليس تتبع النمو والتقدم الصناعى فى مصر · وكل ما نؤكده هنا هو ان الصناعة المصرية بصفة عامة فى ظل الحماية الجمركية والرعاية الحكومية قد سجلت تقدما فى الانتاج الكمى وتمكنت من كفاية السوق المحلية فى بعض فروع مختلفة(٢) من الصناعة ، ولو أنه ما زال أكثر من نصف وارداتنا نحصل عليه فى شكل مصنوع ·

وتكاد تكفى مصر حاجتها كاملة فى صناعات غزل الخيوط القطنية وتصدر ٨ ٪ من انتاجها كما تفى نفسها فى صناعات المكرونة والصابون واستخراج الملح والاثاث والكبريت ··· الخ ·

---

(١) تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى لعام ١٩٥٥ ص ٨

(٢) نحيل الراغب فى تتبع النمو الصناعى فى مصر للصناعات الهامة الى أحد المراجع التالية :

(أ) الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات

(ب) جمال سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير (راجع ما ورد خاصا بالصناعة)

(ج) الدكتور الرفاعى : الصناعات فى مصر

والجدول التالى يمثل نسبة الانتاج المحلى للاستهلاك فى شكل متوسطات للفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٥٣ :

السلعة	نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪	السلعة	نسبة الانتاج الى الاستهلاك ٪
اقمشة قطنية	٩٥	اسمدة سوبر فوسفات	٦٩
غزل وخيوط صناعية	٤٧	اسمدة نتراتية	١٥
اقمشة صوفية	٤٣	ادوية	١٣
صناعة الريون	٨٠	مواد كاوية	١٦
سكر	٦٤	منتجات بسيطة مصنوعة من	
لحوم محفوظة	٢٣	حديد او صلب	٤٠
جبن	٥٤	سبائك وألواح واسلاك نحاسية	٦٤
فواكه وخضر محفوظة	٢٢	ورق طباعة وكرتون	٢٦
جلوكوز وسكريات	٨٠	الزجاج العادى	٧٠
نشا	٧٠	مصابيح كهربائية	٥٣
مسلى صناعى	٤٦	سبائك الومنيوم	٥١

ج) فترة التخطيط

فى عام ١٩٥٢ ومنذ تولت الثورة مقاليد الامور أدركت ان الموارد الرأسمالية لم تزد بالسرعة الكافية لتتمشى مع التزايد السريع فى السكان ، فمصر تشكو من ضآلة الانتاج ٠

ومن ثم قامت الحكومة بانشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى بموجب القانون رقم ٢١٣ لعام ١٩٥٢ وهو هيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية ومهمتها بحث المشروعات الاقتصادية التى يكون من شأنها تنمية الانتاج القومى فى نواحيه المختلفة ٠ وقد عنى هذا المجلس ضمن برنامجه بدراسة الصناعة فى مصر وكان هدفه العاجل النهوض بالصناعات القائمة وتبصيرها بنواحى الضعف فيها واخراج بعض المشروعات الصناعية الهامة الى حيز الوجود ٠ وتنقسم مشروعات التوسع الصناعى التى توافر المجلس على دراستها الى :

١ ـ مشروعات الصناعات الاساسية وهى الصناعات التى لا بد من وجودها لتقوم عليها صناعات أخرى وأهمها الصناعات الثقيلة كالحديد والصلب وانتاج الطاقة الكهربائية والصناعات الكيماوية ٠

٢ ـ صناعات تحويلية وأهمها الاغذية المحفوظة والغزل والنسيج والاسمدة والورق والبطاريات والكاوتشوك ٠

٣ ـ مشروعات حصر المواد التى يترتب عليها انشاء صناعات جديدة أو توسيع نطاق المصانع الحالية وأهمها الكشف عن الثروة المعدنية وعن البترول الخام ... الخ .

هذا ويقدم المجلس المساعدات اللازمة للمشروعات الصناعية الاخرى التى تركت للقطاع الخاص . ويمكن أن يتضح مدى نشاط هذا المجلس من الميزانية المستقلة المخصصة له والتى بلغت ٤٢ر٢ مليونا فى عام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ ، ٥٤ر٢ مليونا فى الميزانية ١٩٥٥ ـ ٥٦ ، ٤٥ر٧ مليونا فى الميزانية ٥٦ ـ ١٩٥٧ كما أن الارقام التى وردت فى بيان وزير المالية والاقتصاد عن مشروع ميزانية الدولة لعام ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧ لخير دليل على التقدم الذى أصاب بعض الصناعات الهامة فى عام ١٩٥٥ فقد زاد الانتاج من غزل القطن بمعدل ١٣ر٥ ٪ ومن الاقمشة القطنية ١ر٧ ٪ ومن خيوط الحرير الصناعى ٢٥ر٧ ٪ ومن الاقمشة الحريرية ١٤ ٪ وفى المنجنيز ٢٥ ٪ والفوسفات ١٧ ٪ والاسمنت ١٠ر٨ ٪ والزجاج المسطح ١١ر٣ ٪ والحديد الزهر ٩٣ر٧ ٪ والنحاس ١٠ر٧ ٪ .... الخ .

ولن نطيل فى سرد مظاهر النمو فى هذه المرحلة فما هى الا مرحلة دراسة وتمهيد لاقامة التصنيع على أسس صحيحة سليمة . كما ان الافاضة فى سرد مظاهر التقدم الصناعى تخرجنا عن موضوعنا الرئيسى وهو دراسة مشاكل التصنيع .

المبحث الثالث

دوافع التصنيع فى مصر

من ثنايا الاستعراض السابق للتطور الصناعى يمكن لنا أن نستنتج الدوافع الهامة التى حدت بمصر الى الاتجاه نحو التصنيع ، ويمكن تلخيصها فى الآتى :

أولا ـ يمكن اعتبار الاتجاه نحو التصنيع فى مصر جزءا من التقدم العام فى سائر جهات العالم ، فالافكار التى سادت أوربا فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين خاصة بالتصنيع كجزء من سياسة مبدأ الاكتفاء الذاتى وجدت صداها الآن فى مصر ودول آسيا وأمريكا اللاتينية وغيرها . فالتقدم الصناعى فى مصر فى الفترة السابقة والآن انما هو نتيجة لحد ما للعوامل التى أخذت مكانها فى الخارج ولو أن الحركة فى مصر لها مميزاتها وطابعها الخاص .

ثانيا ـ العامل السياسى

كان التصنيع جزءا من خطة سياسية عامة تهدف الى بناء الديمقراطية القوية سياسيا واقتصاديا ، فقد نمت فكرة القومية نتيجة للنهضة السياسية الكبرى فى

مصر ولا سيما فى السنوات الاخيرة ، فالتصنيع فى نظر الشعب يتيح حقوقا سياسية جديدة تحقق استقرارا فى الاوضاع السياسية وكسبا سياسيا للطبقات العاملة وتقضى على بعض الفوارق الطبقية ٠

ثالثا ـ ارتفاع معدل الزيادة فى السكان :

لقد كان من أثر تقدم الطب الوقائى والعلاجى ونشر الدعاية الصحية والتوسع فى الخدمات الطبية المجانية للطبقات الفقيرة أن انخفض معدل الوفيات، وعلى الرغم من انخفاض معدل الوفيات ظل معدل المواليد فى مستوى مرتفع ٠ فقد ارتفعت الزيادة العددية السنوية من ١ ٪ فى الفترة ١٨٤٦ ـ ١٨٨٢ الى ٢ر٥ ٪ سنويا فى الفترة من ١٩٤٧ ـ ١٩٥٦ ٠ وقد صاحب اتجاه السكان نحو الزيادة بعض النمو(١) فى سكان المدن ٠ ومن المعروف أن زيادة عدد القاطنين بالمدن يزيد الطلب على المنتجات الصناعية بدرجة تفوق بكثير طلب سكان الريف ، ونتيجة لهذه الظاهرة اتسع نطاق السوق بعض الشىء أمام الصناعات الاستهلاكية فى المدن الكبرى وحولها ، كما أن سرعة نمو السكان من جهة أخرى تؤدى الى ايجاد فائض فى عرض العمل يتعين أن تتاح له فرص العمل المنتج فى نواحى النشاط الاقتصادى المختلفة ، ومما لا شك فيه أن جزءا من الزيادة فى الايدى العاملة التى تقدر زيادتها بمعدل صاف يبلغ حوالى ١٣٠ر٠٠٠ شخص يدخلون سوق العمل سنويا قد يمتصها التوسع الزراعى ولكن هذا الجزء عادة صغير جدا ولا سيما اذا علمنا أن ادخال وسائل الزراعة الفنية التى تعمل على رفع الكفاية الانتاجية كالآلات مثلا سوف تؤدى الى نقص الطلب على العمال ، فليس من المتوقع أن تمتص الزراعة التى تعانى من فائض العمل وزيادته عن احتياجاتها نسبة تذكر من الزيادة فى السكان ٠ كما أن الزراعة التعاونية التى تقوم الآن فى أرض الاصلاح الزراعى انما توحى بالاتجاه نحو استخدام الالات بدرجة أكبر من ذى قبل ٠ وعلى ذلك فالتصنيع السريع وعلى نطاق واسع قد يكون هو المخرج الوحيد ٠

رابعا ـ الطلب المتزايد على تحسين أحوال المعيشة هو الآخر من العوامل التى تحفز على قيام الصناعة ٠ فالزيادة الكبيرة فى السكان لم تقابلها زيادة مماثلة فى الانتاجية الكلية ، فبالرغم من أن معدل النمو السنوى فى السكان كان بواقع ٢ر٥ ٪ كان معدل الزيادة السنوية فى مساحة الاراضى الزراعية ٣ر ٪ وفى المساحة المحصولية ٥ر ٪ ٠ كما ان النمو فى الصناعة كان ضئيلا منذ وضعت الحماية الجمركية فى ١٩٣٠ ولم تجاوز زيادة عدد المشتغلين فى المصانع ٣٠ر٠٠٠ عامل سنويا فى فترة النمو السريع ابان الحرب العالمية الاخيرة ومعدل الزيادة

---

(١) هذا النمو لم يؤد الى ما نطلق عليه ظاهرة التحول الكلى من الريف الى المدن على نطاق واسع Urbanisation

فى الظروف العادية ٦٤٠٠ وعدد المصانع ذات الانتاج كما توضحهـــا احصاءات الانتاج الصناعى كان فى تناقص اذ هبطت الى ١٩٥٢٧ مصنعا فى عام ١٩٥٠ على نحو ما سبق ذكره ومعظم هذه المصانع وحدات صغيرة والكثير منها يقوم على عمل صاحبها ولا يستخدم قوى محركة ميكانيكية ورأس المال المستثمر فيهـــا ضئيل ، فالملاحظ أن عدد المصانع التى يجاوز رأس المال المستثمر فيها ١٠٫٠٠٠ جنيه يبلغ ٩٧٢ مصنعا ٠

ويتضح من هذه البيانات أن النمو فى الصناعة كان ضئينا ولم يكن على النطاق الواسع فهو لم يستوعب من الزيادة السنوية فى القوة العاملة سوى ٥ ٪ سنويا على نحو ما سبق ذكره ٠

وبيت القصيد أن الاعداد البشرية التى نملكهـــا تطغى بعنف على موارد العيش الهزيلة ، وقد نجم عنها افقار وخفض لمستوى معيشة السواد الاعظم من الشعب ٠ ومجال ووسائل التحسين فى ظل الموارد المستغلة حاليا لا تعتبر كافية اذا كان الهدف هو رفع مستوى المعيشة للملايين التى تشقى وتكدح ٠ اذا فلا بد من تعبئة كاملة للموارد فى مصر والاتفاق عام على أن التصنيع يكاد يكون هو الحل الوحيد ٠ كما ان القرائن والدلائل تجمع على أن مستويات الاجور فى الصناعة أعلى منها فى الزراعة ٠

خامسا ـ أوجدت الحرب العالميـة الاولى والكساد الكبير والحرب العالميـــة الثانية نوعا من القلق الاقتصادى مما جعل مصر تصر على انتاج حاجياتها الاساسية وقد استلزم هذا تنويع الانتاج واعتبر التصنيع أحد فروع الانتاج الهامة منـذ سنة ١٩٣٠ ، هذا اذا أردنا ألا يخضع اقتصادنا القومى لكل عاصفة فى الميدان الدولى ٠ فمما لا شك فيه أن التخصص قد جلب لمصر فترات من الرواج العظيم ولكنه قد عرضها أيضا لفترات من الازمات الشديدة ٠

سادسا ـ تغير الميزة النسبية :

ان الميزة النسبية ليست شيئا جامدا بحال ما ، فهى تتغير بمرور السنين وبتغيرها لا بد وأن يتغير تكوين الانتـــاج وتغير الميزة النسبية فى مصر يرجع أساسا الى زيادة انتاجية رأس المال المستثمر فى الصناعة نتيجة للحماية الجمركية فى سنة ١٩٣٠ ، وبذلك أمكن التغلب على الخوف الذى كان يساور فئة المولين من ناحية الصناعة والسبب فى تأخر ارتياد رأس المال للصناعة انما يرجع الى جاذبية الاستثمار فى تمويل محصول القطن الذى يتمتع بطلب عالمى نتيجـــة لارتفاع سعر الفائدة وسرعة دوران رأس المال فى هـذا النوع من الاستثمار ٠ فارتفاع سعر الفائدة فى الاقتراض الزراعى الى ٨ ٪ كان الحائل دون اتجـــاه الاستثمار نحو الصناعة ولكن ليس لنا أن نتوقع أن أى نوع من الاستثمار سوف

يمتص كميات لا نهائية من رأس المال فى الظروف العادية ، اذ سوف نصل انعاجلا وأن آجلا الى حد نجد عنده ان الانتاجية الحدية لرأس المال فى هذا الفرع من الاستثمار قد أصبحت منخفضة جدا اذا ما قورنت بفروع النشاط الاخرى البديلة ٠

ولئن كانت بعض العوامل(١) قد حالت دون سريان هذه القاعدة وأخرت انطاقها ردحا طويلا من الزمن ألا أن التعريفة الجمركية الحامية لعام ١٩٣٠ وما تلاه من ارتفاع معدلاتها قد ساوت فى الفرصة بين الاستثمار فى الزراعة والصناعة ٠

فالعوامل السابقة وغيرها أحدثت تغيرات كبيرة فى النظام الاجتماعى والسياسى والاقتصادى فى مصر ٠ فالمصريون ينظرون الآن للتصنيع كالدعامة الاولى التى يمكن الاعتماد عليها فى حل الكثير من مشاكلهم مثل عدم استغلال الموارد استغلالا كافيا وانخفاض مستوى المعيشة ومشكلة التخصص الزائد وعدم الاستقرار وكفاح نظام الطبقات وكحل لمشكلة البطالة ولا سيما البطالة المقنعة فى الريف ٠

وسواء تحققت كل هذه الاهداف أم تحقق بعضها الا أن مصر صممت على ارتياد ميدان التصنيع على نطاق واسع ضمن برامج التنمية الاقتصادية التى تعتزمها ٠ان مصر مصممة على زيادة نصيب الصناعة من الدخل القومى الذى يبلغ الآن حوالى ١١ ٪ والواقع اننى لست من المؤمنين بأن الطبيعة حبت بعض الدول دون سائر الدول الاخرى ببعض المقومات للتصنيع ، ومن ثم فالبعض كتب عليه البقاء كدولة زراعية بينما الاخرى تحتكر التصنيع لمجرد أنها ارتادت هذا الميدان فى فترة سابقة ٠ اننى اعتقد اعتقادا جازما بأن كل دولة يمكنها أن تحقق توازنا سليما بين الصناعة والزراعة وتحقق انسجاما فى تقدمها فى استغلال كافة مواردها الاقتصادية ، ولكن هذا يقتضى الدراسة والاستقصاء ، لقد ذكر كينز فى مقال له عن سياسة الاكتفاء القومى « ان التجربة قد أثبتت أن معظم المراحل الحديثة فى الانتاج الكبير يمكن أن يقوم فى جميع الدول وفى جميع الاجواء بنفس درجة الكفاية(٢) »٠ وما دام هذا هو عزمنا وتصميمنا فانه يجدر بنا أن نوضح أهم الصعاب التى تواجه هذا البناء الجديد حتى نخرج بنتائج طيبة من هذه المرحلة الكبرى فى تطور مصر الاقتصادى وحتى لا نقع فى الاخطاء السابقة. ومن الواضح أن هذه المشاكل عديدة وسنقصر بحثنا على ما أعتقد انه الاهم ٠

---

(١) من هذه العوامل الاعانات المختلفة للمنتجين واستخدام الاموال العامة فى مشروعات الرى التى تعود بالفائدة على ملاك الاراضى الزراعية ومحاولة شراء المحاصيل باسعار اعلى من سعر السوق وتخفيض الديون العقارية ٠٠ الخ

(٢) J. M, Keynes: National Self Sufficiency. The Yale Review June 1933. No. 4 p. 755

المبحث الرابـــع

حجم الســـوق

ان أى دراسة للتصنيع يجدر أن تبدأ بدراسة السوق ، فالصناعة لن يكتب لها النجاح ، بل البقاء ، ما دام لم يتسن لها تصريف منتجاتها • والسوق قسمان : السوق المحلية والسوق الخارجية ، ويلاحظ أن البيانات عن هذا الموضوع تتميز بندرة خاصة والمعلومات عن الســـوق بالنسبة للصناعة المصرية لا يزال الجـزء الاكبر منها غامضا • ومن ثم سنقصر دراستنا على توضيح الاحتمالات والعوامل الرئيسية التى سوف تؤثر فيها •

أولا ـ السوق المحليـــة :

لعلنا نتساءل مقدما عن ماهية العوامل التى تحدد حجم السوق ؟ هل هو الطلب النقدى ؟ هل هو عدد السكان ؟ هل هو كبر المساحة التى تشغلها الدولة أو صغرها ؟

لو كان الطلب النقدى هو المحدد لحجم السوق لكان معنى هذا أن ضـيق نطاق السوق سيكون هو العقبة الكبرى أمام التصنيع فى مصر • فالقوة الشرائية الحقيقية بين الافراد ضعيفة جدا • والملاحظ أن الافراد انما ينفقون الجزء الاكبر من دخولهم على الغذاء والمسكن ، والفائض من الدخل بعد ذلك يذهب للانفاق على المصنوعات والبنود المختلفة ، فأبحاث مصلحة الاحصاء التى أجريت عن كيفية انفاق الطبقة الغالبة من السكان فى مصر أوضحت أن ٤٥ ٪ من الدخل يذهب الى الغذاء و١٦ ٪ للمسكن والباقى وقدره ٣٩ ٪ يوزع عـــلى الكثير من أبواب الانفاق الاخرى وهى متعددة لقد أوضح كولن كلارك Colin Clark انه بينما يبلغ الانفاق على السلع المصنوعة ٢٠ ٪ من الدخول فى الدول الغنية فان نسبة المنفق على السلع المصنوعة (المنتجة محليا والمستوردة) فى الدول الفقيرة تتراوح بين ٥ ٪ و١٠ ٪ وفى مصر لا تزيد نسبة ما ينفقه المستهلك على المنتجـــات الصناعية المحلية والمستوردة ـ بعد استبعاد قيمة الخامات والخدمات ـ عن ٨ر٥ ٪(١) من الدخل القومى •

ولو حدثنا أنفسنا بزيادة الطلب عن طريق التوسع النقدى فى أحد أشكاله لما أدى هذا لفائدة مطلقا لان الطاقة الانتاجية محدودة نتيجة لانخفاض الانتاجية الذى يرجع الى نقص كبير فى رأس المال الحقيقى • فالعرض يميل الى أن يكون غير مرن ومن ثم فالتوسع النقدى سوف يؤدى الى تضخم الاثمان •

---

(١) تقرير مجلس الانتاج ١٩٥٥ ص ١٦

ولو كانت الفكرة تحقيق زيادة فى القوة الشرائية وزيادة فى جانب الطلب نتيجة دخول الطبقات العاملة الجديدة ميدان التصنيع ، فالملاحظ أنه ما لم يكن التصنيع كبيرا وعلى نطاق واسع وسريع فان الزيادة فى الدخول سوف تنفق على المواد الغذائية والنتيجة النهائية فائض وزيادة فى السلع المصنوعة لا تجد سبيلا للتصريف والى جانبها تضخم فى أسعار المواد الغذائية المرتفعة الاسعار لسد العجز فى الانتاج المحلى · ولذا نرى أن التصنيع والتوسع الزراعى لا بد وأن يسيرا جنبا الى جنب فهما ليسا بديلين بل هما أقرب الى أن يكونا متكاملين ·

ولو كان العامل المحدد لحجم السوق هو ما تملكه الدولة من السكان لكانت السوق أمام التصنيع متسعة تماما فى مصر ، ولكن الواقع أن كبر عدد السكان أو ضآلتهم لا تهم كثيرا ، فالدولة التى تملك اعدادا كبيرة من البشر قد تكون طاقتها ومقدرتها على الانتاج هزيلة لان انتاجية الفرد ضئيلة ، ولكن هذه الاعداد سوف يكون لها أهميتها فيما بعد فى تنمية الطلب الصناعى وليس فى بدايه مرحلة التصنيع ، والذين يضيفون أهمية خاصة على المساحة التى تغطيها الدوله عند تقدير حجم السوق انما يؤكدون أهمية نفقات النقل ، ومن الحقائق الثابتة انه عند كثافة معينة من السكان وانتاجية معينة من الفرد يؤدى تحسين وسائل المواصلات ورخصها الى زيادة فى الحجم الاقتصادى للسوق ، ولكن المساحة الكبيرة لا تعنى بالضرورة زيادة فى الحجم الاقتصادى · فالحجم الاقتصادى للسوق يتوقف على الكفاية والانتاج بصفة عامة وليس مقصورا على نفقة النقل ، ولو أنه من المسلم به أن توافر شبكة من المواصلات الجيدة سوف يلعب دورها فى التقدم الصناعى فى مصر ·

والواقع أن حجم السوق يتوقف على المستوى العام للانتاجية ، فالمقدرة على الشراء انما تتوقف على المقدرة على الانتاج ، والمستوى الانتاجى يتوقف على استخدام رأس المال ، وعلى درجة دائرية هذا الانتاج Round aboutness أو — ما نعبر عنه فنيا بدرجة غزارة أو كثافة استخدام رأس المال فى الانتاج Capital-Intensity of Production ولكن لنفرض أن منظما أو مجموعة من المنظمين قرروا الاستثمار على نطاق واسع فى صناعة معينة· واستخدموا رؤوس الاموال بغزارة كافية لزيادة الانتاجية فما يكون الحال؟ لو تركت المسألة للمنظم الفردى لما أقدم على استخدام رأس المال بغزارة اذ أن ضيق نطاق السوق لا يجعل هذا الاستخدام مربحا · فالمنظم الذى ينشىء مصنعا جديدا على درجة عالية من الآلية لانتاج الاحذية على نطاق واسع لن يقدم عليه الا اذا توقع زيادة القوة الشرائية فى باقى القطاعات الاقتصادية اذ لا يعقل أن يستنفذ المشتغلون الجدد بهذا المصنع الا جزءا يسيرا من انتاجه · ولكن لو لم ترتفع الانتاجية ومن ثم القوة الشرائية فى القطاعات الاخرى من الاقتصاد القومى فان السوق سيكون قاصرا عن أن يستوعب الانتاج الجديد من الاحذية · ومن البديهى أن الافراد لن يضحوا بالسلع الضرورية كالغذاء أو الملابس

أو المسكن أو السلع الاخرى التى اعتادوا الانفاق عليها لكى يشتروا زوجا جديدا من الاحذية ، ومن ثم سوف تصاب الصناعة الجديدة بالفشل ٠

فالمشكلة أساسا ترجع الى عدم مرونة الطلب عند مستويات الدخل الحقيقية المنخفضة ٠ ومن هذا يتضح أن ضعف القوة الشرائية يعوق الحافز على الاستثمار فى أية صناعة على حدة ومن ثم فاستخدام رأس المال فى فرع واحد من فروع الانتاج أمر دونه الكثير من العقبات ، فزيادة حجم السوق عن طريق رفع الانتاجية باستخدام أساليب الانتاج الدائرية التى تحتاج لغزارة فى رأس المال المستخدم انما يعوقها ضيق نطاق السوق الاصلى ٠

فسيادة حالة من قصور الطلب تجعل الاقتصاد المتخلف فى حالة أميل للسكون والثبات وتحقيق التوازن عند مستويات منخفضة من الدخل ٠

ولعلنا نتساءل : هل من مخرج اذن ؟ ان المشكلة التى بحثناها انما تتعلق بالحوافز على الاستثمار فى فرع واحد من فروع الانتاج ٠ ولكن هذه المشكلة تختفى حدتها لو استخدم رأس المال على نطاق واسع لرفع الانتاجية فى سلسلة متسعة من الصناعات المختلفة ٠ أى اننا نقوم بتوسيع شامل لحجم السوق ٠ فحيث تخفق صناعة واحدة تتمكن سلسلة من الصناعات من النجاح حيث تؤيد كل صناعة الصناعة الاخرى ، فالعمال الجدد الذين يستخدمون رأس المال الحقيقى على نطاق أكبر ومن ثم ترتفع انتاجيتهم يصبحون مستهلكين للانتاج الجديد من سلع بعضهم البعض ، أى أننا نقيم تقدما اقتصاديا متوازنا فى نواح متعددة ٠ فالنمو المتوازن هو الوسيلة الاساسية لقيام الحوافز الشخصية على الاستثمار ومن ثم نقيم توسعا ديناميكيا فى حجم السوق ٠ وأؤكد هنا مرة أخرى ضرورة اسراع هذا النمو فى بلد يشتد فيه ضغط السكان على الموارد٠ وفى الدول المتخلفة كمصر نجد أن الاستثمارات الجديدة فى مختلف الصناعات دفعة واحدة لتحقيق ارتفاع فى الدخل الحقيقى والقضاء على الحواجز التى يفرضها التوازن الساكن على التقدم الاقتصادى لن ينهض بها المنظم الفردى وحده ، بل لا بد من وجود توجيه من قبل هيئة مركزية تشرف على هذا النمو ٠ فحينما أدخلت اليابان التصنيع كانت الحكومة هى المنظم الاول للجبهة ٠ فالتصنيع فى اليابان قبل عام ١٩١٤ قام على توسيع حجم السوق المحلى عن طريق التصنيع المتوازن فى كافة القطاعات ، ولم يحدث توسع فى أسواق التصدير الا بعد ١٩١٤ وليست مهمتنا هنا مناقشة نوع الهيئة الادارية التى ستشرف على النمو المتوازن ، هل سيترك للحوافز الشخصية للمنظمين كلية كما حدث فى الولايات المتحدة أم عن طريق هيئة مركزية من قبل الدولة كلجنة التخطيط مثلا فى مصر وانما المهم هو تحقيق هذا التوازن فى النمو ، فالتجربة قد أثبتت فى بعض الحالات أن الحكومات قد تخطىء فى سم خطط الاستمثار العامة فينقصها تحقيق التوازن

عندما تخرج الى حيز التنفيذ ، كما أن المشروع الفردى قد لا يتمكن وحده أيضا من تحقيق ذلك ٠

كما أن تحقيق التقدم فى الانتاج الصناعى للسوق المحلى يستدعى بالضرورة رفع الانتاجية فى فروع أخرى من فروع النشاط الاقتصادى خلاف الصناعة فنحن نلفت النظر الى ناحية تحقيق الكفاية فى انتاج المواد الغذائية اذ سوف يزداد طلب العمال الجدد فى الصناعة عليها مما يؤدى الى تضخم كبير فى أسعارها وقد يستدعى هذا جلبها من الخارج ، على أن زيادة الانتاج الزراعى سوف تؤدى بالتالى الى زيادة الدخول فى المجتمع الزراعى وهذا يساعد على اتساع نطاق السوق أمام المنتجات الصناعية الجديدة ٠ فرفع مستوى المعيشة فى الريف الزراعى حقيقة هامة يجب أخذها فى الحسبان لتحقيق درجة كبيرة من النجاح للتصنيع وبعبارة أخرى فالنمو المتوازن لا يقف عند حد الاستثمار فى ألوان مختلفة من الصناعات ، بل وتنشيط ورفع الكفاية فى قطاعات الاقتصاد الاخرى ولا سيما الزراعة ٠

أى أنه يجب زيادة الانتاجية فى الزراعة لكى نوسع مجال السوق أمام الصناعة ٠ وفى نفس الوقت يجب أن نقوم بالتصنيع لكى نمتص فائض العمل الذى تتخلى عنه الزراعة نتيجة زيادة انتاجيتها باستخدام الآلات ٠ فلو كنا فى اقتصاد مغلق فان التوازن المثالى بين النمو فى الانتاج الزراعى والنمو فى الانتاج الصناعى انما يتحقق بالعلاقة بين الميل الحدى لاستهلاك السلع الزراعية والميل الحدى لاستهلاك السلع الصناعية ٠ فالزراعة والصناعة مكملتان لبعضهما البعض وليستا متنافستين ٠ أما المسألة فى اقتصاد يعتمد على الخارج Open Economy فهى أكثر تعقيدا ، حيث لا يسهل تحقيق هذا التوازن ولا سيما اذا كانت الدولة تعتمد على الخارج فى جزء غير يسير من الانتاج الزراعى ٠

أما وقد عرفنا كيف نزيد من السوق الداخلية فقد بقى علينا أن نحدد نوع الصناعات التى يجدر بنا اقامتها بدلا من استيرادها من الخارج ٠ ان نوع الصناعات يتوقف ولا شك على دراسة هيكل الطلب المحلى فى جميع القطاعات (انتاج زراعى ـ صناعى ـ خدمات) من ناحية ، وعلى مواردنا من الخامات التى يمكن استخدامها فى التصنيع من ناحية أخرى ٠ ودراسة هيكل الطلب أساسا يتوقف عليها حسن توزيع الموارد وفقا لاحجام الطلب الحالية والمتوقعة فى كل مجال ، وحتى لا يحدث تبديد أو ضياع نتيجة لسوء التوجيه ٠

وقد ورد فى تقرير المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى جدول يعطينا فكرة أولية عن تركيب هيكل الطلب المحلى فى عام ١٩٥٣ ، وقد وزعت فيه قيم السلع المتداولة فى الاقتصاد الداخلى تبعا للمقاييس التالية :

هيكل الطلب المحلى (فى ١٩٥٣ بالمليون جنيه)

الاصل الانتاجى / الاستخدام	انتاج محلى				واردات فيما عدا معدات الانتاج				جملة		
	زراعى		استخراجى	صناعى	زراعى		استخراجى	صناعى			
	خامات	مهياة		غذائى	تحويلى	خامات	مهياة		غذائى	تحويلى	انتاج محلى	واردات	جملة
الاستهلاك	١٤٨ر٣	١٢ر٥	–	١٤٢ر٢	٤٧ر٣	١٢ر٣	٤ر٣	ار٠	٩ر٤	٢٣ر٦	٣٥٠ر٣	٤٩ر٧	٤٠٠ر٠
انتاج زراعى	٧٣ر٧	٢ر٧	–	–	٨ر٥	٣ر٣	–	–	–	١١ر٨	٨٤ر٩	١٥ر١	١٠٠ر٠
تهيئة خامات زراعية	١٢٧ر٠	–	–	–	–	٢٣ر٠	–	–	–	–	١٢٧ر٠	٢٣ر٠	١٥٠ر٠
صناعات غذائية ...	١٧ر٣	٦٤ر٠	–	١٢ر٠	٤ر٠	١ر٣	٤ر٧	–	١ر٤	٠ر٧	٩٣ر٧	٨ر١	١٠١ر٨
صناعات تحويلية...	٣ر٣	١٨ر٣	١٥ر٧	٤ر٣	١٨ر١	٢ر٦	٧ر٢	٠ر٩	–	٣٦ر١	٥٩ر٦	٤٦ر٨	١٠٦ر٤
تشييد ونقل	–	٤ر٧	١ر٦	–	١١ر٤	–	٠ر٦	٠ر٣	–	–	١٧ر٧	٠ر٩	١٨ر٦
صادرات	٠ر٥	١١٧ر٥	٨ر٠	٤ر٢	٧ر٣	–	–	–	–	–	١٤٢ر٠	–	١٤٢ر٠
مخزون	٦ر٠	١٠٥ر٤	٥ر١	١٢ر٧	٤٣ر٧	–	–	–	–	–	١٦٩ر٣	–	١٦٩ر٣
جملة	٣٨٠ر٦	٣٢٥ر١	٢٦ر٨	١٧٥ر٣	١٣٦ر٧	٤٢ر٥	١٦ر٨	١ر٣	١٠ر٨	٧٢ر٢	١٠٤٤ر٥	١٤٣ر٦	١١٨٨ر١

أ) الاصل الانتاجى لها : خامات زراعية واستخراجية أو صناعات تحويلية

ب) استخدام السلعة : استهلاك مباشر (خاص وعام) وانتاج (زراعى وصناعى) وتصدير ثم مخزون ٠

جـ) انتاج محلى أو واردات ٠

وواضح من الجدول أن قيم السلع المستهلكة فى القطاع الخاص والعام تبلغ ٤٠٠ مليون جنيه أى نحو ٣٤ ٪ من جملة قيمة السلع المتداولة فى الاقتصاد المصرى ويخص الصناعة التحويلية المحلية منها ٣ر٤٧ مليون جنيه أى حوالى ١٢ ٪ والصناعات التحويلية المستوردة ٦ر٢٣ مليون جنيه أى حوالى ٥ر٦ ٪

هذا بينما أن السلع التى اشتراها قطاع الصناعات التحويلية لاستخدامها فى الانتاج بلغت قيمتها ٤ر١٠٦ مليون جنيه (حوالى ٢٧ ٪ من مجموع قيم السلع المتداولة) منها منتجات صناعية قيمتها ١ر١٨ مليونا من الجنيهات مشتراه من الصناعة المحلية ، ١ر٣٦ مليونا من الجنيهات مشتراه من الصناعة الاجنبية، وواضح من هذين الرقمين أننا ما زلنا نشترى الكثير من الخارج وأنه قد يتيسر لنا (بعد الدراسة) انتاج السلع المصنوعة المستوردة من الخارج والتى تلزم القطاع الصناعى ٠

ولما كان الطلب المحلى على الوارد من السلع المصنوعة من أهم العوامل التى تكيف التوجيه الصناعى فى خطة التنمية فان الموقف يتطلب دراسات تفصيلية وعميقة عن احتياجات البلاد من السلع المصنوعة : ما ينتج منها محليا وما يستورد٠ والجدول التالى يوضح بصفة مبدئية تركيب الواردات من حيث درجة التصنيع وما طرأ عليها من تغيرات فى الفترة من (١٩٣٦ ـ ١٩٥٢) ٠

جدول يوضح الوارد حسب درجة التصنيع

فى شكل نسب مئوية من القيمة الاجمالية

الفترة	منتجات صناعية			اغذية ومشروبات وتبغ		مواد خام صناعية	متنوعات	اجمالى
	بسيطة	متقدمة	الات للانتاج	خام	مصنوعة			
	٪	٪	٪					
١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ ٠	٢٧	٣٨	١٠	٨	٥	١١	١	١٠٠
١٩٤٦ ـ ١٩٤٩ ٠٠	٢٠	٣٤	١٢	١٧	٥	٦	٦	١٠٠
١٩٥٠ ـ ١٩٥٢ ٠٠	٢٠	٢٨	١٢	٢١	٥	٤	١٠	١٠٠

ويتضح لنا من هذا الجدول أن واردا تنا من المنتجات الصناعية (فيما عدا الآلات ووسائل النقل) كانت نسبتها فى الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ حوالى ٧٠ ٪ من جملة الواردات وهبطت هذه النسبة الى ٥٣ ٪ فى الفترة (١٩٥٠ ـ ١٩٥٢) نتيجة للتوسع الصناعى • كما يوضح الجدول أن أكثر من نصف وارداتنا ما زلنا نحصل عليها فى شكل مصنع ، وهذا يمثل طلبا فعليا على منتجات الصناعة قد يمكن اشباعه محليا نتيجة للتصنيع • هذا وقد أوردنا سابقا مدى مساهمة الانتاج المحلى فى سد حاجات الاستهلاك ويتضح منه أيضا مدى الامكانيات أمام حركة التصنيع ، ففى أربعة عشرة صناعة من ٢٢ صناعة كانت هذه النسبة دون الـ ٦٠ ٪ •

على أن أهم الصناعات التى يمكن تزكيتها بصفة مبدئية للقيام أو التوسع نتيجة المام بطبيعة الطلب هى الحديد والصلب والاسمنت والغزل والنسيج الرفيع والزيوت والخزف والاثاث وحفظ الخضر والفواكه والمشروبات الغازية والطباق والزيوت النباتية والصناعات التجميعية •

ثانيا ـ السوق الخارجية :

يرى البعض أن توسيع نطاق السوق المحلى قد لا يكون كافيا لاقامة الصناعة الآلية ذات الانتاج الكبير ، ويعتقد هذا الفريق أن فى أسواق الدول العربية المتاخمة لمصر ما يضمن تصريف فائض الطاقة الانتاجية للصناعات الجديدة ، بل ان منهم من يطالب باقامة اتحاد جمركى بين الدول العربية ويذهب فريق آخر الى حد المناداة بتكوين اتحاد سياسى بين الدول العربية وان كان هناك عدة اعتبارات هامة يلجأ اليها هذا الفريق فى تأييد ما يذهب اليه من رأى الا أننا سنقصر المناقشة هنا على أهمية رفع الحواجز الجمركية بين الدول العربية وابقاء هذه الحواجز حين التعامل مع المناطق الخارجية بالنسبة لحركة التصنيع فى مصر • أن دعاة هذا المنطق يرون فى عدم وجود الحواجز الجمركية بين الولايات المختلفة فى الولايات المتحدة عاملا أساسيا فى اتساع السوق وقيام الانتاج الكبير • ولكن فى اعتقادى أن عدم قيام هذه الحواجز الجمركية فى الولايات المتحدة ليس سوى مظهر ثانوى من مظاهر الرخاء الامريكى •

فالسبب الاساسى والحقيقى للتقدم الصناعى فى أمريكا انما يرجع الى ارتفاع معدلات الانتاج الحقيقى للعامل بسبب استخدام رأس المال فى الانتاج على نطاق واسع ، فنضج النظام الاقتصادى واستخدام المعدات الحديثة هو السبب الرئيسى فى وجود أسواق متسعة ، فالانتاج الكبير لا يقوم بالضرورة اذا توافرت الاسواق • فالتقدم الاقتصادى فى الولايات المتحدة جعل السلع والخدمات فى متناول كافة الطبقات ولا سيما أصحاب الدخول الصغيرة • فلو أن الحل يكمن

فى مجرد اقامة اتحاد جمركى بين الدول العربية لهان الامر، ولكن مستوى المعيشة فى هذه الدول بصفةعامة هو المشكلة الكبرى. فمشكلة اتساع السوق قائمة حتى فى الدول الكبيرة المساحة كالصين والهند والبرازيل ، فلو أن مصر كان لها نفس المستويات الانتاجية القائمة فى السويد أو سويسرا لكان سوقها المحلى وحده كافيا لتوليد الحوافز الدافعة على الاستثمار الخاص ، ومن ثم الدول العربية وضعف المستويات الانتاجية وارتفاع نفقات النقل كلما اتسعت المساحة لتصريف السلع تقلل من الفائدة المحدودة التى قد نجنيها من الاتحاد الجمركى بين الدول العربية . وهناك فريق آخر يربط بين السوق الخارجى وبين نفقة النقل ويرتب عليها أهمية كبرى ، علما بأن نطاق مجموعة السلع التى تحابيها نفقة النقل ضيق جدا ، فنفقة النقل انما تحابى تلك الصناعات التى تقوم على الخامات المنتجة محليا والتى ينقص وزنها أثناء عملية الصنع . فبفرض ثبات العوامل الاخرى نجد أن مجرد تملك الدولة لخامات ثقيلة الوزن ليس كافيا طالما أن الوزن لا ينقص أثناء الصنع اذ يصبح استيراد الخامات أو السلع المصنوعة سواء لدى الدولة المستهلكة ، ولا يكفى أن تكون الخامات ثقيلة الوزن وأن تفقد جزءا من وزنها بل يجب توفر الوقود أيضا ، فالغالب نقل الخامات التى ينقص وزنها الى حيث يوجد الوقود وليس العكس .

كما أن صناعات التصدير يمكن أن تقوم على استيراد الخامات اذا كانت هذه الخامات خفيفة الوزن بحيث تصبح نفقة النقل ضئيلة اذا قورنت بقيمتها ، كاستيراد خيوط الغزل لصناعات النسيج ، أو لو أن المادة الخام ستخضع لعمليات صناعية تحتاج لمهارة كبيرة لدرجة أن نفقة المادة الخام تكون جزءا صغيرا من قيمة المنتج النهائى كالساعات وبعض الآلات والاوانى الفخارية الغالية.

والواقع أن حجم السوق الخارجى يتوقف لدرجة كبيرة على امكان بيع المنتجات المصرية بأسعار منخفضة تنافسية مع الدول الصناعية الاخرى. فالسوق الخارجى لا حدود له بالنسبة لبلد كمصر يعتزم التصنيع بشرط أن تكون تكلفة انتاج السلعة منخفضة انخفاضا كافيا . وانخفاض تكلفة الانتاج يتطلب بصفة خاصة ـ ولا سيما ما لم تتوافر الخامات محليا ـ توافر درجة عالية من المهارة وهذه غالبا لا تتحقق الا للدول المتقدمة اقتصاديا كما هى الحال فى سويسرا ، أو انخفاض مستويات الاجور الى الحد الكافى . وهذا يستدعى دراسة الصناعات التى تكون الاجور فيها نسبة ملموسة من تكاليف الانتاج ، وقد يمكن الاستفادة من مشكلة فائض السكان(١) فى الريف الزراعى بعد اعدادهم

(١) نقصد بفائض السكان الزراعيين ان عدد المشتغلين بالزراعة كبير بالنسبة للمساحة المزروعة لدرجة ان سحب عدد كبير منهم فى قطاعات اخرى من الاقتصاد القومى سوف لا يؤثر فى الانتاج الكلى للزراعة وذلك دون اعادة تنظيم الزراعة او تحسين اساليب الانتاج او اضافة جديدة للمستثمر من رؤوس الاموال فى ميدان الزراعة .

للتصنيع ، فمن الواضح أن الانتاجية الحدية لهؤلاء العمال فى الزراعة تساوى صفرا أو قد تكون سالبة ، وهذا يساعد على أن تكون مستويات الاجور فى الصناعة منخفضة انخفاضا كافيا ، أما لو تحددت الاجور الصناعية بحيث يجب أن تكفل حدود دنيا معينة من مستويات المعيشة بصرف النظر عن الانتاجية الحدية للعمل نتيجة لتدخل النقابات العمالية أو غيرها من الهيئات أو الحكومة لما كان هذا من طبيعة الاجر الاقتصادى • ان الاجر الاقتصادى هو ذلك الاجر الذى يمثل الانتاجية الحدية والاجر الاقتصادى يمكن صناعات الدولة من الحصول على الاسواق الخارجية سريعا ، ولا علاقة بينه وبين مستويات المعيشة السائدة الآن لتلك القلة من العمال التى تعمل فى الصناعة ، ان مثل هذا الوضع شاذ اذ معناه أن مصر تبقى على الانتاج ضئيلا والبطالة فى مستوى عال لمصلحة فئة من العمال تعمل فى الصناعات تنتج للسوق المحلى وبنفقة عالية وبعبارة أخرى فليس من السهل أن تكون المنتجات الصناعية للتصدير منخفضة حتى ولوكانت الانتاجية الحدية للعمل فى بعض الحرف تساوى صفرا ، ولكن الحكومات القوية يمكنها أن تبقى على مستويات الاجور منخفضة كما يمكن تحقيق ذلك لو أن النقابات العمالية كانت راغبة فى التعاون ومدركة لرسالة التقدم وواعية لاهمية تحقيق مستويات عالية من التوظف ورفع مستويات الدخل الاهلى • وليس معنى الابقاء على مستويات الاجور منخفضة غبن العمال ، فمن الواضح أن الاجور يسمح لها بالزيادة كلما تزايدت درجة الكفاية ، وسنعود لهذا الموضوع عند دراسة كفاية العمال وقياسها •

والبعض يحاول ايجاد مجال للانتاج الصناعى الجديد بمنح الاعانات لصناعات التصدير ولكن دفع اعانات التصدير يثير حفيظة الدول ويسىء الى علاقتها ويؤدى لحرب تجارية قد تؤدى الى حرب سافرة اذا تخطت المنافسة المجال الحيوى للدول الاخرى ، ولذلك غالبا ما تتخذ هذه الاعانات أشكالا مقنعة كاعفاء الصناعات من الضرائب ومنحها امتيازات فى النقل أو قروض بأسعار فائدة منخفضة أو منحها أراضى بايجارات اسمية منخفضة ، أو حماية السوق المحلية ، وفى اعتقادى أن الابقاء على هذه الاعانات فى صورها المختلفة لن يفيد الصناعة بل يجعل منها نشاطا اقتصاديا مدللا •

والبعض قد يقترح خفض قيمة العملة فى الخارج كوسيلة لتنشيط الصادرات • والفكرة هى أن خفض قيمة العملة يجعلها رخيصة فى نظر الدول ومن ثم تصبح منتجاتنا رخيصة هى الاخرى • ولكن هذا البعض يغفل حقيقة هامة وهى أن خفض قيمة العملة الخارجية سوف يؤذى مصر نفسها اذ يجعل شروط التجارة تميل فى غير صالحها وقد يعوق حركة التصنيع نفسها اذ ترتفع أثمان الواردات من الخارج ، وقد يسبب هذا ارتفاعا فى مستويات الاسعار الداخلية •

هذا فضلا عن مشاكل الدائنيـة والمديونية للخارج والتى تنشـأ عن تخفيض قيمة النقـد ٠

على أن المسألة لا تقف عند حد بيع السلع الصناعية فى الاسواق الخارجية بأسعار منخفضة تتنافس مع أسعار الدول الاخرى التى سبقتنـا فى مضمـار التصنيع، ولكنها تتطلب جهازا قويا للتسويق ٠ لا بد من أن نعد مجموعة ممتازة من رجال البيع ولا بد من منح شروط دفع ميسرة ويجب أن نستجيب لرغبـات العملاء وهذا يتطلب جهودا كبيرة وتعاونا من قبل الصناعات المصدرة كما تتطلب تعضيدا قويا من الحكومة ٠ ان المشترين قد أصبحوا الآن أكثر تمييزا للسلع وعلى المصدرين أن ينتبهوا لكل تحول فى الطلب الخارجى ، ان عليهم دراسـة الاسواق دراسة دقيقة مبنية على البحث العلمى دون تحيز ، لقد نجحت ألمانيا فى بضع سنوات من أن تزيد صادراتها من السلع المصنوعة بمقدار ٥٠ ٪ ، كما نجحت اليابان فى مضاعفة صادراتها فى الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٧ ٠ فالدولة ذات فائض السكان لا بد لها من بذل جهود ضخمة واتباع وسائل حديثة Agressive Selling فى التصريف ، وقد تقـل درجة حاجتنا الى استخدام هـذا التكتيك العنيف فى بيع السلع لو أننا أقنعنا بعض المؤسسات الاجنبية القوية والتى يتوافر لها أجهزة التسويق باقامة وحدات صناعية فى مصر تخدم الشرق الادنى ٠ ولكن هذا الاجراء يتوقف لحد كبير على رأس المـال الاجنبى وهو ما سنعود اليـه فيما بعد ٠

وبعبارة أخرى فالدول التى تعانى فائض السكان انما تخوض لسوء الحظ معركة عنيفة لتضمن التصريف على نطاق يكفل حركة التصنيع ، ويتضح مدى عنف المعركة اذا علمنا أننا سوف نكافح للحصول على نصيب أكبر من التجارة الدولية التى يتناقص حجمها ٠

ان حقيقة المشكلة هى فى زيادة السكان عن الموارد الطبيعيـة ٠ فالدول الفقيرة فى المواد لا ينبغى أن يتزايد سكانها بالمعدلات العنيفـة التى تحدث فى مصر ٠

ولعله دار بخلد البعض ماذا يحدث اذا ما لجأت كل الدول التى تعـانى ضغط السكان كالهند والصين ومصر الى الصتنيع وتصدير المنتجات الصناعيـة على نطاق واسع ٠ وما مدى الصراع الذى سيقوم فى سبيل الاسواق ؟

لماذا لا يتجه توسع الدول المختلفة ناحية تصدير الخامات والمواد الزراعية ومن ثم تستفيد من الميزة النسبية ومن مبدأ تقسيم العمـل والتخصص فى المحيط الدولى ؟

الواقع أنه لا مانع لدى هذه الدول الزراعية المختلفة من التوسع فى انتاجها الزراعى وفى انتاج الخامات لو أن طلب الدول الصناعية على هذه الخامات والمواد الغذائية كان متزايدا ومرنا للغاية كما حدث فى القرن التاسع عشر • ولكن الملاحظ الان أن الطلب يميل الى الثبات كما أنه غير مرن مما يجعل شروط التجارة تميل فى غير صالح الدول المنتجة للخامات ، ثم لماذا هذه المغالطة فى تفسير مبدأ التخصص ، ألا يمكن أن نفسر الموضوع على هدى مبدأ التخصص وفقا لتوزيع الموارد فنقول أن الدول التى لديها فائض من الارض الزراعية بالنسبة للسكان (أى الدول التى تعانى نقص السكان بالنسبة لما تملكه من أرض) يجب أن تتخصص فى الانتاج الزراعى ومن ثم تصدر المنتجات الزراعية بينما الدول التى تعانى من ندرة الارض بالنسبة للسكان ينبغى أن تتخصص فى الصناعة ، ومن ثم تصبح مصدرة للمنتجات الصناعية • فالتزايد فى السكان سوف يعتمد على المنتجات الزراعية للسهول الخصبة الفسيحة فى أمريكا الشمالية والجنوبية واستراليا ، بينما يزداد نصيب الدول التى تعانى ضغط السكان من التجارة الدولية فى السلع الصناعية ، فلو اننا قررنا أن نلوم الدول التى تصنع كميات كبيرة من السلع الصناعية بدرجة أكثر مما تستوعبه التجارة الدولية فلا شك أن أقل درجة من اللوم تقع على عاتق الدول التى تعانى من ضغط السكان والتى ليس أمامها من بديل للتصنيع لاستيعاب هذا الفائض ، ان التوازن يتحقق لو أن الدول التى لديها الموارد الزراعية الكبيرة قامت بتنميتها ومن ثم تمكن الدول التى تعانى ضغط السكان من بيع منتجاتها الصناعية لتشترى منها الخامات والسلع الغذائية •

لماذا التحدث عن حركة التصنيع فى الدول المختلفة وكينز يذكر بما لا يدع مجالا للشك أن حجم التجارة فى الدول الصناعية انما يعتمد على حجم التوظف والطلب الفعال فى الدول الزراعية المتخلفة التى تنتج الخامات والمواد الغذائية • وأنه لا يمكن أن تتوقع للتجارة الدولية أن تنشط اذا ما ظل الاقتصاد القومى لهذه الدول كاسدا •

والتصنيع يكاد يكون الوسيلة الوحيدة أمام هذه الدول لعلاج هذا التخلف •

المبحث الخامس

تكوين رؤوس الاموال

ان التصنيع السريع عملية غالية التكاليف ، وكلما كان التصنيع سريعا كلما تعقدت المشاكل وأثارت اهتمام الباحث واسترعت عنايته ولذلك سنقصر

البحث هنا على التصنيع السريع الواسع النطاق ، ونقصد بالتصنيع السريع الزيادة المستمرة فى الانتاج الصناعى التى تربو معدلاتها عن ١٠ ٪ سنويا ، وليس هذا المعدل خارقا للعادة ، فقد سبق أن حققت روسيا السوفيتيية والولايات المتحدة واليابان والسويد · الخ(١) معدلات أعلى ، وعادة يصاحب التصنيع السريع نمو فى معدل تكوين رؤوس الاموال يتراوح بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ من الدخل القومى فى المتوسط وقد ورد فى النشرة الاقتصادية للبنك الاهلى أن معدل تكوين رؤوس الاموال بلغ فى مصر فى عامى ١٩٥٣ ، ١٩٥٤ حوالى ٣٧ ، ٦٥(١) مليونا من الجنيهات ، أى حوالى ٨ر٤ ٪ و ٥ر٧ ٪ على التوالى من الدخل الاهلى · والمشكلة التى تواجهنا الآن هى كيف نرفع هذه النسب الى ١٥ ٪ مثلا · وفيما يلى عرض لبعض طرائق التمويل والمشاكل النظرية التى تواجهنا فى هذا الصدد :

١ ـ البطالة المقنعة وكيفية الافادة منها فى تكوين رؤوس الاموال :

لقد ذكر بنثام Bentham ان العمل هو المنبع الحقيقى للثروات جميعا ، ولكن قد تبدد المجتمعات ولا سيما الزراعية منها هذا العنصر الهام نتيجة تفشى البطالة المقنعة على نطاق واسع لدرجة أنه ـ مع بقاء أساليب الانتاج على ما هى عليه ـ يتسنى نتيجة تنظيم أفضل سحب كميات كبيرة من العمال فى الارض الزراعية دون أن تنخفض كمية الانتاج الزراعى · ولعل السبب للبطالة المقنعة التى تسود المجتمعات الريفية يرجع لعدم مساهمة بعض أفراد الاسرة فى الانتاج بالرغم من مشاركتهم لها فى الدخل الحقيقى · فوحدة العمل فى هذه المجتمعات هى الاسرة بأكملها · وبعبارة أخرى فالانتاجية الحدية للعمل تصبح صفرا ، بل يذهب البعض الى حد اعتبار الانتاجية الحدية للعمل سالبة ، اذ قد يمكن زيادة الانتاج بالاستغناء عن بعض الافراد · فسحب بعض الايدى العاملة فى نظرهم قد يفسح المجال أمام الباقين للعمل بدرجة أكبر من الكفاية · وان كانت ظاهرة البطالة المقنعة ظاهرة موسمية لحد كبير اذ كثيرا ما تحتاج الزراعة فى بعض المواسم كالجنى والحصاد الى كافة الايدى العاملة القائمة ، الا أن القصر على هذا الوضع ـ فى اعتقادى ـ فيه تجنى على الواقع · فكثيرا ما يتسنى لنا مواجهة المواسم الزراعية بعدد أقل من القوة العاملة لو أدخلنا بعض التعديلات التنظيمية البسيطة كتجميد الشرائح الصغيرة من الاراضى الزراعية · والبطالة المقنعة لا يمكن علاجها بمجرد توسع فى الطلب النقدى نتيجة لعدم مرونة عرض الانتاج الزراعى ، ومن ثم سوف يتمخض التوسع النقدى عن ارتفاع فى الاثمان لا غير ·

---

(١) النشرة الاقتصادية ـ البنك الاهلى ـ المجلد التاسع ـ العدد الاول ١٩٥٦ ص ٢٥

ولكنه من الواضح أيضا أن سحب فائض السكان الزراعيين لاعمال منتجة فى ميادين أخرى يؤدى ولا شك الى اضافة واضحة فى الدخل الاهلى الحقيقى ؟ ولكن كيف يتسنى لهم الانتاج بدون استخدام رؤوس الاموال ؟ لا شك أنه يمكن استخدامهم فى انتاج رؤوس الاموال الحقيقية نفسها ومن ثم نحول البطالة المقنعة ونستفيد منها فى تكوين رؤوس الاموال الجديدة • فبالرغم من أن الانتاج الجدى للعامل يساوى صفرا الا أن الناتج غير المباشر للعمل اذا ما استخدم فى الوسائل الدائرية للانتاج ، أى فى تكوين رؤوس الاموال يصبح كبيرا فى الدول التى تعانى من نقص رؤوس الاموال •

فلو أمكن الاستفادة من فائض السكان الزراعيين فى المشروعات الرأسمالية الجديدة والمختلفة كمشروعات الرى والصرف أو السكك الحديدية أو انشاء المصانع ••• الخ لتبلورت المشكلة التى تواجهنا فى كيفية تكوين رؤوس الاموال اللازمة لتمويل هذه المشروعات • فلو كنا نعالج الموضوع فى ظل اقتصاد ساكن ومن وجهة الاعتبارات الحقيقية لأضحت المشكلة الرئيسية هى توفير الغذاء لذلك الفريق من العمال الذى يتحول ناحية المشروعات الرأسمالية •

ويبدو أن هناك بعض الاحتمالات فى هذا الصدد منها :

ا) الاستعانة برؤوس الاموال الاجنبية وفائدتها محققة لا شك فيها •

ب) المدخرات والواضح أن حجم المدخرات الاختيارية ضئيل اذا قورن بموارد العمل التى ينبغى توجيهها للاعمال الرأسمالية الجديدة ولكن قد يتسنى زيادتها عن طريق المدخرات الاجبارية بفرض بعض الضرائب على الاستهلاك الكمالى Conspicuous Consumption ولكن كل ذلك قد لا يكون سوى قطرات بسيطة •

جـ) توفير الغذاء للسكان الذين يتركون الارض الى مشروعات الاستثمار الجديدة •

وواضح أن الاحتمال الاخير جدير بالدراسة ، فظاهرة البطالة المقنعة معين لا بأس به لمدخرات مقنعة أيضا ولكن هذا المورد لتكوين رؤوس الاموال لم يلق عناية من الدول المتخلفة ، فلو أن المزارعين المنتجين أرسلوا أفراد الاسرة الخاملين ممن لا يساهمون فى العملية الانتاجية ، ولكن يقيمون معهم ويتقاسمون واياهم ناتج الزراعة للعمل فى الصناعات الجديدة واستمروا فى مدهم بالغذاء لتكونت لدينا مدخرات حقيقية • فالاستهلاك غير المنتج لفائض السكان الزراعيين يصبح استهلاكا منتجا •

أى أن استخدام البطالة المقنعة لتكوين رؤوس الاموال يمكن تمويلها من دخل النظام الاقتصادى نفسه ، فالاستهلاك غير المنتج لفائض السكان الزراعيين

يصبح استهلاكا منتجا ولن يتطلب هذا تضحية جديدة من قبل الافراد الباقين فى المجتمع الزراعى فلن يطلب منهم أى خفض لمستويات الاستهلاك التى اعتادوها، وكل ما فى الامر أننا نحول دون ارتفاع مستوياتهم الاستهلاكية لفترة ما ٠

وبعبارة أخرى فكل ما هو مطلوب منهم هو الاستمرار فى مد ذويهم بالغذاء عندما يهجرون المزارع الى المشروعات الصناعية الجديدة ٠ ويصادفنا هنا نوع جديد من العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار تختلف عن كل من النموذج الذى افترضه التحليل الكلاسيكى والتحليل الكينزى ، فالتحليل الكلاسيكى يرى أن زيادة الاستثمار رهن بالامتناع عن الاستهلاك أى أن التحليل الكلاسيكى يرى ضرورة نقص حجم الاستهلاك لزيادة الاستثمار ، والتحليل الكينزى يرى امكان زيادة كل من الاستهلاك والاستثمار فى نفس الوقت عن طريق المضاعف ٠ ولكن الحالة التى لدينا تقع وسطا بين التحليلين فهى توضح زيادة تكوين رؤوس الاموال بدون خفض للاستهلاك ، أى مع ثبات الاستهلاك ٠

ونؤكد هنا مرة أخرى أن نجاح هذه الوسيلة يتوقف كلية على اطلاق سراح تلك المدخرات المقنعة التى تنجم عن زيادة المواد الغذائية لدى طبقة المزارعين نتيجة لانتقال فائض السكان الذى كان عالة عليهم ٠ ولن تكلل هذه الوسيلة بالنجاح الكامل لو حاول السكان الزراعيون زيادة مستوياتهم الاستهلاكية من المواد الغذائية ولا شك أن هذه مسألة يصعب التحكم فيها ٠ ومهما كانت الاجراءات مشددة فلن نتمكن من أن نمنع منعا باتا أى زيادة فى استهلاك المزارعين لمنتجاتهم ٠ كما أن النقص فى كمية المواد الغذائية يحتمل أن ينشأ نتيجة ارتفاع المستويات الاستهلاكية للعمال الجدد فى المشروعات الاستثمارية الجديدة نتيجة لزيادة نشاطهم ٠

وباعمال الفكر يتضح أن البطالة يمكن الاستفادة منها فى تكوين رؤوس الاموال الجديدة اذا ما عملنا على توفير بعض المدخرات لاقفال ثغرة العجز الذى قد ينشأ ، فلا شك أن بعض المدخرات يمكن توفيرها بالوسائل المحلية وهناك امكانية استيراد بعض رؤوس الاموال ، فالمسألة تتوقف على حجم المدخرات التى يمكن توفيرها لتسد الثغرات فى النظام وعلى حجم هذه الثغرات ٠ ولتوضيح هذا نأخذ مثالا عدديا لو فرضنا أن قيمة الغذاء الذى يستهلكه الفريق الذى يعانى من البطالة المقنعة ٢٠ مليونا من الجنيهات ، وأن الثغرات التى تنشأ ولا يمكن تجنبها نتيجة لارتفاع فى مستويات الاستهلاك عن الفرد ونتيجة لنقل الغذاء من الريف الى المراكز الصناعية تقدر بحوالى ٧ مليون جنيه ، وأنه يتسنى الحصول على مبلغ سبعة ملايين من الجنيهات من الرصد الاستثمارية من خارج النظام ، ليس بالضرورة من الاستثمار الخارجى فانه يمكننا الافراج عن ١٣ مليونا من الجنيهات توجه الى تكوين رؤوس الاموال الجديدة ٠

والصعوبه التى تعترض هذه الوسيلة تتبلور فى كيف نبقى على نفس مستويات الاستهلاك السائدة بين المزارعين ونحن نعلم أنها دون مستوى الكفاف ؟ كيف نمنعهم من استهلاك تلك الكمية التى كان يقتات بها ذلك الفريق من عائلاتهم الذى انتقل للعمل فى الصناعات الجديدة ٠

ان فى خبرة اليابان ما يلقى بعض الضوء على هذه المشكلة اذ فرضت ضريبة مرتفعة السعر على الارض ٠ وقد يتسنى ذلك بفرض ضريبة غير مباشرة على السلع التى تشتريها طبقة الزراع أو ضريبة نوعية أو الاستيلاء على جزء من المحصول فى أى شكل من أشكاله ٠ وبعبارة أخرى فلا بد من أن تفرض الدولة نظاما يكفل ايجاد مدخرات جماعية اذا أردنا أن نضع يدنا على فائض الغذاء لنطعمه للعمال الذين ارتحلوا للمشروعات الرأسمالية الجديدة ٠ ولا شك أن المسألة تصبح أيسر لو أمكن أن نكفل الغذاء عن طريق برامج المساعدات الاجنبية ٠

فتوفير رصيد من الغذاء للعمال الجدد فى السلع الاستثمارية وامدادهم بالسلع الاستهلاكية التى يحتاجون اليها هى أبسط الوسائل الاولية لاشكال التمويل ٠

وهناك نقطة أخرى ولو أنها ثانوية وهى كيف توفر الادوات والآلات التى يعمل بها هؤلاء العمال الجدد ٠

يرى بعض الاقتصاديين أن العمال يمكنهم أن يبدأوا فى عمل أدوات بدائية ولكن هذه الوسيلة تقصر عن أن تحدث ثورة صناعية ، فالسلع الرأسمالية الضخمة لا بد وأن تستورد من الخارج ٠ وتتوقف درجة التصنيع على درجة غزارة الآلية ونوع الفن الانتاجى المستخدم ، ويرى البعض أنه قد يكون من المناسب فى البداية للدول التى تعانى نقص رؤوس الاموال والتى تتوافر لديها الايدى العاملة أن تستخدم من الآلات ومن الفن الانتاجى ما يلائم ظروفها ، ولكن مصر قد تخطت هذه المرحلة كما أنها قد أقامت الكثير من الخدمات الرئيسية للتصنيع كخدمات النقل والمنافع العامة ٠

٢ ـ المدخرات : (١)

تكون المدخرات فى الدول المتخلفة نسبة ضئيلة من الدخل القومى اذ تبلغ ١ ٪ أو ٢ ٪ ٠ ومن ثم نجد دعوة قوية الى تنمية فضيلة الادخار فى المجتمعات المتخلفة والى اقامة المنشآت المالية التى تنمى هذه العادات كبنوك الادخار وصناديق التوفير ، وأمناء الاستثمار ، وجمعيات البناء ، وشركات التأمين ٠٠ الخ ٠ ولا شك أن تنمية هذه المنشآت من المسائل المرغوب فيها ولو أنه من الخطأ أن نتوقع

(١) راجع تقرير لجنة كيفية تنمية المدخرات فى القطاع غير المنظم والمتفرعة عن اللجنة المالية لوضع الخطة القومية الشاملة ٠ وقد كان الكاتب أحد اعضائها ٠

الكثير منها • ان أهم منابع الادخـار دون شـك هى الارباح غير الموزعة لدى الشركات ، ولذا ينص التعـديل الاخيـر فى قانون الشركات على أنه يتعين على الشركات تخصيص ٥ ٪ من أرباحها للمساهمة فى مشروعات التنمية الحكومية• ويجب الافادة منها باعادة استثمارها فى مشروعات التوسع الصناعى ، بل ان الاستاذ W.A. Lewis ليفسر الانتقال من دولة نسبة المدخرات الى الدخل القومى فيها ٥ ٪ الى دولة النسبة بها ١٠ ٪ بدون الاقتراض الخارجى ، على أنه ارتفاع كبير فى نصيب الارباح من الدخل القومى •

ومن البديهى أن المقدرة على الادخار فى الدول المتخلفة تتوقف على مدى ما يمكن تحقيقه من رفع فى معدلات الكفاية الانتاجية وعلى امكان زيادة الدخـل الحقيقى ، اذ أن المستويات الحالية نادرا ما تسمح بمدخرات جوهرية •

ومما يزيد من صعوبة الموقف انطباق فكرة الميل نحو التقليد والمحـاكاة Demonstration Effect التى نادى بهـا James S. Duesenberry (١) فى المجتمعات المتخلفة ، وتقوم فكرة Duesenberry على أساس أن الأفـراد فى الدول المتخلفة حينما يرون أنماطا أفضل من الاستهلاك أى سـلعا جديدة أو وسائل جديدة لاشباع رغبات قديمة يشعرون بعد وقت ما بالقلق ، وعدم الراحة وبالرغبة فى الحصول على هذه السلع • ويؤدى تنميـة هذه العـادات الاستهلاكية الى رفع مستويات الاستهلاك للشعوب المتخلفة ، ومن ثم انتقال دالة الاستهلاك الى مستوى أعلى • وفكرة التقليد أو المحاكاة هذه يمكن اثباتها من استقراء التطور التاريخى فى استخدام السلع المختلفة كالسيارات والراديو والتليفزيون •• الخ من آلاف السلع •

ولا ينطبق هذ الاتجاه بين الشعوب وبعضها البعض فحسب ، بل داخل حدود الدولة الواحدة بين الطبقات وبعضها البعض ، فالطبقات الفقيرة تحاول تحقيق الكثير من المتع الاستهلاكية التى تنعم بها الطبقات الغنية وتمكنهم من ذلك الصناعة ذات الانتاج الكبير ، وقبول البيع بالتقسيط ، فمعرفة السـلع الجديدة ووسائل الاستهلاك الحديثة ترفع الميل العام للاستهلاك • وهذه الجاذبية نحو رفع المستويات الاستهلاكية فى الدول المتخلفة هى أحـد العوامل الهـامة التى قد تعوق التقدم الاقتصادى وبالتالى التصنيع • فهى لا تؤثر فى مستويات الادخار الاختيارية لدى الافراد فحسب ولكنها تجعل من الصعب اسـتخدام الضرائب كوسيلة للادخار الاجبارى أيضا •

فالتعارض بين الرغبة فى الاستهلاك والحاجة الى الادخار يزداد فى الدول المتخلفة نتيجة للتفاوت الكبير فى مستويات الدخـل الحقيقية بين الدول •

(1(J.S. Duesenberry: Income, Saving and the Theory of Consumer Behaviour (Harvard University Press.).

فمعدلات الادخار الصغيرة ليس سببها صغر مستويات الدخـــول الحقيقية فحسب ، وانما ترجع أيضا الى ارتفاع الميل للاستهلاك الذى تسببه جاذبيـــة المستويات الاستهلاكية الافضل • فالافراد قد لا يدخرون لا بسبب ضـــعف دخولهم ، ولكن المستوى الذى يعيشون فيه يتطلب سلعا استهلاكية جديدة • ففى الدول المتخلفة حدثت زيادات حقيقية فى مستويات الدخـــل فى الحقبة الاخيرة • ولكن هذا لم يجعل مهمة الادخار أسهل من ذى قبل ، فانتقال دالة الاستهلاك الى أعلى كان عائقا هاما فى سبيل نمو المدخرات •

وبعبارة أخرى فارتفاع مستويات الدخل والاستهلاك فى الدول المتقدمة يضر بالدول المتخلفة اذ يقف حائلا دون تكوين رؤوس الاموال ، ويضيف أعباء جديدة لمقاومة اغراء اتجاه مستويات الاستهلاك نحو الارتفاع ولا سيما اذا كان أثر (الميل نحو التقليد) ليس قاصرا على مجرد تحول عن استهلاك السلع المنتجة محليا الى استهلاك السلع المستوردة من الخارج •

ولا أود من هذا العـرض أن يسىء البعض الفهم فيعتقد أن الاتجـاه نحـو التقليد وحده هو العامل الهام وانما أردت أن ألفت النظـر الى ظاهرة جـديدة وصعوبة من الصعوبات لم نطرقها قبلا ، أما مدى تأثر كل دولة بهذه الصعوبة فهو متفاوت ، وأود أن أؤكد أن بعض الدول قد لا تتأثر اطلاقا بهذه الظـاهرة ومع ذلك يصعب عليها ايجاد المدخرات اللازمة لتكوين رؤس الاموال •

وقد يتسنى التغلب على هذه الصعوبة باتباع العزلة الاقتصـــادية فى المراحل الاولى من حركة التصنيع ، فاليابان قلدت الغرب فى كل شىء ما عدا مستويات وأنماط الاستهلاك ، وبذلك تسنى لها أن تحقق مدخرات تعـــادل ١٢ ٪ الى ١٧ ٪ من دخلها القومى فى الفترة السابقة لعام ١٩١٤ ومن ثم كونت أيضا اليابان رأس المال اللازم للتصنيع دون معاونة خارجية تذكر •

٣ ـ شروط التبـــادل الخارجى :

يمكن الافادة من تحسن شروط التبادل فى تكوين رؤوس الاموال فتحسن شروط التبادل يضع تحت تصرف الدولة موارد خارجية اضافية ، ويعنى هذا دخلا خارجيا اضافيا من تجارتها الخارجية •

فحكومة بورما Burma مثلا قد تمكنت عن طريق احتكار تجـارة الارز والشراء من المنتج المحلى بسعر منخفض أن تفيد من ارتفاع الاثمان فى الاسواق الدولية الى الضعف تقريبا وأن يتكون لديها رصيد كبير توجهه لتمويل برنامج استثمارى ضخم • وقد كان أمام الحكومة المصرية فى العهـــود السابقة نفس الفرصة فى سنوات ١٩٤٥ الى ١٩٥٠ فيما يختص بمحصول القطن ولكنها لم تغتنمهـــا •

على أنه لو أردنا الاستفادة من هذا الدخل الاضافى الناجم عن تحسن شروط التبادل فى تنمية الموارد الصناعية ورفع معدلات الاستثمار لوجب أن تقابل هذه الزيادة زيادة فى حجم المدخرات ، فالمشكلة هنا ليست فى زيادة السلع الرأسمالية التى نحصل عليها من التجارة الخارجية ولكنها فى زيادة حجم المدخرات التى نقتطعها من الدخل الاهلى • فالزيادة فى الدخل القومى نتيجة زيادة قيمة الصادرات يجب أن تدخر سواء اختياريا أو تمتص اجباريا عن طريق الضرائب لشراء سلع الانتاج واحدى الوسائل التى تتبع فى مثل هذه الحالات هى شراء الحكومة لسلع التصدير العامة من المنتج المحلى بسعر ثابت واعادة تسويقها فى الخارج وتحقيق الربح ، غاية ما فى الامر أن هذه الوسيلة قد تترك آثارا سيئة لدى المنتجين لسلع التصدير فيشعرون بأن الحكومة انما تعاقبهم ومن ثم قد تتأثر الكمية المنتجة وتتعرض للنقص • ولكن المسألة تتوقف على الدرجة وعلى السعر الذى تفرضه الحكومة ومدى مراعاتها للعدالة فى فرضه ، فان فرضت ضريبة الصادر وجب عليها أن تراعى العدالة والمقدرة على الدفع •

وعلى أية حال فالزيادة فى قيمة الصادرات لا بد وأن يقابلها زيادة فى المدخرات اختياريا أم اجباريا ، فهذه هى الوسيلة الوحيدة التى تمكن من توجيه الزيادة فى حصيلة الصادرات لاستيراد السلع الرأسمالية اللازمة للتصنيع •

وهذه الوسيلة لا شك من خير الوسائل فهى لا تستدعى انقاص الاستهلاك وانما الابقاء على نفس المستويات الاستهلاكية السائدة ، ومن ثم فهى لا تفرض أعباء اضافية ، وانما هى بمثابة تحويل جزء من الدخل القومى الى تكوين رؤوس الاموال •

٤ ـ الحد من الواردات الكمالية وشبه الكمالية :

يسود الاعتقاد بأن الحد من الوارد من سلع الاستهلاك ولا سيما الكمالية عن طريق فرض رقابة مباشرة أو تعريفة مانعة يمكننا من زيادة رأس المال الحقيقى اللازم للتنمية الصناعية وذلك فى شكل واردات من السلع الرأسمالية، على أن الامر ليس بهذه السهولة واليسر ، فرؤوس الاموال لا تتكون بمجرد اتباع سياسة تجارية من شأنها الحد من الواردات الاستهلاكية لصالح الواردات من الآلات والسلع الرأسمالية ، فقد تكون الآلات المستوردة لغرض الاحلال مكان آلات أخرى بليت أو تقادمت ولكى نوضح الامر يجدر بنا أن نضع بعض الحالات التى قد تصادفنا •

الحالة الأولى :

الدولة تقوم بتحديد الواردات والافراد يدخرون ذلك الجزء من الدخل الذى كان يذهب لشراء السلع الاستهلاكية التى استبعدت ، أى أنهم لا يمكنهم

الحصول على السلع التى كانت تستورد وليس هناك من بديل لهذا الانفاق . وبعبارة أخرى فهم يدخرون ذلك الجزء بأكمله .. وقد تكون هذه حالة فرضية ولكنها محتملة الحدوث ، فالزيادة فى السلع الرأسمالية الواردة من الخارج اللازمة لتكوين رؤوس الاموال تقابلها زيادة فى المدخر من الدخل القومى - فالتوازن النقدى الداخلى يبقى دون ازعاج ، فالزيادة فى الواردات من السلع الرأسمالية تمثل اضافة حقيقية لمعدل تكوين رؤوس الاموال .

الحـــالة الثانية :

ان الافراد قد حولوا ما كانوا ينفقونه على السلع الاستهلاكية المستوردة قبلا الى السلع الاستهلاكية المنتجة محليا ، وبعبارة أخرى فنحن نفترض تحولا كاملا فى الانفاق من سلع الاســـتهلاك المســـتوردة الى الســـلع الاستهلاكية المنتجة محليا .

هنا أيضا ما دامت صادرات الدول قد بقيت على ما هى عليه بينما نقص الانفاق على السلع الاستهلاكية فانه يمكن زيادة الوارد من السلع الرأسمالية ، ولكن الافراد لم يوافقوا طواعية على أى خفض فى مستويات الاستهلاك ، بل على العكس يعوضون الانفاق السابق بالانفاق الاستهلاكى على السلع المنتجة محليا . فالنتيجة الحتمية هى اختلال نقدى وظهور التضخم ، فالطلب سوف يزداد عن العرض وهذا يدفع مستويات الأثمان نحو الارتفاع .

فالواردات من السلع الرأسمالية قد زادت حقا ولكن ليس هـــذا نهاية المطاف ، بل ان النشاط الاستثمارى المحلى قد يعانى من زيادة الانفاق الاستهلاكى على الانتاج المحلى اذ سوف تجذب هذه الزيادة فى الانفاق الاستهلاكى بعض عوامل الانتاج ناحية النشاط الاستهلاكى الذى يتمتع برواج طـــارىء ومن ثم يخفض من حجم النشاط الاستثمارى الداخلى . وبعبارة أخرى فطالما لا تحدث زيادة فى الادخار فلن تكون هناك زيادة فى رأس المال الحقيقى .

الحـــالة الثالثة :

وهى حالة وسط بين الحالتين السابقتين وهى أكثر حدوثا فى الحياة العملية . فالحالة الثالثة مزيج من الحالتين السابقتين ، فالدخل النقدى الذى كان ينفق قبلا على الواردات يدخر جزء منه وينفق الجزء الآخر على الســـلع والخدمات المنتجة محليا . وهنا تتوقف النتيجة النهائية على النسبة التى يوزع بها ذلك الجزء من الدخل النقدى على البديلين . على أن هناك بعض القوى التى يمكن أن تؤثر فى هذه النسبة وأهمها :

١ ـ الحد من الوارد من السلع الكمالية سوف يحفز على قيام مدخرات جديدة ، فالبديل للانفاق الكمالى غالبا ما يكون ترك النقود عاطلة .

٢ ـ تتوقف النسبة أيضا على الهيكل الذى تتكون منه الواردات • فلو أن جزءا هاما من الواردات يتمثل فى سلع استهلاكية غير لازمة ويمكن الاستغناء عنها دون الحاق ضرر جسيم فان الحكومة بتحديدها للواردات قد تحقق ارتفاعا فى معدلات الادخار •

٣ ـ اذا ما أعلنت الحكومة أن سياسة التحديد للواردات سياسة مؤقتة فان الطلب يؤجل ويأخذ شكل مدخرات •

فالانفاق يؤجل ويأخذ شكل مدخرات مؤقتة وجزء كبير منها لا يمكن الاعتماد عليه فى تكوين رؤوس الاموال اذ يمثل تأجيلا للاستهلاك ، فهو ادخار مؤقت يعقبه انفاق "Dissaving" واذا فقد الامل فى عودة الظروف الطبيعية يذهب الى الانفاق على الانتاج المحلى • فالادخار يتوارى تدريجيا ويقل بمضى الزمن ، والمستهلكون يعيدون تنظيم انفاقهم وزيادة ما يخصص للانفاق على سلع الاستهلاك المنتجة محليا •

وواضح من العرض السابق أن المشكلة الحقيقية ليست مجرد الحصول على سلع رأسمالية من تجارتنا الخارجية ، ولكن فى توفير كميات من المدخرات على نطاق أكبر من ذى قبل من الدخل القومى • ولهذا لا بد من اكمال هذه السياسة وتدعيمها بسياسة من شأنها زيادة المدخرات الاختيارية والاجبارية • فكل سلعة رأسمالية تستورد انما تمثل قرارا بالاستثمار وفى حالة عدم الاعتماد على التمويل الخارجى لا بد وأن يقابلها قرار بالادخار ، وما لم يقم هذا الادخار فان الاستثمار يعكس أثره هبوط الاستثمار المحلى • ولذلك يجدر بالدولة أن تلجأ الى زيادة حجم المدخرات الاجبارية ، ولسوء الحظ أن هذه الوسيلة فضلا عما تسببه من آلام اجتماعية نتيجة التضخم الذى قد يصاحبها فهى غير مستقرة الا أن التحديد الكمى للواردات الكمالية يوضح امكانية لا يمكن نكرانها لزيادة معدل تكوين رؤوس الاموال فضلا عن أنه يعكس أثر الاتجاه نحو محاكاة المستويات الاستهلاكية فى الدول المتقدمة Demonstration effect.

٥ ـ التمويل بالتضخم :

لا زلنا نؤكد ونتابع أهمية التمويل بالتضخم والتى أشرنا اليها فى مناسبات عدة ، انى لا أود أن يساء فهم ما أذهب اليه من رأى فيفسره البعض على أن التضخم يؤدى دائما الى زيادة الاستثمار ، فهذا تفسير خاطىء ولا شك • وانما ما أود مناقشته حقا هو : فى أى الظروف والاحوال يؤدى التضخم الى تنمية الاستثمار ؟

ان الاجابة يمكن اشتقاقها من واقع التقاليد التى تسود المجتمع التجارى، فلو أن المجتمع يقوم على رجال خبراء فى الصناعة تدفعهم تقاليدهم الى اعادة

استثمار الارباح والى تحسين وسائل الانتاج فان التضخم الربحى يذهب الى بناء المصانع والتوسع فى القائم منها • أما لو كان العرف السائد فى المجتمع يقوم على التقاليد التجارية ، فان الارباح تذهب الى المضاربة أو الى الانفاق الترفى Conspicuous Consumption على السيارات الفاخرة ••• الخ فان التضخم فى هذه الحالة لن يؤدى قطعا الى تنمية الاستثمار ونشاط التصنيع •

والشواهد تدل على مدى ما أحدثه التضخم من تشجيع لروح الاستثمار فالتضخم فى ألمانيا فى الفترة ١٩١٩–١٩٢٣ أدى الى كميات ضخمة من الاستثمار الثابت فى الآلات والمصانع • كما أن التضخم فى هنغاريا عقب الحرب العالمية الثانية قد أدى الى مستويات عالية من الاستثمار الثابت • ففى المجتمعات التى يسودها التقاليد الصناعية نجد أن أقصى حالات التضخم يصاحبهـا نمو فى الاستثمارات الثابتة •

والكثير من الدول المتخلفة تخشى التضخم وتحاربه اذ تخشى ما ينتج عنه من آلام اجتماعية للطبقات ذات الدخل المحدود وما يؤدى اليه من زيادة الطبقات الغنية غنى • ولكن لنا فى روسيا مثل طيب حيث أدى التضخم الى زيادة معدلات نمو رأس المال بدون هذه الاضرار الاجتماعية • فالحكومة تخلق النقود وتنفقها من ناحية بينما تمتص الجزء الاكبر منها مرة أخرى بالضرائب ، والا فما فائدة السياسة المالية • لقد ارتفعت مستويات الاثمان فى روسيا الى ٧٠٠ ٪ فى سنة ١٩٣٠ ومع ذلك مولت الحكومة برنامجا ضخما للتصنيع • ونفس الشىء حدث فى الولايات المتحدة وانجلترا حينما مولتا برامج الحرب العالمية الثانية ومع ذلك لم ترتفع الاسعار فى مدى ست سنوات بأكثر من ٥٠ ٪ ، فالضرائب فى انجلترا تمتص حوالى ٧٠ ٪ من أية زيادة فى الارباح ، ٦٥ ٪ من أية زيادة فى الدخول عن ٢٠٠٠ جنيه فى السنة • ففى مثل هذه الحالات يمكن أن نضع كميات ضخمة من النقود فى التداول دون خوف •

٦ – السياسة المالية :

ان جميع وسائل التمويل التى ناقشناها فى هذا المبحث أو سبقت مناقشتها عند الكلام عن تنمية الانتاج القومى انما تمثل فرصا لامكان رفع معدل تكوين رؤوس الاموال وقد نصيب بها الهدف وقد نخطئه ، فالهدف فى جميع الحالات يتبلور فى خفض الميل الحدى للاستهلاك أو على الاقل الابقاء على مستويات الاستهلاك الحالية ، لاى حد يمكن الاعتماد على المدخرات الاختيارية فى هذا الصدد ؟ ان الخبرة فى اليابان توضح امكان ذلك عن طريق العزلة عن العالم الغربى فيما يختص بمستويات الاستهلاك وفى تبصير الشعب بمزايا الادخار ، كما طلب من الشركات الكبرى خفض مستويات الارباح الموزعة واعادة استثمار

الجزء الاكبر منها فى المشروع وأبقيت الاجور عند مستوياتها المنخفضة وحيل بين النقابات وبين محاولتها التدخل · ولكن كل هذه المحاولات لم تكن كافية وكان ولا بد من الاعتماد على السياسة المالية (الضرائب والقروض الاجبارية)·

أما كيف تستخدم السياسة المالية فى حل مشكلة تكوين رؤوس الاموال فهى مسألة تتطلب دراسة كبيرة وافية ، وسنكتفى هنا بذكر بعض الملاحظات الهامة (١) ·

لو ترك الافراد أحرارا فى توزيعهم للدخل بين الاستهلاك والادخار فان معدل الادخار من واقع هذا الدخل يحتمل أن يكون صفرا أو كمية أكبر ، ولكنه على أية حال لن يتوقع أن يكون الادخار جزءا محسوسا من الدخل ما لم تكن نظرتنا مبنية على التفاؤل الزائد · فالدول الفقيرة ميلها للاستهلاك مرتفع فضلا عن أثر التقليد لمستويات الاستهلاك فى الدول المتقدمة ، وهذا من شأنه أن يحد من الطاقة والقدرة على تكوين المدخرات الاختيارية ، ومهمة السياسة المالية هى التغلب على هذه العقبة ، اذ على الدولة تقع مسئولية التوجيه والمساعدة الفعلية لتكوين رؤوس الاموال ·

فالضرائب أداة يمكن استخدامها لتحقيق المدخرات الاجبارية · كما أن التضخم بالرغم من مساوئه يمكن استخدامه بكفاية كوسيلة لتحقيق المدخرات الاجبارية · فالضغط يوجد فى طيات مراحل الاستثمار ، والوسيلة لاستبعاد التضخم ليست بالبعد عن الاستثمار وايقافه ، وانما باستخدام السياسة المالية الحكيمة ·

ويعترض البعض على استخدام الضرائب كوسيلة لتحقيق المدخرات الاجبارية بحجة أن لها آثارا سيئة على البواعث على الادخار الاختيارى ، ولا شك أن هذه الاعتراضات يصبح لها وزنها لو أن المدخرات الاختيارية كانت ذات حجم يذكر · ولكن الواضح فى الدول الفقيرة أن حجم المدخرات الاختيارية ضئيل لا يذكر · ان النظرية الكينزية تتحيز ضد الادخار ، وتدعو الى مزايا الانفاق ، ولكنها نبعت من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وتطبيقها فى مصر دون تصرف قد يكون ضارا · ان علينا أن نقتدى بالدول التى كانت ظروفها تشبه ظروف مصر لحد ما ، فالحكومة فى اليابان فى الفترة ١٨٧٠ – ١٩١٤ كانت تقوم بنفسها بتكوين رؤوس الاموال اللازمة للتوسع الصناعى ، وتولت هذا البرنامج عن طريق الضرائب ، ولا سيما الضرائب على المجتمع الزراعى بما فيها ضريبة الاطيان ، لقد أرادت الحكومة أن تحصل على الدخول الكبيرة التى كانت تذهب الى كبار الملاك من قبل · وقد حفز هذا على زيادة معدل انتاج الفدان وارتفاع الانتاجية عن الفرد بمعدل أكبر اذ بلغ الاخير ٢٫٤٨ ٪ سنويا ، بينما كانت الزيادة فى معدل انتاجية الفدان ١٫٣ ٪ ·

(١) راجع بحثنا عن السياسة المالية ·

وأحيانا لجأت الحكومة الى القروض الاجبارية التى فرضت على طبقات التجار فى المدن كما لجأت الى التوسع فى الائتمان ولكن التضخم الذى نتج فى اليابان لم يكن عنيفا أو حادا بل كان تضخما طفيفا مقبولا ٠

وقد كونت بعض الدول رؤوس الاموال اللازمة عن طـــريق فائض فى الميزانية من عام لآخر مثل لاتفيا وبولندا ٠

ففى الدول المتخلفة يتحتم على الحكومات أن تحقق التناسق بين الجهود الفردية فى الادخار والاستثمار وعليها أن تتبع هذه الجهود بنشاطها الخاص ، فهى مسئولة أولا وآخرا عن التقدم الاقتصادى ٠

٧ ـ الاستثمار الاجنبى والمساعدات الخارجية : (١)

وضح لنا الجهود الداخلية الشاقة التى يجب بذلها ، والتضحيات التى يجب تحملها فى سبيل تكوين رؤوس الاموال بالوسائل الداخلية ٠ والآن نعرض الى المساعدات الخارجية كبديل ٠

ومن الملاحظ أن الاستثمار المباشر أو الخاص قد اتجه فى الماضى اتجاهات خاصة الهدف منها خدمة الدولة المقرضة لرأس المال ، ومن ثم اتجـــه الى تنمية الموارد الزراعية لايجاد خامات رخيصة للدول الصناعية ، وتوفير الغذاء الرخيص لها والموارد البترولية والصناعات الاستخراجية ، أى أن الانتاج كان لاسواق التصدير ، فانطبع بطابع الاستغلال والاستعمار Colonial type of investment ولم يكن موجها ناحية التنمية الاقتصادية العامة للدولة المدينة ٠ ويدافع بعض الاقتصاديين عن هذا الاتجاه مدعين أن الحوافز لرأس المـــال الاجنبى عـــلى الاستثمار فى انتاج السلع للاسواق المحليـــة كانت منعدمة لضيق نطـــاق هذه الاسواق ٠

أما فى العالم الحديث فهناك قوى لا يمكن أن نطلق عليها قوى اقتصادية بحتة ولكنها على أية حال تؤدى الى حدوث انتقال فى الدخل من الدول الغنية الى الدول الفقيرة ٠

ومن الواضح أن اختلاف الدخول بين الدول يؤدى الى حدوث ثغرات فى ميزان المدفوعات للدول ، وانتقال الدخول من دولة الى أخرى يؤدى الى ضيق هذه الثغرات ولكن الملاحظ أن هذه المساعدات الخارجية غالبا ما يمتصها الانفاق الاستهلاكى ونادرا ما تستخدم فى تكوين رؤوس الاموال٠ فلقد فشلت المساعدات الامريكية للفليبين Philippine بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم تؤد الى تحقيق تقدم اقتصادى يذكر بالرغم من كبر هذه المساعدات اذ ذهبت كلها للســـلع

(١) راجع جمال سعيد : مشاكل مصر الاقتصادية ـ الباب الخاص بتنمية الانتاج القومى

الاستهلاكية • كما فشل برنامج النقطة الرابعة للولايات المتحـــدة فى تمويل التقدم الاقتصادى فى الخارج لسببين رئيسيين :

أولا :

ليس هناك من حوافز لذهاب رؤوس الاموال للعمل فى تنمية الاقتصـــاد القومى للدول ذات مستويات الدخول الضعيفة •

ثانيـــا :

ارتفاع معدلات الارباح داخل أمريكا نفسها ، فمجال الاستثمار داخـــل أمريكا ما زال كبيرا •

فبيت القصيد هنا أيضا هو الابقاء على الميل للاستهلاك ، والحيلولة دون زيادته •

فالاستثمار الاجنبى قد يكون وسيلة طيبة لتحقيق التقدم الاقتصادى فى الدولة اذا ما صاحب دخول رؤوس الاموال زيادة فى المدخرات • أما اذا تراجعت الجهود نحو الادخار فقد لا تكون هناك أية زيادة صافية اطلاقا فى المعدل الاجمالى لتكوين رؤوس الاموال •

المبحث الســـادس

الخـــامات

لعله من نافلة القول أن نؤكد أهمية الخامات فى حركة التصنيع فى مصر بل ان نظرة سريعة الى هيكل تكاليف الانتاج فى الصناعة المصرية لتوضح لنا أن نفقة المادة الاولية (الخام) الى التكاليف الكلية للانتـــاج وان اختلفت من صناعة لاخرى وفقا لطبيعة المنتج الا أن نسبتها كانت مرتفعة جدا وهى تكون أكبر مفردات التكاليف فى الصناعات المصرية كلها تقريبا • فبالنسبة لاجمالى الصناعة فى مصر كانت المادة الخام تكون ٧٩ر٨ ٪ من اجمالى وفقا لاحصـــاء وبلغت ٧٥ر٩ ٪ فى احصاء الانتاج لعام ١٩٤٧ وبلغت ٧٩ر٣ ٪ وفقا لاحصـــاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٥٠ •

وفى عشر من الصناعات الهامة فى مصر تراوحت بين ٤٤ر٧ ٪ و ٨٦ر٤ ٪ وذلك وفقا لاحصاء ١٩٥٠ كما يتضح من الجدول التالى •

جدول يوضح هيكل تكاليف الانتاج فى الصناعة المصرية(١)

توزيع تكاليف الانتاج على بنود التكلفة الرئيسية فى الفترة ١٩٤٤ – ١٩٥٠

الصناعة	المادة الخام ٪	اجور ٪	النفقة الاولية ٪	وقود وكهرباء ٪	ايجار المبانى والالات ٪	استهلاك المبانى والالات ٪	مصروفات اخرى ٪	الجملة ٪
اجمالى الصناعة								
١٩٤٤	٧٩ر٨	١٢ر٦	٩٢ر٤	٥ر٦	٢ر٠		٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٧٥ر٩	١٣ر٠	٨٨ر١	٣ر٤	٠ر٦	١ر٧	٤ر٥	١٠٠
١٩٥٠	٧٩ر٣	١٠ر٤	٨٩ر٧	٣ر٥	٠ر٥	٢ر٠	٤ر٣	١٠٠
الغزل والنسيج								
١٩٤٤	٦٥ر٢	٢٠ر٦	٨٥ر٨	١٠ر٩	٣ر٣		٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٦٢ر٤	٢٦ر٤	٨٨ر٨	١ر٦	٠ر٦	٠ر٧	٣ر٢	١٠٠
١٩٥٠	٧٥ر٨	١٢ر٢	٨٨ر٠	٢ر٩	٠ر٦	١ر٥	٣ر٩	١٠٠
المواد الغذائية								
١٩٤٤	٨٣ر٧	٩ر٤	٩٣ر١	٥ر٤	١ر٥		٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٨٣ر٠	٨ر٥	٩١ر٥	٤ر٠	٠ر٦	٠ر٧	٣ر٢	١٠٠
١٩٥٠	٨٣ر٧	٧ر١	٩١ر٨	٤ر٢	٠ر٦	١ر٥	٢ر٩	١٠٠
الصناعات الجلدية عدا الاحذية								
١٩٤٤	٧٠ر٦	٢٦ر٨	٩٧ر٤	٠ر٩	١ر٧		٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٨٢ر٤	١١ر٧	٩٤ر١	٠ر٩	١ر٥	٠ر٧	٢ر٨	١٠٠
١٩٥٠	٨٢ر٧	١١ر٩	٩٤ر٦	١ر٠	١ر٣	٠ر٨	٢ر٣	١٠٠
الصناعات الكيماوية								
١٩٤٤	٨٢ر١	٩ر٣	٩١ر٤	٦ر٥	١ر٢		٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٨١ر٩	٨ر٩	٩٠ر٨	٢ر٨	٠ر٥	١ر٦	٤ر٣	١٠٠
١٩٥٠	٧٥ر٨	١٠ر٦	٨٥ر٩	٢ر٤	٠ر٧	٢ر٨	٨ر٢	١٠٠
صناعة الزجاج								
١٩٤٤	٤٢ر٤	٣٤ر٩	٧٧ر٣	١٥ر٩	١ر٧		٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٤٧ر٦	٢٩ر١	٧٦ر٨	٥ر٩	١ر٠	٣ر٣	٩ر٥	١٠٠
١٩٥٠	٤٤ر٧	٣١ر٥	٧٨ر٢	٩ر٨	١ر٣	٣ر٠	٩ر٧	١٠٠

تابع جـــدول رقم ٥ (١) ٠

	المادة الخام ٪	اجور ٪	النفقة الاولية ٪	وقود وكهرباء ٪	ايجار المبانى والالات ٪	استهلاك المبانى والالات ٪	مصروفات اخرى ٪	الجملة
صناعة الورق					٤ر٩			
١٩٤٤	٦٦ر٩	٢٣ر٨	٩٠ر٧	٤ر٤	١ر٨	١ر٠	٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٦٧ر٨	٢١ر٤	٨٩ر٢	١ر٥	٠ر٩	٢ر٥	٦ر٥	١٠٠
١٩٥٠	٦٦ر٤	٢١ر٥	٨٧ر٩	٢ر٣			٦ر٤	١٠٠
الملابس الجاهزة والاحذية					٤ر٢			
١٩٤٤	٦٧ر٣	٢٦ر٨	٩٤ر١	١ر٧	١ر٩	٠ر٣	٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٦٩ر٣	٢٤ر٩	٩٤ر٢	٠ر٦	١ر٣	٣ر٥	٣ر٠	١٠٠
١٩٥٠	٦٦ر٤	٢٣ر٤	٨٩ر٨	١ر٠			٤ر٤	١٠٠
اللحوم المحفوظة								
١٩٤٤	٨٣ر٩	٩ر١	٩٣ر٠	٢ر٨			٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٨٥ر٩	٨ر١	٩٤ر٠	١ر٨	٠ر٩	٠ر٧	٢ر٦	١٠٠
١٩٥٠	٨٠ر٢	١٢ر٤	٩٢ر٦	١ر٢	١ر٨	٠ر٦	٣ر٥	١٠٠
منتجات الالبان					٥ر٥			
١٩٤٤	٨٠ر٦	١٠ر٢	٩٠ر٨	٣ر٧	١ر١	٠ر٧	٠ر٠	١٠٠
١٩٤٧	٨٣ر٦	٩ر١	٩٢ر٧	١ر٨	١ر٢	٠ر٤	٣ر٧	١٠٠
١٩٥٠	٨٦ر٤	٨ر٠	٩٤ر٤	١ر٣			٢ر٧	١٠٠

ومن الجدول يتضح لنا علاقات مفردات التكاليف ببعضـها البعض وأن المظهر الواضح والغالب على الصناعة هو ارتفاع تكلفة المادة الخام ٠

ومعنى هذا أن تكلفة المواد الاولية تحتل المركز الممتـــاز بين مفردات التكاليف ولم تكن هذه طبيعة تعداد دون آخر ، بل ان الاختلاف فى النسبة من تعداد لآخر طفيف لا يذكر ، وان كان لهذا من دلالة تذكر فمعناه أن السبب

---

(١) ملاحظات على الجدول :

اختلفت طبيعة البيانات التى جمعت ونشرت من سنة لاخرى فى سنوات التعداد مما جعـل اجراء المقارنات مسألة صعبة ـ ففى احصاء عـام ١٩٤٤ لم تذكر المصروفات الاخرى ، وفى احصـــاء ٥٢ ، ١٩٥٤ اكتفى بجمع البيانات عن المصانـــع التى تستخدم ١٠ عمال فاكثر ٠ وان كان هناك ما يبرر هذا القصر الا ان الدول التى تتبع نفس الاسلوب تلجأ الى استخدام عينة لتقدير الانتاج فى هذه المصانع اما مجرد اهمال هذه المصانع كلية فمسألة لا يمكن تبريرها ٠

كما ان البيانات المنشورة يضم فيها بعض المفردات دون تفصيل كما حدث من ضم نفقة الوقود الى نفقة المادة الخام وعدم تبويب مفردات التكاليف بالتفصيل ٠

المباشر فى ارتفاع تكاليف الانتاج فى مصر هو ارتفاع نفقة المادة الخام ، ومن الواضح أنه لو حسبت التكلفة الاولية كنسبة من قيمة مجمل الانتاج فى سنوات التعداد لاظهرت نفس الاتجاه كما يتضح من الجدول اللاحق ٠

وتزداد هذه المشكلة حدة اذا علمنا أن ارتفاع نسبة التكلفة الاولية الى قيمة مجمل الانتاج ليست صفة ملازمة لطبيعة انتاج هذه السلع سواء أكان الانتاج فى مصر أو فى غيرها من الدول وان هذا الارتفاع فى مصر بصفة خاصة أمر له دلالته وخطورته ٠

فمثلا بينما كانت نسبة التكلفة الاولية الى اجمالى قيمة الانتاج فى الصناعة عموما فى انجلترا ٦٧ر٤ ٪ ١) نجد أن النسبة المتوسطة المقابلة فى مصر بلغت ٧٨ر٣٠ ٪ وتتسع الهوة بين النسب اذا ما أخذنا الصناعات الفردية ودرسنا الاختلاف فى كل صناعة على حدة ٠ فعلى سبيل المثال بلغت نسبة التكلفة الاولية الى اجمالى قيمة الانتاج فى صناعة الاسمنت فى انجلترا ٥٣ر٥ ٪ حينما كانت النسبة فى مصر ٧٥ر٩ ٪ وليست هذه حالة خاصة وانما هى الحالة الغالبة ٠

ولعل هذا يدعونا الى التساؤل عن أسباب هذا الارتفاع غير الطبيعى لمحاولة تلافيه ٠ لا شك أنه يمكن ارجاع هذا الارتفاع لعدة أسباب نذكر منها

١ ـ ارتفاع تكلفة الحصول على المواد الخام :

ان الزراعة المصرية مصدر هام للمادة الخام ، فهى تمد الصناعة المصرية بالقطن الخام وبالكتان وغيرها من الخامات التى تدخل فى صناعة المنسوجات ، كما تمدها بقصب السكر الذى يدخل فى عدة صناعات غذائية كالحلوى والشيكولاتة بخلاف صناعة السكر نفسها ٠ وتمدنا بالفاكهة والخضر واللحوم والاسماك التى هى عماد صناعة حفظ اللحوم والخضر والفواكه والاسماك والثروة الحيوانية وتمدنا بصناعات الالبان ٠٠٠ الخ ٠ والصحارى المصرية فى نظر بعض الخبراء ثروة لا ينضب معينها ، فهى غنية بالفوسفات والبترول والزنك والمنجنيز والتلك والنطرون وبعض الذهب ٠٠ الخ ٠ كما أن المحاجر تمدنا بالمادة الخام اللازمة لصناعات كثيرة تلزم للبناء ولا سيما حجر الجير الذى يلزم لصناعة الاسمنت ٠ هذا خلاف توافر الحديد الخام ووجود الخامات الصالحة لقيام صناعة السماد والفوسفات ٠٠ الخ ٠

ولكى يكون التصنيع على أسس سليمة ينبغى قبل أن نقدم على الاستثمار فى هذه الخامات أن ندرس احتمالات النجاح ، فالعبرة ليست فى توافر الخامات

---

(١) راجع المقال الذى نشرناه عن دراسة وتحليل لكفاية الصناعات المصرية ، النشرة الاقتصادية لبنك مصر العدد الاول يوليو سنة ١٩٥٦ فلقد انتدب الكاتب للاشراف على قسم البحوث واصدار النشرة لمدة عامين ٠

جدول يوضح النفقات الاولية للصناعة عموما ولبعض الصناعات الهامة كنسبة مئوية من قيمة الانتاج في احصاءات ٤٤ و ٤٧ و١٩٥٠ و١٩٥٤

الصناعة	١٩٤٤			١٩٤٧			١٩٥٠			١٩٥٤		
	نفقة المادة الخام كنسبة من قيمة الانتاج	الاجور كنسبة من قيمة الانتاج	النفقات الاولية ٪	المادة الخام كنسبة من قيمة الانتاج	الاجور كنسبة من قيمة الانتاج	النفقات الاولية ٪	المادة الخام كنسبة من قيمة الانتاج	الاجور كنسبة من قيمة الانتاج	النفقات الاولية ٪	المادة الخام كنسبة من قيمة الانتاج	الاجور كنسبة من قيمة الانتاج	النفقات الاولية ٪
اجمالى الصناعة	٦٨ر٨	١٠ر٩	٧٩ر٧	٦٥ر٤	١١ر٢	٧٦ر٦	٧٠ر٩	٩ر٦	٨١ر٠	٦٦ر٠	٧ر٦	٧٣ر٦
الغزل والنسيج	٥٦ر٣	١٧ر٨	٧٤ر١	٤٩ر١	٢٠ر٧	٦٩ر٨	٦٤ر٧	١٠ر٣	٧٥ر٠	٦١ر٣	٩ر٦	٧٠ر٩
الصناعات الغذائية	٧٠ر٦	٧ر٩	٨٧ر٥	٧٦ر٦	٧ر٩	٨٤ر٥	٧٥ر٠	٦ر٣	٨١ر٣	٨٢ر٢	٤ر٦	٨٦ر٨
الصناعات الجلدية	٦٤ر٣	٢٤ر٤	٨٨ر٧	٧٥ر٧	١٠ر٧	٨٦ر٤	٧٣ر٣	١٠ر٠	٨٣ر٣	٨٢ر٢	٧ر٢	٨٩ر٩
الصناعات الكيماوية	٧٤ر١	٨ر٣	٨٢ر٤	٧٤ر٤	٨ر١	٨٢ر٥	٦٣ر٤	٨ر٤	٧١ر٨	٤١ر٢	٣ر٥	٤٦ر٥
صناعة الزجاج	٣٨ر١	٣١ر٣	٦٩ر٤	٤٦ر٩	٢٨ر٧	٧٥ر٨	٣٧ر٠	٣٥ر٩	٧٢ر٩	٤٦ر٠	٢٧ر٠	٧٣ر٠
صناعة الورق	٥٥ر٣	١٩ر٧	٧٥ر٠	٦٢ر٨	١٩ر٨	٧٢ر٦	٦٠ر٦	٢٠ر٠	٨٠ر٦	٥٧ر٠	١٠ر١	٦٧ر١
الملابس الجاهزة والاحذية	٦٥ر١	١٨ر٢	٨٣ر٣	٦٣ر٣	٢٣ر٠	٨٦ر٣	٦١ر٧	٢١ر٧	٨٢ر٤	٦٢ر٥	١٩ر٥	٨٢ر٠
اللحوم المحفوظة	+	+	+	٧٧ر٠	٧ر٢	٨٤ر٣	٧٢ر١	١٠ر٥	٨٢ر٦	٧٢ر٠	٦ر٠	٧٨ر٠
الالبان	+	+	+	٧٧ر٥	٨ر٤	٨٥ر٦	٧٩ر٩	٧ر٥	٨٧ر٤	٨٣ر٠	٥ر٧	٨٨ر٧
الاسمنت	+	+	+	٤٢ر١	٣٠ر٢	٧٢ر٣	٤٧ر٧	٢٨ر٢	٧٥ر٩	٥٢ر٠	١٩ر٠	٧١ر٠
السكر	+	+	+	٥٤ر١	٨ر٥	٦٢ر٦	٦١ر٩	٤ر٨	٦٦ر٧	٨٧ر٠	٧ر٠	٩٤ر٠

(١) يجب ان يلاحظ انه منذ عام ١٩٥٢ اصبحت الارقام تمثل المصانع التى تستخدم ١٠ عمال فاكثر ولذلك نلحظ اختلافا فى النسب

+ هذه العلامة معناها ان الصناعات المذكورة لم ترد مفصلة فى أحصاء ١٩٤٤ وانما وردت ضمن صناعات اخرى ، فمثلا اللحوم المحفوظة والالبان والسكر وردت ضمن الصناعات الغذائية ، والاسمنت ضمن صناعة طحن الاحجار ، وعلى ذلك تعذر عمل ارقام خاصة بها .

وتواجدها ، ولكن العبرة الحقيقية هى فى تكلفة الحصول على هـــذه الخامات وفى مقارنتها بأثمان مثيلاتها فى الخارج ، فالسويد تنتج الطمـــاطم فى بيوت زجاجية وتكلفتها عالية دون شك ، فمن البلاهة اذا أن نتصور أن تقيم السويد على هذا النوع من الزراعة مثلا صناعة لعمل الصلصـــة • ان الواجب يقضى أن تكون نفقة الخامات سواء أكانت منتجة محليا أم مستوردة من الخارج اقتصادية ويعتبر ارتفاع تكلفة المادة الخام السبب الرئيسى لعدم كفاية الصناعة المصرية، وقد ورد هذا صراحة فى توصيات لجنة الصناعة المشكلة فى عام ١٩٤٥ والتى نشر تقريرها فى سنة ١٩٤٨ • فمثلا طالما اشتكت صناعة السكر من ارتفاع أسعار قصب السكر التى لا تقارن بالممالك الاخرى المنتجـــة للقصب • وفى صناعة المواد الكيماوية مثلا نجد أن الصودا الكاوية المنتجة محليا وهى خامة رئيسية فى الصناعات الكيماوية كانت أعلى بمقدار ٥٠ ٪ من سعر الصـــودا الكاوية المستوردة من الخارج رغم أن الاخيرة أفضل من حيث الجـودة • وقد كانت صعوبة النقل وعدم توافر المواصلات الجيـــدة فى بعض الحالات هى السبب المباشر فى ارتفاع أسعار المادة الخام • وتنطبق هذه الحالات بصـــفة خاصة على منتجات المناجم والمحاجر القريبة من ساحل البحر الاحمر • فتكلفة النقل وحدها تبلغ ضعف تكلفة استخراج المادة الخام(١) •

ولكن لا يعنى ذلك أن نفقة الحصول على جميـــع الخامات فى مصر غير اقتصادية بل على العكس فان لمصر ميزة نسبية فى بعض الخامات • فحجر الجير مثلا وهو الخامة الرئيسية لصناعة الاسمنت يوجد بكميات وافرة فى حـــدود أميال من أماكن الانتاج • وصناعة الغزل والنسج الرفيع تحصل على المادة الخام بنفقة أقل نسبيا من الدول المنتجة اذ تضطر الاخيرة اما الى استيراد القطـــن المصرى أو أقطان مماثلة • وهناك أمثلة أخرى لصناعات تتمتع بميزة نســـبية كبعض صناعات الحفظ •

وقد عزمت الحكومة أخيرا على ألا تقوم الصناعات مستقبلا على الارتجال كما قامت فى الماضى وليدة للحماية وربيبة للاحتكارات غير المنظمة • فقد أقامت مجلس الانتاج القومى منذ عام ١٩٥٢ وناطت به مهمة كبرى وهى رسم خطة شاملة لاستغلال منابع الثروة فى البلاد وعمل تقييم صحيح لها • وفى اعتقادى أن الاهمية الكبرى هى فى ايجاد هذا التقييم الصحيح قبل الاقدام عـــلى اقامة الصناعات واغراق رؤوس الاموال فيها ثم الصرخات المدوية لكى تأخذ الحكومة بناصرها ، وتنقذها من مصيرها المحتوم بحمايتها من المنافسة الخارجية •

---

(١) جمال سعيد : اقتصاديات مصر ص ٢٤٠

(2) The Empire Cotton Growing Review. July 1947, p. 190.

(3) Working Party Reports: Cotton, p. 28.

٢ ـ كبر درجة الاعتماد على الخامات المستوردة من الخارج سواء فى شكل مادة خام أو نصف مصنوعة ، فما زالت الصناعة المصرية تعتمد على الخارج فيما يقرب من ثلث احتياجاتها من الخامات ٠

ويتضح هذا فى صناعات هامة كبيرة كصناعة نسج الخيوط المغزوله والمستوردة من الخارج ولا سيما الخيوط الصوفية والجوت والصناعات الكيماوية والزجاج ٠٠٠ الخ ٠

ومن الملاحظ أن أسعار المواد الخام المستوردة غالبا ما تكون مرتفعة وذلك لارتفاع نفقات الشحن والتأمين والمواصلات والتعريفة الجمركية ، فهذه النفقات تضاف طبعا لثمن المادة الخام ٠

٣ ـ عدم الالمام بالاستخدام الاقتصادى للخامات :

لا شك أن للنقص الذى نعانيه فى الخبرة الفنية وفى المام المنظم فى الصناعة المصرية بأحدث وأحسن أساليب استخدام المادة الخام أثره على الكفاية الصناعية ٠ فما زالت الكثير من الصناعات فى حاجة ماسة لادخال الكثير من وسائل الانتاج التى تحقق وفرا أكبر وكفاية أعلى فى استخدام الخامة ٠ فالآلات الحديثة تختلف عن الالات القديمة فى هذا الصدد ، فرفع الكفاية فى استخدام المادة الخام يتحقق باختيار الاستخدام المناسب ، فمن الخطأ مثلا استخدام الاقطان المصرية الطويلة والمتوسطة التيلة فى عمل الاقمشة الشعبية التى تقوم الدول الاجنبية بصنعها من أقصر أنواع الاقطان كالهندى والبرازيلى ٠ فاذا ما سمح باستيراد الاقطان القصيرة التيلة لأدى الى خفض نفقة المادة الخام بحوالى ٥٠ ٪ وبالتالى خفض تكلفة الانتاج بحوالى ٣٨ ٪ اذ أن المادة الخام تكون ٨٥ر٧ ٪ من تكلفة الانتاج (وفقا لاحصاءات ١٩٥٠) فأقل أنواع الاقطان المصرية جودة تزيد أثمانها على القطن الهندى والبرازيلى بما لا يقل عن ٤٠ ٪ من أثمانها ٠

وواضح أن أسعار الانواع الاخيرة أقل بكثير من أسعار القطن المصرى ٠ فالاستخدام الاقتصادى هو ذلك الاستخدام الذى يعمل على الاستفادة من طول التيلة لاقصى حد ٠ فالاقطان المصرية يجب توجيهها لعمل الاقمشة القطنية الغالية الثمن ٠

كما يجب على طبقة المنظمين أن تتنبه دائما الى قاعدة مرونة الاحلال ، فاحلال بعض الخامات مكان البعض الآخر قد يترتب عليه خفض فى التكلفة ٠ فالمنظم الملم بأسعار الخامات البديلة يمكنه أن يحقق الكثير من المزايا اذا ما ارتفعت سعر مادته وذلك بأن يحل مكانها أخرى ٠ فمثلا فى صناعة الحرير الصناعى لو ارتفعت أسعار القطن ارتفاعا كبيرا أمكن احلال الخيوط والالياف

الصناعية مكانه • ويمكننا أن نضرب لذلك مثلا آخر من صناعة الزجاج فى مصر فترة الحرب العالمية الثانية فعندما ارتفعت أسعار كربونات وكبريتات الصودا من ١٠ ، ٥ جنيه الى ١٨ ، ١٢ جنيها للطن على التوالى لصعوبة الاستيراد أثبت البحث أن النطرون يمكن استخدامه كبديل مع ميزة كبرى فى التكلفة اذ بلغ سعره وقتئذ ثلاثة جنيهات للطن • ورغم أن النطرون يحتوى على نسبة عالية من كلوريد الصوديوم مما يسبب ارتفاع نفقة الصيانة واستهلاك الافران بمعدل أسرع مما لو استخدمنا كربونات وكبريتات الصودا الا أن انخفاض سعر السلعة البديلة (النطرون) جعل عملية الاحلال اقتصادية للغاية •

٤ ـ ارتفاع نسبة العادم فى الصناعة المصرية :

لم تحظ بعد مشكلة العادم فى الصناعة المصرية بالدراسة الكافية الجديرة بأهميتها ، فالواجب البحث عن كيفية منع العادم أو على الاقل الاقلال منه وايجاد استخدامات مفيدة له • فلقد دلت الابحاث على أن نسبة العادم فى صناعة السكر كانت تتراوح بين ١٠ ٪ ، ١٥ ٪(١) • وهى نسبة عالية جدا ، ويمكننا أن نتصور مدى الخسارة التى تعود على الصناعة اذا علمنا أن العادم من السكر سوف يمر بكافة المراحل الانتاجية التى يمر بها السكر الخام من جديد وهذه النسبة الكبيرة من العادم ترجع الى اهمال العمال وعدم خضوعها لرقابة فعالة • وتبلغ نسبة العادم فى صناعة الغزل الرفيع ١٢ ٪ بينما هذه النسبة لا تزيد عن ٥ ٪ (٢) فى المصانع البريطانية • هذا ويستخدم القطن العادم فى مصر فى صناعة القطن الطبى والاربطة الطبية مع أن جزءا كبيرا من هذا العادم على حد تقدير الخبراء يفوق فى صفاته بعض أنواع القطن الخام الهندى والامريكى القصير التيلة ، وفى انجلترا درجت المصانع على خلط العادم من الاقطان المصرية ببعض الاقطان الاخرى واستخدامها فى عمل الاقمشة الشعبية (٣) ، خصوصا اذا ما كان الارتفاع النسبى فى أسعار القطن أعلى من الارتفاع النسبى فى أسعار العادم مما يجعل عملية الاحلال محببة للمنتجين •

على أن مشكلة العادم لا تقتصر على الصناعات القطنية أو صناعة السكر وحدهما فيتصل بها مشكلة الافادة من (الخردة) Scrap ، ولا سيما فى الصناعات المعدنية ومنتجات المطاط • ومن الامثلة الهامة على مدى افادة مصر فى هذا الصدد ما ترتب على حظر تصدير الحديد الخردة الى الخارج بعد قيام الحرب العالمية الثانية من قيام ثلاث مصانع باعادة صهر هذه الخردة وتحويلها الى مواد صناعية أهمها أسياخ الخرسانة ويبلغ انتاج هذه المصانع الفعلى ٩٠ ألف طن سنويا •

---

(١) ، (٢) ، (٣) جمال سعيد : اقتصاديات مصر ص ٢٤٥

وانى أقترح ألا تقوم المصانع فى مصر باستغلال العادم الخاص بها بل تترك هذه العوادم لوحدات متخصصة ، كلما كانت كمية العوادم تسمح بذلك • كما أقترح دراسة كاملة فى الصناعات المصرية لمعرفة النسب التى يمكن تلافيها ، أى المسموح به فى العادم ، بحيث أن أية زيادة عن المستويات المحددة تعنى سوء استخدام المادة الخام ، وأعتقد أن دراسة التكاليف النمطية Standard costing وتطبيقها فى الصناعة المصرية سوف تكون ذات فائدة محققة فى هذا الصدد ، ويجب العدول عن نظام التكاليف المتوسطة ، فقد مات هذا (الحيوان) منذ زمن بعيد •

ومن حسن الحظ أن معظم الشركات الكبرى تجمع أهم البيانات التى تلزم لاتباع طريقة التكاليف النمطية ، وعلى ذلك لن تزيد تكاليف المشروع باتباعها ، بل على العكس سوف تساعد فى احداث الوفورات الكثيرة ، ليس فقط نتيجة الكفاية فى استخدام المادة الخام بل فى كافة مفردات التكاليف الاخرى ، اذ سوف يتسنى دراسة أسباب اختلاف النتائج عن المستويات الموضوعة • وسوف نتمكن من ارجاع هذا الاختلاف الى أسبابه ومعرفة ما اذا كان يرجع الى العامل الكلى أم تغير العامل النقدى • وقد نجرى تحليلا آخر لتحديد مسئولية المتسبب فى زيادة العادم عن المستوى الموضوع له •

٥ ـ ارتفاع تكاليف المواد غير المباشرة

كما أن ارتفاع تكاليف المواد غير المباشرة ولا سيما الخاصة منها بتعبئة ولف المنتجات هى الاخرى من العوامل التى قد تؤدى الى ارتفاع نفقة المادة الخام ارتفاعا لا تبرره الظروف الاقتصادية فى بعض الصناعات • ففى الصناعات التى يسودها قسط وافر من المنافسة كصناعة الحلوى وصناعة الشكولاتة والمركبات العطرية وأدوات الزينة والتجميل وحفظ الفواكه والخضر واللحوم ••• الخ نجد أن الغلاف هو أحد العوامل الهامة التى تجذب المشترين • ففى هذه الصناعات لم يعد الغلاف مجرد شىء يحوى السلعة ، بل لقد أصبح من أهم العوامل التى يتوقف عليها نجاح البيع وبالتالى نجاح المشروع • ولكن كثيرا ما تطغى المنافسة بين هذه المشروعات على الاعتبارات الاقتصادية فتحاول كل أن تزيد نفقة التعبئة والتغليف بقصد زيادة مبيعاتها • ففى صناعة الشكولاتة نجد أن تكاليف التعبئة واللف لشركات الانتاج الكبرى فى سنة ١٩٤٤ قد بلغت ٥ر١٧ ٪ من تكاليف الانتاج ، أى ٣١ ٪ من نفقة المادة الخام ، وفى صناعة تجفيف وتعبئة الخضر والفواكه بلغت نفقة التعبئة ٢٠ ٪ من تكاليف الانتاج •

وقد قمت بتحليل عينة من الاستمارات الخاصة باحصاء الانتاج الصناعى لعام ١٩٤٧(١) للمصانع الكبيرة فى بعض الصناعات التى تعتبر فيها مواد التعبئة والحزم من مفردات التكاليف الهامة فحصلت على النسب الموضحة فى الجدول التـــالى :

والجدول التالى يوضح النسبة المئوية لمواد التعبئة والحزم الى قيمة اجمالى المواد الاولية ٠

جدول رقم (٧)

رقم مسلسل	الصناعـــة	٪
١	تجفيف وتعبئة الخضر والفواكه	٥٧
٢	ادوات الزينة والتجميل	٥٢
٣	الاســـمنت	٥١
٤	الشيكولاتة	٣٢
٥	الزجـــاج	٢٠
٦	الجـــوارب	١٥
٧	الحلـــوى	١٤
٨	الصناعات الكيمائية	١٢
٩	تجفيف اللحـــوم	١١

والنسب الموضحة بالجدول عالية جدا فى كثير من الصناعات ، ومما لا شك فيه أنه يمكن احداث وفورات نتيجة التبسيط فى تصميم الغلافات أو احلال مادة من مواد التعبئة مكان أخرى كاحلال الآنية الزجاجية مكان الصفيح فى حالة ارتفاع أسعار الاخير مع الاحتفاظ بكفاية الغلاف ، كأحد عوامل البيع الهامة ، وقد حدث هذا فى كثير من دول أوربا وأمريكا فى الفترة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية وخاصة فى صناعات المواد الغذائيـــة كالمربات وتجفيف وتعبئة الخضر والفواكه ولكن احداث التغيير ليس من الامور السهلة ولا سيما اذا كانت السلعة المنتجة يميزها المستهلك بغلاف أو تعبئة معينـــة ، وقد يعنى أى تغيير فى نظره فقدان صفة الجودة ولذا لا بد وأن يقوم التغيير بعد دراســـة وافية للسوق ، ومن المتبع أن تصمم العبوات والفوارغ بحيث يمكن استخدامها فى الحاجيات المنزلية ٠

وهنا تتضح أهمية بحوث التسويق ، ويخيل الى أنه من الممكن أيضـــا احداث الكثير من الوفورات لو حدث نوع من التفكك الصناعى وذلك بأن تترك

(١) راجع كتابى عن اقتصاديات مصر ص ٢٤٨ ٠ والمقصود بالمصنع الكبير هو التعريف الذى اعطته له مصلحة الاحصاء اى المصنع الذى يزيـدانتاجه السنوى عن ١٠٠٠ جنيه واستخدام هذا الرقم للدلالة على كبر حجم المصنع مضلل دون شك .

الصناعات الرئيسية عمل الغلاف ولوازم التعبئة لشركات متخصصة تقوم لهذا الغرض فقط بدلا من انتاجها بنفسها والحالة الاخيرة هى السائدة الان فى معظم المصانع الكبرى للصناعات سالفة الذكر ٠

٦ ـ استخدام منتجات نهائية لصناعات لا تتمتع بالكفاية كمادة خام
Inefficiently run material industries

فبعض الصناعات نتيجة لتحريم الموارد مضطرة الى استخدام منتجات صناعات محلية لا تتمتع بالكفاية اطلاقا ٠ فالمنتج النهائى الغالى التكاليف لسوء الكفاية فى صناعة ما قد يكون المادة الخام الاساسية لصناعة أخرى وهذا يؤدى بلا شك الى ارتفاع نفقة المادة الخام بالنسبة الى تكاليف الانتاج فى هذه الصناعات ٠

وأحسن مثال نسوقه من واقع الحياة المصرية هو صناعة الحلوى والشكولاتة اذ هما أكبر مستهلكتين لانتاج صناعة السكر فى مصر ، فغالبا ما يزيد استهلاكهما عن ٣٠ ٪ من انتاج السكر ، وحيث أن استيراد السكر ممنوع اذ تتمتع هذه الصناعة باحتكار كامل ، فان على صناعة الحلوى وصناعة الشيكولاتة أن تتحملا كافة مساوىء هذه الصناعة ، والتى تتمثل فى ارتفاع سعر السكر المنتج محليا مقارنا بسعر الاستيراد للسكر من الخارج ، وكثيرا ما كان السعر المحلى للسكر أكثر من ضعفين للسكر المستورد ٠

المبحث السابع

العمل

دراسة العمل يمكن تقسيمها الى قسمين متسعين اذ يمكن تقسيم كل الى أقسام فرعية أخرى ٠ أما القسمان فهما :

١ ـ التنظيم والادارة ٠

٢ ـ العمال

التنظيم والادارة

ان من أكبر العقبات التى تواجهها الدول المتخلفة ان هى أقدمت على التصنيع هى عدم وجود الكفاية التنظيمية والادارية بالكميات المطلوبة ، فهناك نقص كبير فى التنظيم والادارة المدربة الملمة بالصناعة ٠ وبالرغم من أن الدول المتقدمة لا تعانى من هذا النقص الا أن الحكومات بها تحاول جهد الطاقة توفير الكفايات التنظيمية والادارية بل وتساعد المنظم الفردى على أن يرتاد الصناعة

بما تقدمه له من مساعدات وبحوث فنية كما يحدث فى أمريكا وفى انجلترا فى مناطق التعمير والانشاء Development Areas بل وأحيانا تقوم الحكومة بالمشروع أن تأكدت من صلاحيته ولم يحاول المنظم الكفء تحمل الاخطار ٠

والمنظم فى مصر غالبا ما يجهل الكثير من المعلومات الفنية عن الصناعة ، فهو قد لا يلم بمدى مناسبة الخامات المحلية للتصنيع وقد يجهل ظروف السوق وقد يجهل الكثير من المسائل الفنية الاخرى الخاصة بالالات وكيفية استخدامها استخداما اقتصاديا ٠٠ الخ ٠ فمصر ينقصها المهندسون الاكفاء والمنظمون القادرون ، والمديرون ذوو المواهب الذين يحسنون اختيار الموقع وانتخاب العمال والاتصال بالافراد ٠

ومصر لا تفتقر الى عنصر التنظيم من حيث النوع والكم فحسب ، ولكنها تعانى من وجود طبقة من المنظمين والمديرين غير الاكفاء احتكرت الصناعة وفرضت نفسها عليها ، وتقاضت مرتبات ضخمة فرضت عليها عبئا ضخما يتمثل فى ارتفاع نسبة المرتبات لدرجة أن المرتبات بلغت فى بعض الصناعات نسبة أعلى من أجور العمال أنفسهم ، ولا يمكن الاقتناع بأن ضخامة هذه المرتبات انما تتكافأ مع انتاجيتهم الحدية ٠ وهذا العبء أكبر مما يتصور اذ أن المرتبات فى حكم المصروفات الثابتة بينما الطاقة الانتاجية المستغلة فى المشروعات تتراوح بين ٨٠ و٥٠ ٪ ، فاذا كان الاقطاع قد ساد الزراعة فى الماضى فان الصناعة قد سادها الاقطاع أيضا ٠ ففى بحث قام به المؤلف فى عام ١٩٥٠ وضح من العينة التى أخذناها والتى تمثل ٥٣٤ مصنعا من المصانع التى اعتبرها احصاء ١٩٤٧ كبيرة وتمثل ١٠ صناعات هامة ، اتضح أن تكلفة الادارة تكون نسبة هامة من تكلفة الاجور ، كما يتضح من الجدول التالى حيث تراوحت هذه النسب بين ٦ر٤ ٪ و٣٦ر٢ ٪ فى عام ١٩٥٠ ٠

وهذه الارقام تؤيد بصفة عامة أن ما يحصل عليه المديرون فى الصناعة المصرية بوجه عام أكثر مما يجب ٠ فبعض المديرين وصلت مرتبات الواحد منهم ١٣٢ر٠٠٠ جنيه فى العام ، وقد كان أجر الادارة مرتفعا أيضا فى احصاء ١٩٤٤(١) ويعزى السبب فى ارتفاع أجر الادارة فى مصر بالرغم من عدم كفاية المديرين الى الاسباب التالية :

أ) احتكار فئة قليلة مراكز الادارة ـ فقبل صدور قانون الشركات لعام ١٩٤٧ احتكرت طائفة من الرأسماليين والاقطاعيين وذوى النفوذ مراكز الصدارة ٠ وقد يكون المثل الفريد الذى لم يحدث فى أى بلد آخر لا تزال

(١) راجع تحليلنا للعينة الخاصة باحصاء ١٩٤٤ الواردة نتائجها بالجدول رقم ٤٤ من كتابى اقتصاديات مصر

الصناعة تحبو فيه ـ هو أن يجمع شخص واحد بين رئاسة مجلس الادارة أو عضوية مجلس الادارة المنتدب أو عضوية مجلس الادارة لعدد يبلغ ٤١ شركة ، ثلاثة منها يزيد رأس مالها عن المليون جنيه ، وستة رأس مالها ٥٠٠ر٠٠٠ ، وآخر كان رئيس مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتدب أو عضو مجلس الادارة فى ٢٦ شركة مساهمة بالاضافة الى عمله الخاص · وهناك حالات أخرى ولو أنها على نطاق أضيق · والمثل الوحيد الذى يقارب ما هو حادث فى مصر هو المستر أرثر رانك فى صناعة السينما ، مع فارق هام وهو أن المستر رانك تقتصر عضويته على شركات متخصصة فى صناعة السينما فقط ، ولذا يمكن الافادة من خبرته ، أما فى مصر فالمدير يدعى الكفاية فى صناعة غزل ونسج القطن وصناعة السينما والصدف والزراير وصيد الاسماك وحفظ الاغذية ··· الخ · ولا يمكن للعقل أن يتصور أن مثل هذه الادارة تتمتع بالكفاية ، اذ أن العقل البشرى لا يمتلك الطاقة والوقت الكافيين للاشتراك فى ادارة هذا العدد من الشركات التى تتطلب ألوانا من الخبرة والدراية · فأصبح المحيط الصناعى ـ والحالة هذه ـ يسوده الاقطاع كالمحيط الزراعى سواء بسواء ·

تكلفة الادارة كنسبة من نفقة العمل(١)

الصناعة	عدد المنشآت التى اخذت فى العينة	وزن العينة الى الصناعة عموما	تكلفة الادارة كنسبة مئوية	
			عام ١٩٤٤	عام ١٩٤٧
الاسمنت ··· ··· ··· ··· ···	٢	٩٨	٢٢ر٢	١٢ر١
الزجاج ··· ··· ··· ··· ···	٣٨	٦٠	١٤ر٩	١٦ر٠
السكر ··· ··· ··· ··· ···	٦	٩٩	٦ر٧	٥ر٤
حفظ اللحوم ··· ··· ··· ···	١٥	٨٠	٢٢ر٣	٢٣ر٤
الصناعات الكيماوية ··· ···	١٦٠	٦٢	١٣ر٢	١٤ر٧
الغزل والنسيج ··· ··· ···	١٨٠	٦٥	٦ر٧	١١ر٩
الاحذية ··· ··· ··· ···	٦٠	٨٤	١١ر٠	١٠ر٠
الورق ومنتجاته ··· ··· ···	٨	٩٥	١٢ر٤	١٣ر٠
الشيكولاته ··· ··· ··· ···	٥	٩٧	٢٧ر٦	٣٥ر٤
التريكو والعقادة ··· ··· ···	٦٠	٦٣	١١ر٩	١٥ر٠
المجموع ··· ··· ··· ···	٦٣٤			

ان من أهم مظاهر التنظيم الصناعى الحديث فى الدول الاجنبية وفى نظام الشركات المساهمة بنوع خاص ، هو الفصل بين الادارة والملكية ، أما فى مصر

(١) راجع كتابنا «اقتصاديات مصر» مستخرج من الجدولين رقم ٤٤ ، ٤٥

فهناك من يملك الاسهم ويتولى الادارة ، بصرف النظر عن الكفاية • فثمة فريق كل همه الاكتتاب فى تكوين الشركات ثم بعد مضى فترة من الزمن وبعد أن يضمن كراسى الادارة يبيع الغالبية من أسهمه ، ويستخدم الحصيلة فى الاكتتاب فى شركة جديدة وهكذا •

وهذا هو السبب فى أن أسماء أعضاء مجالس ادارة الشركات الصناعية تتكرر بشكل يسترعى النظر • ولم يحل قانون الشركات لعام ١٩٤٧ دون ذلك بالرغم من أنه قد قصد به الحد من درجة تركز الادارة فى أيدى نفر قليل • فالقانون ينص على أنه لا يجوز لشخص أن يجمع بين عضوية مجلس الادارة المنتدب لاكثر من شركتين أو أن يكون أحد أعضاء مجلس الادارة فى أكثر من عشر شركات ، ولكن الغرامة التى فرضها القانون كانت بسيطة ، ولذلك لم يعبأ به المديرون •

وفى تعديل قانون الشركات الصادر بموجب القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ حظرت المادة ٢٩ الجمع بين عضوية مجالس ادارة أكثر من شركات ست ، كما حظرت المادة ٣١ الجمع بين صفة العضو المنتدب للادارة فى أكثر من شركتين• كما لا يجوز أن تزيد المبالغ المدفوعة لعضو مجلس الادارة عن ٦٠٠ جنيها سنويا ، وبذلك حد القانون من درجة تركز الادارة فى أيدى قليلة •

ب) الرغبة فى وضع أسماء ذات ألقاب ظنا من الشركات بأن وجود أصحاب الالقاب يغرى المساهمين ويجعلهم يثقون بالمنشآت الصناعية • أما وقد ألغيت هذه الالقاب فيجب أن تعمل الصناعة على تطهير نفسها من ذلك وتعهد الى مديرين من طراز آخر يجيد فن الادارة •

جـ) كما أن المحسوبية التى تأخذ مكانها على نطاق واسع فى الصناعة المصرية تضيف الكثير الى عبء تكاليف الادارة • فالادارة فى مصر حتى اللحظة الراهنة يبدو أنها حرفة لا تتطلب مؤهلات ومواهب خاصة •

وقد سبق أن ذكرت أنه لا يكفى الحد من عدد الشركات التى يجوز الجمع بين عضويتها ، ولكن فى اعتقادى أنه يجب وضع حد أقصى لجملة المكافآت التى يحصل عليها عضو مجلس الادارة المنتدب ، واقترحت أن يكون هذا الحد ٤٠٠٠ أربعة آلاف جنيه فى السنة •

وبذلك نتمشى مع أهداف العهد الجديد الذى يسعى لتقليل التفاوت فى الدخل بين الطبقات • كما أن هناك اقتراحا آخر وهو عدم دفع مرتبات سنوية ثابتة لاعضاء مجالس الادارة وانما يكون الدفع فقط عن عدد الجلسات التى يحضرونها ويساهمون فيها فعلا بجهود لها قيمتها أو تحدد تسعيرة لهذه

المكافآت حتى لا تكون الاخيرة مجحفة بحقوق المستثمرين ويكون للجمعية العمومية حق تقدير هذه التسعيرة بحيث تراعى ظروف كل منشأة على حدة ٠

وقد صدر تعديل لقانون الشركات فى أغسطس ١٩٥٨ وبمقتضى هذا القانون قصرت وظيفة العضو المنتدب على شركة واحدة وعضوية مجلس الادارة على شركتين ٠ كما فرضت ضريبة اضافية على مرتبات أعضاء مجالس الادارة ٠

ونصيب الكتبة والمحاسبين من نفقة العمل مرتفع فى كثير من الصناعات٠ فقد تراوحت نسبة ما يحصلون عليه من نفقة العمل الكلية بين ٨ر٥ ٪ فى صناعة الأحذية وبين ٣٦ ٪ فى صناعة الشيكولاتة وذلك من دراسة العينة التى أخذناها عن عام ١٩٤٤ وكانت النسب ٥ر٦ ٪ فى صناعة الاحذية و ٨ر٢٣ ٪ فى الصناعات الكيماوية وذلك من واقع العينة التى أخذت فى سنة ١٩٤٧ ٠ وتراوحت النسب بين ٣ر٦ ٪ و ٥ر٢٤ ٪ فى سنة ١٩٥٠ ٠ والجدول التالى يوضح هذه النسب :

الصناعة	نصيب الاعمال الكتابية من نفقة العمل		
	عينة ١٩٤٤	عينة ١٩٤٧	عينة ١٩٥٠
	٪	٪	٪
الاسمنت	١ر٢٠	٦ر١٧	٢ر٢٠
الزجاج	٠ر٧	٢ر٨	١ر٩
السكر	٥ر١٨	٥ر١٨	٢ر١٨
حفظ اللحوم	٠ر٣٠	٦ر١٤	٨ر١٨
الصناعات الكيماوية	٧ر١٨	٨ر٢٣	٢ر٢٢
الغزل والنسج	٣ر١٢	٤ر٨	٤ر٩
الاحذية	٨ر٥	٥ر٦	٣ر٦
الورق ومنتجاته	١ر٨	٦ر١٢	٢ر١٢
الشيكولاته	٠ر٣٦	١ر١٨	٠ر٢٤
التريكو والعقادة	٣ر١٩	٦ر١٦	٣ر١٧

حقا قد تؤدى طبيعة الطلب على بعض الصناعات الى زيادة الاعمال الكتابية كما هى الحال فى الصناعات التى تعمل وفقا لمواصفات معينة ولا تقوم بانتاج سلعة متجانسة موحدة كما يزداد العمل الكتابى فى حالة المصانع التى تقبل الطلبات الصغيرة ٠

ولكن السبب الرئيسى لارتفاع هذه النسبة فى بعض الصناعات انما يعزى الى زيادة عدد الموظفين عن حاجة العمل Overstaffing نتيجة للمحاباة والمحسوبية ٠ وفى بعض الحالات كان السبب هو فشل المشروعات فى معرفة الحجم الاقتصادى اللازم من الموظفين ٠

وبمقارنة الصناعات فى مصر مع الصناعات المماثلة فى بريطانيا يتضح صحة ما ذهبنا اليه ، فنسبة عدد الموظفين الاداريين والفنيين والكتبة الى القوة العاملة كلها المستخدمة فى الصناعة أعلى منها فى مصر عن بريطانيا كقاعدة عامة وبخاصة فى صناعات النسيج والجلود والسكر ومواد البناء اذ بلغت النسب فى مصر ١٩ر٩ ٪ و٢٠ ٪ و٢٢ر٢ ٪ و٢١ر١ ٪ على التوالى بينما كانت النسب فى بريطانيا هى ٦ر٣ ٪ ، ١٠ ٪ ، ١١ر٧ ٪ ، ٨ر٤ ٪ على الترتيب ، كما يتضح من الجدول التالى :

واذا ما أردنا خفض تكاليف الادارة فى الصناعة المصرية ومواجهة المواقف العصيبة فى عصر التقدم العلمى الكاسح ، فعلى الصناعة أن تعمل على اجتذاب المنظمين والمديرين ذوى المواهب والكفاية الذين يتمتعون بالدراسة والمؤهلات النظرية والفنية والممتازة لعلوم الادارة الحديثة ، كما يجب أن نكون جيلا جديدا من المنظمين والمديرين وذلك بتمرين طبقة جديدة من الشبان الاكفاء ذوى الخلق والذكاء والالمام بنظريات الادارة الحديثة . كما يجب أن نمنحهم فرصة التمرين العملى الكافى وبعض هذه المقومات قد يتسنى تعلمها فى المدارس الفنية أو الجامعات ولكن الكثير يتوقف على الخبرة والتجارب والشخصية وقوة الحكم .

ومن المؤسف أن نظام التعليم الحالى ولا سيما فى الجامعات المصرية أخفق حتى الآن فى اخراج طبقة من المديرين الفنيين الاكفاء الملمين بقواعد الادارة . كما أن معهد الادارة الذى قام أخيرا فى مصر قد فشل فى تكوين هذه الطبقة اذ كل مهمته حشد عينات من المعلومات غير المنسقة فى عقول الطلاب دون هدف أو رابط .

وانى أقترح قيام معهد عال جديد لدراسة فن الادارة على غرار معهد الادارة فى الولايات المتحدة كمعهد هارفارد أو كمعهد الادارة بلندن Institute of Management ومعهد مديرى البيع بانجلترا Incorporated Sales Managers Association.

ويجب أن تفسح هذه المعاهد المجال أمام الاشخاص الذين يحتلون مناصب فى الحياة العملية تؤهلهم للادارة حتى اذا لم يكونوا حاصلين على شهادة جامعية بشرط أن يجتازوا امتحانا للقبول ، هذا طبعا الى جانب خريجى كليات التجارة والهندسة والزراعة .

كما نهيب بالحكومة أن توالى وتزيد اهتمامها بالبعثات الى الخارج لما لها من فائدة محققة فى هذه الناحية .

جدول يوضح توزيع القوة العاملة فى كل من مصر وانجلترا

الصناعة	مصر (٢)			انجلترا (١)		
	نسبة العمال الى اجمالى القوة العاملة فى الصناعة	نسبة الموظفين الاداريين والفنيين والكتابيين الى اجمالى القوة العاملة	المجموع	نسبة العمال الى اجمالى القوة العاملة فى الصناعة	نسبة الموظفين الاداريين والفنيين والكتابيين الى اجمالى القوة العاملة	المجموع
الغزل والنسيج	٨٠ر١	١٩ر٩	١٠٠	٩٣ر٧	٦ر٣	١٠٠
المصنوعات الجلدية	٨٠ر٠	٢٠ر٠	١٠٠	٩٠ر٠	١٠ر٠	١٠٠
اللحوم المحفوظة	٧٤ر١	٢٥ر٩	١٠٠	٨٠ر٠	٢٠ر٠	١٠٠
السكر	٧٧ر٨	٢٢ر٢	١٠٠	٨٨ر٣	١١ر٧	١٠٠
الورق	٧٨ر٦	٢٢ر٤	١٠٠	٨٢ر٢	١٧ر٨	١٠٠
مواد البناء	٧٨ر٩	٢١ر١	١٠٠	٩١ر٦	٨ر٤	١٠٠
المواد الكيماوية	٨٤ر٦	١٥ر٤	١٠٠	٧٤ر١	٢٥ر٩	١٠٠
الملابس	٨٥ر٧	١٤ر٤	١٠٠	٩٠ر٢	٩ر٨	١٠٠
الصناعة عموما	٨٤ر٥	١٥ر٥	١٠٠	٨٦ر٨	١٣ر٢	١٠٠

(٢) محسوبة من واقع احصاء الانتاج الصناعى ١٩٤٤ . الجدول الثانى صفحة ١٢ ـ ١٥ ما عدا صناعتى السكر واللحوم المحفوظة فهما تدخلان فى مجموعة المواد الغذائية ولذا اخذت البيانات الخاصة بهما من واقع الاستمارات نفسها .

(ب) العمـــــال

أما فيما يختص بالعمال فالمشكلة تنقسم الى قسمين رئيسيين :

ا) نقص المهارة والكفاية ٠

ب) انتاجية العمـــال ٠

أ) نقص المهـــارة :

غير خاف علينا أن العامل المصرى بصفة عامة تعوزه المهارة ٠ وعلاج هذا النقص هو التدريب ٠ والتدريب فى حد ذاته ينقسم الى ثلاثة أنواع قد يكون فى المدارس الفنية ، وقد يكون داخل المهنة ، ونتيجة للاحتراف ، وقد يقوم بكفالته المصنع اذ قد تتطلب الصناعة لونا من الخبرة المتخصصة ٠

فالمدارس الفنية والاحتراف المهنى يؤهلان للاحتراف بالاعمال التى تتطلبها الصناعات بصفة عامة ٠ وقد يستدعى التمرين استخدام الخامات مما يعتبر تبديدا كبيرا كما هى الحال فى صناعة النسيج ، وعلى هذا تصبح عبئا ثقيـــلا على النفقات ويقل هذا العبء اذا ما كان توطن المصنع فى مركز هام لهـــذه الصناعة اذا يمكن للادارة أن تستأجر العمال من بين تلك المجموعة المدربة ، أو على أية حال يمكن توزيع نفقة التدريب على فترة طويلة من السنوات ، ولهـذه المشكلة أهمية خاصة للدول المقبلة على التصنيع ، اذ أن التصنيع بالنســبة لهذه الدولة انما يعنى انشاء مصنع أو مصنعين فى مجموعة من الصناعات ٠٠ وغالبا ما يتعلق هذا التصنيع بالصناعات الخفيفة، وهذه لا بد للعامل من أن يتعلم دقائقها فى المصنع ذاته وليس فى المدارس الفنية ٠ وقد يكون من العدالة أن تساهم الحكومة فى نفقات التدريب فى المصانع ولا سيما اذا كانت الاعـــداد التى تتولى المصانع تدريبها كبيرة ، مما يبرر قيام مدرسة خاصة بالاتهـــا ومدربيهـــا ٠

ومن المسائل التى هى مبعث ومثار الشكوى دائما فى الدول المتخلفة عدم وجود طبقة من رؤساء ومقدمى العمال ٠ فبينما يتسنى ايجاد المهندسين الاكفاء وطبقة العمال العاديين فانه يصعب الحصول على طبقة رؤساء العمال بالكميات اللازمة ٠ وغير خاف أن الادارة فى المصنع الحديث لم تعد بعد قاصرة عـــلى المديرين المسئولين عن توجيه سياسة المشروع ، بل يجب أن تنفذ للاعماق ٠ فالقرارات الكثيرة التى تؤثر فى الكفاية (وبالتالى الربح) انما تتخذ عند كل مستوى من مستويات تنظيم المشروع ٠

فالادارة الحقيقية انما تشـــمل القرارات التى تتخذها كل طبقـــة من الطبقات ، فالمهندس ومساعد المهندس ، ورئيس العمل ، كل منهم اخصـــائى

فى فرعه ، ومن صميم عمله اصدار القرارات فى محيط مسئولتيه ، وجميع هذه القرارات تؤثر فى الكفاية الانتاجية للمصنع • فكل قرار يجب أن يكون مبنيا على علم تام بالسياسة الاقتصادية السليمة • ومن الملاحظ فى مصر أن نسبة كبيرة من طائفة المهندسين ومساعديهم يفضلون الجلوس الى مكاتبهم ويكتفون بالمرور على العمال ، مع أن الاوضاع السليمة تقضى بوجودهم داخل المصنع وسط العمال ، كما هو المشاهد فى جميع البلاد العريقة فى الصناعة • ان قيام طبقة مثقفة تثقيفا عاليا فى الناحية الفنية للقيام بمهام مقدمى العمال Foremen من أهم الاشياء السريعة اللازمة لحركة التصنيع المصرية •

ب) انتاجية العمال

بلغت نفقة العمل فى الصناعة المصرية عموما ٦ر١٢ ٪ فى احصاء ١٩٤٤ و١٣ ٪ فى احصاء ١٩٤٧ ، ٢ر١٣ ٪ فى احصاء ١٩٥٠ • ونفقة الاجور تكون الجزء الاكبر من هذه النفقة ، والمعتقد أنه يمكن خفض هذه التكلفة كثيرا عن مستواها الحالى اذا ما رفعنا الكفاية الانتاجية للعمال • ولكى يتسنى لنا معرفة امكانية رفع الكفاية الانتاجية لا بد لنا من دراستها ومقارنتها بالدول الاخرى ومعرفة الاسباب التى أدت الى تخلفنا فى هذا المضمار وهل انخفاض هذه الانتاجية مسألة تتصف بالدوام أم هى مسألة عارضة ، ويمكن التغلب عليها •

ان هناك طريقتين لقياس انتاجية العامل فى الصناعات المختلفة • الاولى وتقيس انتاج العامل فى شكل وحدات كمية من السلع المنتجة ، والثانية تقاس على أساس قيمة الانتاج للعامل الواحد • ومقارنة كفاية العمال على أساس الوحدات الكمية المنتجة للعامل الواحد فى الصناعات المختلفة تشتمل على الكثير من المصاعب التى قد لا يمكن تذليلها والسبب فى ذلك يرجع الى اختلاف الصناعات المكونة للمجموعة الواحدة فى احصاء الانتاج فى دولة عنها فى دولة أخرى ، وحتى لو كان التكوين واحدا فهى تختلف من حيث شكل السلعة ونوعها لو تماثلت فى الاسم • وعدم تجانس المنتجات لا يمكن التغلب عليه كلية حتى عند اختيار وحدة عيارية Standard unit • وفى مصر لا يمكن استخدام هذا المقياس لعدم جمع البيانات التى تمكن من ذلك •

أما الطريقة الثانية فهى مرضية كل الرضا وقد وجد الدكتور Rostas (١) عند قيامه بأبحاثه عن الانتاجية فى انجلترا وألمانيا والولايات المتحدة أن نتائج احدى الطريقتين تؤيد الاخرى ولذلك فقد طرقت هذه الوسيلة للقياس مستعينا بأبحاث الدكتور روستاس •

---

(1) L. Rostas: Industrial Production, Productivity and Distribution in Britain, Germany and United States. The Economic Journal April 1943.

جـــــدول يوضح التغيير الذى طرأ على صافى قيمة الانتاج عن العـــامل فى الفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٥٢

الصناعة	صافى قيمة الانتاج عن العامل بالجنيه المصرى					صافى قيمة الانتاج عن العامل المصرى مقومة باسعار ١٩٣٩ (٢)				
	١٩٤٤	١٩٤٧	١٩٥٠	١٩٥٢ (١)	١٩٥٤	١٩٤٤	١٩٤٧	١٩٥٠	١٩٥٢ (٢)	١٩٥٤
الغزل والنسج	١١٥	٢٠٦	٢٦٩	٣٩٠	٢٨٥	٣٧	٦٨	٧٨	١٠٥	٩٨
الصناعات الغذائية ...	٢٤٢	١٨٠	٢٨٧	٢٠٨	٣١٦	٧٨	٥٩	٨٣	٥٦	٦٣
الورق ومنتجاته	٢٠١	١٢٨	١٤٧	٢٠٠	٢٠٠	٦٥	٤٢	٤٣	٥٤	٥٥
المصنوعات الجلدية ...	١٣٠	١٧٠	٢١٣	٣٢٣	٢٣٤	٤٢	٥٦	٦٢	٦٢	٦١
الصناعات الكيماوية ...	٢٠٥	١٦٧	٤٢٧	٤٥٨	٥٩٤	٦٦	٥٥	١٢٤	١٥٨	١٦٠
الملابس الجاهزة والاحذية	١٨٢	٣٦٠	١٧٨	٢٢٦	٢٧٠	٥٦	١١٨	٥٢	٧١	٧٦
استخراج الاحجار ...	٨٢	٢٤٦	٩٣	+ (٣)	١٢٥	٢٦	٨١	٢٧	+	٩٢
الزجاج	٩٧	٩٥	١٩٨	+	+	٣١	٣١	٥٨	+	+
اللحوم	٢٨٠	٣٠٦	٤٨٣	+	+	٩٠	١٠٠	١٤٠	+	+
الالبان	٢١٠	٢٣١	٢٥١	+	+	٦٤	٧٦	٧٣	+	+
الاسمنت	٣١١	٢٤٥	٤٤٢	+	+	١٠٠	٨١	١٢٩	+	+
جميع الصناعات	١٦٥	٢١٥	٢٧٩	٣٠٤	٣٣١	٥٣	٧٠	٨١	٨٢	٨٣

(١) البيانات الخاصة بسنة ١٩٥٢و١٩٥٤ ، تمثل المصانع التى تستخدم أكثر من ١٠ عمال فقط وعلى ذلك فجزء من الارتفاع فى صافى قيمة الانتاج بصفة عامة فى ١٩٥٢ و١٩٥٤ عن ١٩٥٠ يمكن ارجاعه لاستبعاد المصانع الصغيرة الاقل كفاية .

(٢) صافى قيمة الانتاج المعدلة أو المقومة بأسعار ١٩٣٩ حصلنا عليها بالقسمة على المتوسط السنوى للرقم القياسى لاسعار الجملة فى السنوات أى على ٣١١ و٣٠٤ و٣٤٤ و٣٧٢ للسنوات ١٩٤٤و١٩٤٧ و١٩٥٠ و١٩٥٢ و١٩٥٤ على التوالى .

(٣) هذه العلامة معناها ان البيانات الاولية المنشورة لا تمكن من استخراج الارقام لهذه الصناعات وأحيانا يكون هذا راجعا لضم بعض الصناعات الى بعضها ، فمثلا ضم الاسمنت والطوب والزجاج معافى احصاء ١٩٥٢ .

وقد قام المؤلف بأول بحث فى مصر لقياس انتاجية العامل فى الصناعة المصرية عموما وفى عشر من الصناعات الهامة نشر فى مجلة مصر المعاصرة فى عدد مايو ـ يونيو ١٩٥٠(١) وتابع هذه الدراسة أخيرا فى عام ١٩٥٦ ونشر مقالا آخر (٢) يوضح التطور فى الكفاية فى الحقبة الاخيرة • والجدول السابق يوضح خلاصة لما وصلنا اليه من أرقام فى كلا البحثين •

ويتضح من الجدول السابق أن صافى قيمة الانتاج فى الصناعات عموما كان فى ارتفاع مستمر ، فقد زادت قيمته من ١٦٥ جنيها الى ٣٠٤ جنيها مصريا فى ١٩٥٢ ، ٣٣١ فى ١٩٥٤ • ولم تكن هذه الزيادة ظاهرية محضة ، أى راجعة الى ارتفاع مستويات الاسعار ، وانما كانت زيادة حقيقية اذ كما يتضح من الجدول زاد صافى قيمة انتاج العامل من ٥٣ جنيها الى ٧٢ جنيها فى ١٩٥٢ حينما كانت الاسعار فى ١٩٥٤ مقومة جميعها بمستوى أسعار ١٩٣٩ : ١٠٠ ويتضح أن نسب الزيادة كانت ٣٢ ٪ ، ٥٢ ٪ و ٥٣ ٪ و ٥٣ ٪ فى سنوات ٤٧ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ١٩٥٤ على التوالى وذلك عنها فى ١٩٤٤ •

وهذه ظاهرة طيبة دون شك ولها دلالتها اذ توضح زيادة كفاية الصناعة بوجه عام فى مصر • كما توضح أن الوعى الاقتصادى قد اتجه نحو الاخذ بالاساليب التى تحقق رفع الكفاية الانتاجية •

وقد كان التفاوت فى صافى قيمة الانتاج من صناعة لاخرى كبيرا ، فبينما يزيد صافى قيمة الانتاج عن المتوسط العام للصناعة فى الصناعات الغذائية والكيماوية والملابس الجاهزة واللحوم المحفوظة والالبان والاسمنت يقل عن المتوسط فى صناعات الغزل والنسج والورق ومنتجاته والمصنوعات الجلدية واستخراج الاحجار والزجاج وذلك عن عام ١٩٤٤ • وفى احصاء ١٩٤٧ تزيد صافى قيمة الانتاج للصناعات التالية عن المتوسط وهى الاسمنت والالبان ومنتجاتها ، واللحوم المحفوظة واستخراج الاحجار والملابس الجاهزة • وفى ١٩٥٠ تزيد صافى قيمة الانتاج عن المتوسط العام للصناعة بأكملها فى الصناعات الغذائية والكيماوية واللحوم المحفوظة والاسمنت • وفى عام ١٩٥٢ كان صافى قيمة انتاج العامل فى صناعة الغزل والنسج وكذلك فى الصناعات الكيماوية أعلى بكثير من المتوسط لجميع الصناعات ، وهكذا •

ولو أخذنا الصناعات الفردية وتتبعنا مدى التطور الحقيقى فى كفايتها لوضح لنا أن بعض الصناعات تسير بخطى سريعة نحو التقدم والكفاية • وأبرز الامثلة فى هذا الصدد صناعة الغزل والنسج اذ ارتفع فيها مستوى الكفاية الانتاجية الحقيقية مقيسا بصافى قيمة الانتاج الحقيقى عن العامل من ٣٧ جنيها

(1) Dr. Gamal Eldin Said: Productiutiy of labour in Egyptian Industry, L'Egypte Contemporaine Mai-June 1950 p. 493-505.

(٢) النشرة الاقتصادية لبنك مصر . العدد الاول ـ راجع المقال الخاص بدراسة وتحليل لكفاية الصناعات المصرية •

فى ١٩٤٤ الى ١٠٥ جنيها فى ١٩٥٢ أى أن الزيادة فى الكفاية بلغت حوالى ١٨١ ٪ عن مستويات ١٩٤٤ أى زادت بحوالى ضعفين · ولعل هذا راجع دون شك الى استخدام آلات انتاجية أكثر كفاية ، والى التجديدات التى قامت بها هذه الصناعة فى مصر ولا سيما الشركات الكبرى والى الخدمات الهامة كالمساكن والتغذية التى تقدمها لعمالها وتنعكس فى رفع كفايتهم · ولقد أوضحت الصناعات الكيماوية نفس الاتجاه اذ بلغت الزيادة فى صافى قيمة الانتاج الحقيقية (المعدلة) عن العامل فى ١٩٥٢ عن مستويات ١٩٤٤ حوالى ١٤٠ ٪ ، وقد حققت أيضا صناعة الاسمنت واللحوم المحفوظة والزجاج ارتفاعا ملحوظا فى كفايتها الانتاجية ·

وقد كان تدهور الكفاية الانتاجية للعامل واضحا فى الصناعات الغذائية والورق ومنتجاته ·

وقد كانت هذه الكفاية أقرب الى الثبات أو الزيادة الطفيفة فى الصناعات الجلدية (وان بدا تحسن يذكر فى سنتى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢) والملابس الجاهزة واستخراج الاحجار وصناعة الالبان ·

ولعلنا نتساءل أين موقف هذه الارقام المعبرة عن الكفاية الانتاجية فى مصر من الدول الصناعية الكبرى ·

حقا قد تسجل الصناعة المصرية تقدما وقد تسجل الصناعات ارتفاعا فى الكفاية من حقبة لاخرى ، ولكن العبرة بقرب هذه المستويات من مستويات الكفاية فى الخارج ·

لقد سبق أن قمت ببحث يوضح موقف(١) الصناعة المصرية من الصناعة فى أمريكا وانجلترا وألمانيا · وقد وضح من هذا البحث أن انتاجية العامل الحقيقية فى الولايات المتحدة تعادل ١٠ر٥ مرة انتاجية العامل فى مصر ، وهى فى ألمانيا ٥ر٢٥ مرة وفى انجلترا خمسة أمثال انتاجية العامل فى مصر وذلك عن عام ١٩٤٤ · وقد تغير الوضع فى ١٩٤٧ لارتفاع طفيف فى الكفاية فى الصناعة المصرية فصارت ٨ مرات ، ٤ مرات ، ٣ر٦ مرة قدر انتاجية العامل المصرى فى الولايات المتحدة وفى ألمانيا وانجلترا على التوالى ·

وواضح من هذه المقارنة مدى التفوق الكبير فى هذه الدول على الصناعة المصرية · ولا شك أن لهذه المقارنة دلالتها فهى ان دلت على شىء فانما تدل على مدى التخلف فى مصر عن الدول الصناعية · على أن هذا التخلف لا يجب أن يكون مقلقا لنا وانما كل ما يعنيه أن هناك امكانيات كبيرة للتقدم فى مصر والوصول بالصناعة الى المستويات التى حققتها الدول التى سبقت فى مضمار التصنيع ، والجدول التالى يوضح هذه المقارنات ·

---

(١) راجع المقال الخاص بانتاجية العامل فى مصر والسابق الاشارة اليه

جـــدول

يوضح قيمة الانتاج للعامل فى مصر والولايات المتحدة وألمانيا وانجلترا

الصناعة	انجلترا ١٩٣٥		المانيا ١٩٣٦		الولايات المتحدة ١٩٣٧		مصر ١٩٤٤ باسعار ١٩٣٧		مصر ١٩٤٧ باسعار ١٩٣٧	
	ج٠ك	الرقم القياسى	ج٠ك	الرقم القياسى	ج٠ك	الرقم القياسى	ج٠ك	الرقم القياسى	ج٠ك	الرقم القياسى
المواد الكيماوية ...	٦١٧	١٠٠	٦٥١	١٠٦	١١٤٥	١٨٦	٦٩ (١)	١١	٥٨ (١)	١٠
الغزل والنسج ...	١٥٩	١٠٠	٢٠٥	١٢٩	٣١٨	٢٠٠	٣٩	٢٥	٧٧	٤٩
الملابس	١٦٨	١٠٠	٢١٨	١٣٠	٣٥٦	٢١٢	٦١	٣٦	١٢١	٧٢
الجلود	٢٣٧	١٠٠	٢٧٠	١١٤	٤١٧	١٧٦	٤٥	١٩	٥٧	٢٤
استخراج الاحجار	٢٣٨	١٠٠	١٩٥	٨٢	٥٨٨	٢٤٧	٢٨	١٣	٨٤	٣٥
الورق ومنتجاته ...	٢٣٢	١٠٠	٢٦٠	٧٨	٨٦٧	٢٦١	٦٨	٢١	٤٤	١٣
المواد الغذائية ... ٠	٤٨٧	١٠٠	٤١٧	٨٦	٧٦٠	١٥٦	٨٢	١٧	٦٢	١٥
اجمالى الصناعة ...	٢٦٤	١٠٠	٢٩٤	١١١	٥٩٥	٢٢٥	٥٦	٢١	٧٤	٢٨

(١) قمنا أولا بتحويل صافى انتاج العامل لكل صناعة الى العملة الاسترلينية بواقع العلاقة الثابتة بين الجنيه المصرى والاسترلينى (٥ر٩٧) قرش اذ بالرغم من خروج مصر عن كتلة الاسترلينى فى يوليو سنة ١٩٤٧ الا أن أسعار الصرف بين القاهرة ولندن خلال عام ١٩٤٧ بأكمله ظلت تتذبذب حـول السعر الثابت ثم اتينا بقيمة صافى الانتاج فى سنة ١٩٣٧ وذلك بقصد استبعاد أثر تغيرات الاسعار حتى يتسنى أن تكون المقارنة صحيحة ٠

وواضح من الجدول أن بعض الصناعات فى مركز سيىء عن البعض الآخر • فالحالة أسوأ ما تكون فى صناعة المواد الكيماوية واستخراج الاحجار • ويعزى الفارق الكبير فى الكفاية فى هذه الصناعات الى ما تتطلبه هذه الصناعات من التنسيق لمواهب العامل وحسياته والى الاستعداد الخاص الذى تتطلبه مزاولة العمليات الكيماوية والميكانيكية • والان نتساءل عن أسباب انخفاض انتاجية العمال فى الصناعة والوسائل التى تؤدى الى رفعها •

أسباب انخفاض انتاجية العامل فى مصر :

١ ـ النظام الاجتماعى الاقتصادى : The Socio Economic Factor

فالنظام الاجتماعى الاقتصادى بتكوينه الحاضر هو أهم أسباب انخفاض انتاجية العامل فى مصر ، بل المصريين جميعا بصفة عامة • فسوء الحالة الصحية والتغذية وارتفاع كثافة السكن وارتفاع نسبة الجهل وان كانت من العوامل التى تسبب شقاء الانسان الا أنها تسبب ارتفاعا فى التكاليف فى الصناعة المصرية • فيذكر الدكتور الحفناوى (١) أن نصف سكان مصر مصاب بالانكلستوما ويرى أن هذا المرض يسبب خفض مقدرة الشخص الانتاجية بحوالى ٣٣ ٪ • وفى مصر وقتئذ عشرة ملايين مصاب بالبلهارسيا • ويقرر الدكتور محمد خليل عبد الخالق مكتشف علاج هذا المرض ـ أن هذا المرض اذا ما أصاب الاطفال فانه يعوق نموهم الجسمى والعقلى بينما يضعف المقدرة الانتاجية بين الكبار ويسبب ارتفاع نسبة الوفيات • ولقد كان انتشار هذا المرض احدى نتائج التوسع فى نظام الرى الدائم • ولو أمكن خفض نسبة المصابين بهذا المرض الى ما كانت عليه قبل نظام الرى الدائم لكان هذا أكبر كسب لمصر • و٩٥ ٪ من السكان مصابون بأمراض العيون • ومثل هذه الامراض لها أثرها الكبير على الحالة الجثمانية والنفسانية للعامل وبالتالى على حالة العمل •

ويتصل الفقر بسوء الحالة الصحية اتصالا وثيقا • فالفقر وسوء الحالة الصحية يخلقان حلقة لا نهائية • فتبعا للدكتور صدقى نجد أن ٨٠ ٪ (٢) من سكان القطر يعانون سوء التغذية ، وقد وجد أن ٩٠ ٪ من طلبة الجامعات الذين تطوعوا للتدريب العسكرى مصابون بسوء التغذية • وقد أثبت البحث الذى قامت به اللجنة القومية للتغذية وقوامه عينة مكونة من ٦٣٠ عائلة كل منها مكونة من ٤ر٢ أفراد فى المتوسط ان نسبة الهيموجلوبين فى الدم كانت تتراوح

---

(1) Dr. Hifnawy: Bulletin No. 8. p. 11 Journal of the Egyptian Institue London.

(١) مجلة الزراعة المصرية • عدد خاص لسنة ١٩٤٦ ص ١٠٥

بين ٥٠٪ ، ٦٠ ٪ (١) فى معظم الحالات وهى نسبة أقل كثيرا من النسبة العادية • وقد وجد أن العامل المصرى يستهلك ٢١٩٩ سعرا حراريا وهذا أقل مما يجب بكثير ، مما يجعل العمال فى مصر يعيشون دون حد الكفاف • وفى البحث الذى أجراه مجلس الخدمات أخيرا على ٧٣٩ أسرة أمكن تبويب نتائج ٤٩٣ أسرة منها اتضح أن ٥٣ ٪ من مجموع هذه الاسر يقل متوسط انفاق الفرد فيها عن خمسة جنيهات خلال فترة البحث أى خلال ثلاثة شهور أى بمعدل جنيه وستمائة وسبعة وستون مليما فى الشهر وأنه فى حوالى ٩٠ ٪ من هذه الاسر كان متوسط انفاق الفرد أقل من ١٠ جنيهات فى الثلاثة أشهر ، أى بمعدل يقل عن ٣ ١/٣ جنيه فى الشهر • واتضح من البحث أن المعدل الشائع لمتوسط ما ينفقه الفرد من هذه الاسرة يتراوح بين ١ ، ٢ جنيه شهريا (٢) •

ولو علمنا أن الفترة التى أخذت فى البحث فترة غير عادية اذ يدخل فيها شهر رمضان وفترة العيد ونحن نعلم مدى ما تتصف به من كثرة الانفاق لادركنا أن هذه الارقام أكبر من المتوسط اذا أخذ العام بأكمله ، ولادركنا تماما مدى الفقر الذى تعانيه البلاد بصفة عامة وأن الدخل النقدى لا يكفى لمواجهة مطالب الحياة البسيطة ، لقد سبق أن أثبتت مصلحة الاحصاء الثغرة الشاسعة بين نفقة المعيشة للعامل وبين جملة كسبه ، هذا علما بأنها لم تدخل فى النفقة الملابس أو الايجار أو بعض وسائل الراحة القليلة أو الوقاية الطبية ، فقد قدرت النفقة لعامل وزوجته وأربعة أولاد يعولهم بـ ٤٣٨ر٩ قرشا بينما اتضح أن جملة كسب العامل ٢٩٢ر٥ قرشا شهريا •

أما عن حالة السكن فهى ليست بأحسن من سابقتها • فجميع مساوىء كثافة السكن العالية وازدحامه التى يمكن تصورها قائمة فى مصر • فقد أوضح تعداد ١٩٤٧ أنه من بين عدد الاسر الموجودة فى مصر وقدرها ٤ر٠٢١ر٦٨١ : ٦٦٠ أسرة لا تسكن غرفا ، ١٠٢٤٧٢٦ تسكن غرفة واحدة ، ١٢٢٠١٢٢ تسكن غرفتين أو أن حوالى ٥٥ر٧ ٪ من الاسر لا تسكن غرف ، أو تسكن غرفة واحدة أو تسكن غرفتين • ولو أخذنا توزيع الاسر المكونة من خمسة أفراد وقدرها ٥٩٥٢٠٧ أسرة لاتضح لنا أن ٥٢ ٪ من هذه الاسر لا تسكن غرف أو تسكن غرفة واحدة أو تسكن غرفتين • هذا بينما نجد فى الدول المتقدمة أن حوالى ٧٠ ٪ من السكان يعيش الشخص الواحد فى غرفتين •

وفى المحلة الكبرى أحد المراكز الصناعية الهامة بلغت مشكلة السكن حدا لا يوصف خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، اذ أن الغرفة الواحدة كانت

---

(1) Dr. M.R. Barakat: Some aspects of the problem of nutrition in Egypt. An article published in the Journal of Tropical Medicine and Hygiene. May 1947, vol. 50 p. 1.

(٢) بحث ميزانية الاسرة عام ١٩٥٥ ، مطبوعات المجلس الدائم للخدمات العامة لجنة الاحصاء

تستخدم لمبيت من ثمانية أشخاص الى عشرين شخصا وذلك على مناوبات ليلا ونهارا • وازاء هذه الحالة المحزنة قامت شركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى ببناء أكبر مدينة للعمال فى الشرق كله • وقد أدهش هـذا المشروع دوائر صناعة الغزل والنسج فى لانكشير (١) • فهذه المدينة تتسع لـ ٢٥٫٠٠٠ عامل وأسرهم ، فمدينة العمال بها مستشفياتها ومساجدها ، ملاعبها ومدارسها ومصحة للامراض الصدرية ومقصف كبير متسع لخدمة ١٠٠٠ شخص دفعة واحدة ، وبها محال لشراء وبيع الحاجيات • وتعطى الشركة هـذه المسـاكن بايجار رمزى بسيط •

٤ ـ ومن أسباب انخفاض الكفاية الانتاجية للعمال فى مصر انتشار الامية ، اذ تبلغ نسبة غير الملمين بالقراءة والكتابة وفقا لتعداد السكان فى ١٩٤٧ حوالى ٨٦٫٢٢ ٪ • لقد خطت الحكومة خطوات فعالة نحو مكافحة الامية فى السنوات العشر الاخيرة وانه ليحدونا الامل ونرجو ألا يطول الوقت الذى نرى فيه الطبقة العاملة ، طبقة متنورة لما للتعليم من أثر هام فى رفع الكفاية •

فالحالة الصحية ، وسوء التغذية ، وعدم توافر السكن ، وانتشار الامية• وعدم عناية كثير من المنشآت الصناعية برفع المستوى الاجتماعى لعمالها هى من العوامل الهامة التى تؤدى الى هبوط الكفاية وقلة الانتاج وارتفاع تكاليفه • وفى السنوات العشر الاخيرة أدرك القائمون بأمر الصناعة أن نفقـة تحسـين الاحوال الاجتماعية للعمال ، انما هو استثمار فى حد ذاته ينجم عنه ارتفـاع الكفاية • فبعض الشركات الكبرى كشركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار ، تدفع اعانات لتغذية العمال ، كما توفر لهم المساكن الصحية والملاعب وتكفل التعليم لهم ولابنائهم • فالعامل فى هذه الشركة أو فى شركة المحلـة الكبرى يحصل على ثلاث وجبات بخمسة قروش ، وهذا أقل من نصف التكلفة• ويا حبذا لو أمكن تعميم هذا النظام بين جميع الشركات بالاقناع وان لم يجد فبقوة القانون • فارتفاع طفيف فى مستويات معيشة الطبقة العاملة سـوف ينتج عنه ارتفاع بنسبة أكبر فى الكفاية العمالية • فالاجـور العالية عادة ما يصحبها ارتفاع فى كفاية العمال • وأرباب الاعمال لا يضـيرهم الاجور العالية وانما يعنون بانخفاض نصيب الوحدة المنتجة من الاجور •

٢ ـ انعدام التكافؤ فى المساومة بين العمال كطبقة وبين أرباب الاعمال عادة ما يؤدى الى قلة نصيب العمال من الناتج الصافى للصناعة ، فيجب أن نذكر أن النقابات العمالية لم تصبح قانونيـة الا فى عـام ١٩٤٢ ، وأن عقد العمل الاجماعى لم يعترف به الا فى أواخر عام ١٩٥٠ ، كما أن مشروعية الاضراب

---

(1) G. Hutchinson "Workers Welfare at an Egyptian Factory" The Bulletin of Egyptian Bureau, London Dec. 1948 p. 21.

وهو السلاح المهم لاظهار عدم رضاء العمال عن سلوك معين لم يعترف به بعد فى مصر • كما أن المركز المالى للنقابات ـ فهى فى حالة هى أقرب ما تكون للافلاس ـ يجعل قوة المساومة الاجماعية ضعيفة • فكما يذكر الاستاذ هيكس(١) ان أرباب الاعمال يعلمون تمام العلم أن نفقة الاضراب وتكلفته سوف تكون أكبر بكثير من المزايا التى سوف يحصل عليها العمال نتيجة لاضرابهم فى حالات كثيرة • فالى أن تصبح النقابات قوية من الناحية المادية والسياسية • فان أرباب الاعمال سيحاولون دائما أن يدفعوا للعمال أقل من الناتج الحدى الصافى للعمـــل •

٣ ـ على أن أهم الاسباب على الاطلاق للتفوق الكبير البادى فى انتاجية العمل فى الولايات المتحدة وألمانيا وانجلترا عنه فى مصر انما ترجع الى استخدام مصر للآلات الميكانيكية والاتوماتيكية فى الصناعة على نطـــاق ضيق • فبينما سمة العصر الحاضر فى الدول الضالعة فى التصنيع هى التوسع فى الآلية Automation نجـــد أن مصر ما زالت فى بداية هذه المرحلـــة ، ان الصناعة الامريكية مثلا تنافس الزراعة على كمية العمل وعلى ذلك كان عليها أن تستخدم الآلات وأساليب الانتاج التى تتياسب وندرة العمل • فالحاجة للصناعة الآلية قد بدت واضحة اذا ما أردنا تحقيق الاستخدام المربح للعنصر الغالى التكاليف وهو العمل • فأرباب الاعمال يجدون فى البحث عن الوسائل التى توفر العمل Labour saving devices

ولكن فى مصر عرض العمل متوفر واستخدامه فى بعض الحالات قد يكون أرخص نسبيا من رأس المال • فهل حقا كان هذا هو الدافع الذى حدا بالمنظمين فى مصر الى استخدام العنصر الارخص نسبيا ، وهل قامت هذه الافضلية على دراسة سليمة ، أم هو مجرد اعتقاد خاطىء ، اذ قد يكون استخدام العمل زغم وفرته أعلى كلفة •

ان التوسع فى الانتاج الالى الحديث ، أو احلال الالات الحديثـــة مكان القديمة على نطاق واسع فى مصر يحتاج الى دراسة وافية ، اذ أن نفقة الاحلال أو ادخال الآلات يجب أن تقارن من الناحية الاخرى بالزيادة فى كمية الانتاج عن العامل • فما قد نحصل عليه من وفورات واقتصاد فى نفقة العمل قد تقابله زيادة فى رأس المال المنفق ، وزيادة فى بعض المصروفات الاخرى كنفقة صيانة الآلات • فالتوسع الآلى لا بد وأن يكون بحذر • فانتاجلة العمل تقل باستخدام الوسائل البدائية والآلات القديمة المرهقة وهذه حال كثير من صـــناعاتنا • ويكاد يكون فى حكم المسلم به أن احلال الالات مكان المهارة يؤدى الى رفـــع

(!) J. R. Hicks: The Theory of Wages. P. 136.

الكفاية ، بينما احلال الالات مكان عدد من العمال قد يكون غير اقتصادى ومن ثم يصبح من الافضل بقاء درجة الآلية على ما هى عليه ٠

٤ ـ ان المنظمين قد أخفقوا فى دراسة العدد الاقتصادى اللازم من العمال للقيام بالعمليات الانتاجية داخل المصنع ، فزيادة هذا العدد عما يجب أن يكون عليه تسبب نقصا فى نصيب العامل من صافى الانتاج ٠ ومثال ذلك ما ورد فى تقرير شركات الغزل والنسيج الثلاث الكبرى من أن الاحصـــاءات أثبتت بجلاء أن المصانع المصرية تتطلب عددا من العمال ، يعادل ثلاثة أضـعاف(١) ما تحتاج اليه مثيلاتها فى الخارج ٠

٥ ـ أدى نقص المعرفة الفنية الى انخفاض كفاية العمال وقد سجلت لجنة الصناعة فى سنة ١٩٤٥ هذا النقص الخطير ولا سيما فى المصنوعات الجلدية وصناعة التريكو والجوت ٠٠ الخ ٠ وعلى سبيل المثال قدر الخبير العـــالمى الخسارة السنوية التى تعود على البلاد من جراء نقص المعرفة الفنية بـ ٧٥٩٫٠٠٠ جنيه مصرى ٠

٦ ـ كما أن ارتفاع نسبة احتياطى العمل (الانقطاع كما يسميها البعض) Labour Turnover والغياب بين العمال ، وزيادة التعب نتيجـــة العمـــل لفترات طويلة ، وعدم استقرار وموسمية العمل هى الاخـــرى تؤدى الى نقص الكفاية ٠ وفى أحد البحوث التى قام بها المؤلف(٢) عن الصـــناعات المصرية ، وجد أن نسبة الغياب فى بعض المصانع تصل الى ٢٠ ٪ أحيانا ٠ ففى صناعة الغزل والنسج مثلا نجد أن نسبة الغياب فى شركة المحلة الكبرى بلغت نسبة متوسطة قدرها ٩ ٪ فى الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٤٥ ، بينما فى شركة كفر الدوار (حيث قامت الخدمات الاجتماعية منذ قيام المنشأة) كان العمل أكثر استقرارا، فبلغت النسبة ٣٫٨ ٪ فقط لسنوات ١٩٤٢ ـ ١٩٤٧ ٠ وقد هبطت نسبة شركة المحلة الكبرى بعد قيام مدينة العمال الى حوالى ٤ ٪ ، والانتظام فى الحضـــور أساسى اذا ما أردنا أن نقلل من النفقات التى تتسبب عن الغياب فى شـــكل تعطيل للآلات ، وحتى لو كان لدى الشركة احتياطى من العمل فان نفقة الاحلال سوف تكون عالية ، وبالتالى تزيد من النفقات غير المباشرة ٠

كما أن تنظيم احتياطى العمل من الاهمية بمكان فى كثير من الصناعات ولا سيما صناعة الغزل والنسج ٠ فهو فى بعض الاحيان مقياس نجاح المنشأة اذ يكون المتغيرة الأساسية فى نفقة العمل ٠ وهنا أيضا نجد أن تغيرات القوة العاملة فى شركة المحلة الكبرى كانت كبيرة اذ بلغت نسبة التغير فى القوة العاملة ما بين ٥٠ ٪ الى ما يزيد عن ١٠٠ ٪ فى الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٤٥ ٠ وتدل

(1) La Subvention Gouvernmentale Aux Filatures Locales p. 35.

(٢) راجع مؤلفنا عن اقتصاديات مصر ص ٢٨٤ .

الارقام على أن نسبة التغير تبلغ أشدها فى فترة جنى محصول القطن حيث أن معظم العمال الزراعيين يأخذون العمل الصناعى كعمل اضافى وليس كحرفة رئيسية ، وانما كمورد نقدى لسداد ضرائبه ولشراء حاجياته القليلة المحدودة ، ولا شك أن الخسارة التى تنجم عن ارتفاع نسبة احتياطى العمل كبيرة تتمثل فى نفقة تأجير وتمرين وحدات جديدة من العمل ، وما يسببه العمال غير المدربين والحديثى العهد بالصناعة من زيادة فى استهلاك الالات والادوات وزيادة العمل الكتابى وقلة معدلات الانتاج عند البداية وزيادة نسبة العادم بين المنتجات وعند استخدام المادة الخام · والخسارة المتوقعة فى الانتاج نتيجة توظيف عدد كبير من العمال هم دون المتوسط من حيث الكفاية الانتاجية قد تكون جسيمة ، ولكن فى منشأة كفر الدوار حيث قامت الخدمات الاجتماعية لرفاهية العمال مع قيام المنشأة نجد أن نسبة احتياطى العمل كانت أقل كثيرا منها فى المحلة الكبرى اذ بلغت ٢ر١٠ ٪ (١) هذا علما بأن نسبة احتياطى العمل قد قلت كثيرا فى شركة المحلة عقب تنفيذ مشروع مدينة العمال · هذا وانى أقترح أن تقوم الصناعات الاخرى خلاف صناعة الغزل والنسيج بتسجيل البيانات الكافية التى تمكن من قياس احتياطى العمل ونسبة الغياب لما لهذه البيانات من أهمية فى دراسة الكفاية الانتاجية للعامل ·

كما أن زيادة عدد ساعات العمل لها أثرها على الانتاج · فالاجهاد الصناعى يؤدى الى ضعف الكفاية ويقلل الرغبة فى العمل · فالمنظم المصرى يجب أن يعلم أن الاجهاد نفقة حقيقية من نفقات الانتاج · ووفقا لاحصاءات الانتاج يتضح أن عدد ساعات العمل مرتفعة اذا ما قورنت بالدول الصناعية · فعدد ساعات العمل فى انجلترا ٤٠ ساعة فى الاسبوع ، وفى كثير من الصناعات أصبح عدد أيام العمل خمسة فى الاسبوع ، ورغم انقاص ساعات العمل وعدد أيام العمل الاسبوعية الا أنه لوحظ ارتفاع فى الكفاية الانتاجية · فالفراغ والراحة اذا ما أحسن تنظيمهما يؤديان الى وفر فى النفقات · لذلك يجب القيام بالتجارب ودراسة ظروف وأحوال العمل حتى نصل الى أكبر انتاجية ممكنة بأقل نفقة · على أن هنالك اتجاها لا يجب اغفاله ، فالعمال فى ألمانيا يهبون ساعة من العمل لبناء عظمة ألمانيا ؟ ان الزيادة هنا بوازع نفسى ترتضيه عن طيب خاطر·

٧ ــ ان طرق دفع الاجور هى الاخرى لها أثرها على الكفاية الانتاجية للعامل · والملاحظ أن الطريقة السائدة فى مصر هى الاجر الزمنى بصرف النظر عن الانتاج ، ولو ان نظام دفع الاجور على أساس القطعة قائم فى بعض المصانع · فلو أستبدل النظام السائد بنوع ما من نظم أجر القطعة لامكن ايجاد حافز على

(١) راجع كتابنا «اقتصاديات مصر» ص ٢٨٥·

زيادة الانتاج واسراعه · واستخدام طريقة من طرق العلاوات قد يكون خير النظم جميعا ·

وقد شاهد المؤلف بنفسه فى كثير من مصانع الغزل والنسيج فى انجلترا انخفاض نفقة الاجور بحوالى ٤٠ ٪ أو أكثر مما هى عليه نتيجة اعادة تنظيم طرق دفع الاجور ، هذا مع زيادة دخل العامل وانخفاض تكلفة الوحدة ، لذا يجب أن تدرس الصناعة الطرق المتعددة لدفع الاجور لترى أيها أكثر ملاءمة لظروفها مراعية صالح رب العمل فى الحصول على نفقة أقل للعمل وصالح العمال فى الحصول على دخل أكبر دون زيادة فى المشقة أو الالم ·

ولا يجب أن ننسى أن التحول نحو نظم دفع الاجور على أساس أجر القطعة تتبعه زيادة فى نفقات اختيار المنتج النهائى Testing & Inspection وتحديد المسئولية اذا لم تبلغ السلعة المستوى المرغوب · فالموازنة بين طريقة وأخرى يجب أن تأخذ فى الحسبان رد الفعل للقوى المختلفة والعوامل المتعددة ·

٨ ـ ضعف الرقابة على العمل عامل هام يؤدى الى انخفاض انتاجية العمال وقد سبق أن أوضحنا أمثلة من ضعف الرقابة فى مواضع سابقة · وهذا الضعف يرجع أساسا الى عدم وجود فئة مستنيرة من مقدمى العمال · وقد عالجنا مشكلة توفير عدد من مقدمى العمال الاكفاء ·

٩ ـ عدم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية يؤدى الى انخفاض الكفاية الانتاجية للعمل · فقد وضح فى تقرير لجنة الصناعة لعام ١٩٤٥ وفى تقرير مجلس الانتاج لعام ١٩٥٥ ان هناك قوة انتاجية معطلة فى كثير من الصناعات اذ فى حدود الوردية الواحدة التى تعملها المصانع ما زالت صناعات عدة تعمل بأقل من كامل طاقتها الانتاجية ، وعلى الاخص فى صناعات الاغذية المحفوظة وعصر الزيوت والصناعات الكيماوية وغزل ونسج القطن ، والجدول رقم ١٣ يوضح درجة استخدام الطاقة الانتاجية فى بعض الصناعات المصرية فى ١٩٤٥·

وواضح من الجدول أن نسبة استخدام الطاقة فى بعض الصناعات كانت منخفضة جدا لحد خطير . ولا شك أن هذا له تأثيره على انخفاض قيمة صافى الانتاج لكل عامل ·

وقد كان السبب فى انخفاض نسبة الطاقة المستخدمة راجعا فى بعض الحالات الى صغر الكمية التى كانت تخصصها الحكومة من خامات للمصانع . ومن الملاحظ أن انخفاض نسبة الطاقة الانتاجية لم تؤد فقط الى نقص كفاية العامل ، بل تؤدى الى عدم توازن التكاليف الثابتة مع التكاليف المتغيرة، فمن الطبيعى أن يحتفظ المنظم بعماله ولا سيما المهرة منهم آملا أن يعود النشاط الى مصنعه سريعا ·

ومن الواضح أن النفقات الثابتة للطاقة غير المستخدمة ، تعمل على رفع تكاليف الوحدة • وانا لنوصى بأن تعد المشروعات الصناعية تقديرات لتكاليفها عن المستويات المختلفة لاستخدام الطاقة الانتاجية • فهذه تعطى الادارة نفقات التشغيل الكلية أو نفقة الوحدة للمنتج النهائى لكل درجة من درجات الاستخدام لطاقة المصنع الانتاجية • وعندما تتوافر هذه التكاليف ، فمن الممكن أن نصل الى نقطة الكفاية القصوى ليس فقط للعمل بل لجميع عوامل الانتاج •

جـــدول

يوضح درجة استخدام الطاقة الانتاجية فى الصناعات المصرية

الصناعة	نسبة استخدام(١) الطاقة الانتاجية ٪	الصناعة	نسبة استخدام الطاقة الانتاجية ٪
حفظ اللحوم	٥٠	الشيكولاته	٥٢
السكر	٦٤	استخراج الزيوت النباتيـة	٦٧
حفظ الفواكه والخضروات	٤٠	الورق	٦٣
تجفيف البصل	٦٠	الاحذية	٦٧
المكرونة والاعجنة الغذائيـة	٢١	الاسمنت	٧٠

١٠ ــ ارتفاع نسبة العمل غير المباشر ، أى العمال الذين يقومون بالخدمات فى المصانع هو من أسباب انخفاض الانتاجية للعامل . وهذه الحالة سائدة بوجه خاص فى الصناعات الكيماوية والسكر والزجاج ، وقد يكون فى احلال الآلات مكان هؤلاء العمال ما يؤدى الى رفع الكفاية الانتاجية ولكنها مسـألة تتطلب دراسة ، فالمسألة ليست مجرد احلال كما سبق أن ذكرنا •

هل انخفاض انتاجية العمال أمر يتصف بالدوام :

لقد وضح من الدراسة السابقة الاسباب المتعددة لانخفاض انتاجيـة العـامل فى مصر ، ولكن يجب الا نفسر ذلك بأن العمـل فى مصر لا يتمتـع بالكفاية على الاطلاق •

والواقع أن العمل فى مصر يتباين بين الكفء وعديم الكفـاية ، ولو أن الاخير يغلب على الصناعة عموما . وفى الفترة الحديثة أظهر العمال مقدرة على

(١) قمنا بحساب هذه النسب من واقع البيانات الواردة فى تقرير لجنة الصناعات لعـام ١٩٤٨ راجع صفحات ٩١ ، ١٠٥ ، ١١٣ ، ١١٨ ، ١٥٢ ١٦٩ ، ٢٠١ ، ٢٣٨ ، ٣٨٣ ، ٤٠٠ للصناعات المذكورة فى الجدول على التوالى •

معالجة العمليات الميكانيكية اذا ما أعطوا المران الكافى • ففى شركة كفرالدوار ذات المحالج الميكانيكية والاتوماتيكية قد وصـــل بعض العمال الى مســـتويات عالية من الانتاج تعادل مثيلاتها فى أمريكا ، فبعض العمال يشرف على ١٦ مغزلا. ويعزو مدير الشركة (١) ارتفاع الانتاجية الى نظام التمرين المتبع مع العمـــال والى استقرار أحوال العمل الناجحة ، والى الخدمات الاقتصادية والاجتماعية التى تقدمها الشركة لعمالها ولا سيما المساكن الصحية واعانة الوجبات الغذائية •

كما تنص تقارير الاجانب(٢) على أن العامل المصرى لديه المقـدرة على اتقان العمليات الميكانيكية لو اتبع نظام تمرين دقيق ووضع العمـــال تحت رقابة فعالة ، وليس هناك من مانع يحول دون وصول الانتاج لكل عامل الى مستويات أكثر تنافسا •

وأود أن أسجل هنا أن انتاجية المصانع المزودة بالعدد والالات الحديثـة أعلى منها فى الصناعة عموما ، وهذا يعنى أن ادخال الالات يؤدى الى ارتفـــاع الكفاية • ولاثبات ذلك أخذت عينة من المصانع التى يقوم الانتاج فيها على نظام آلى حديث فى بعض الصـــناعات كما يتضح من الجدول التـالى :

جـــدول

يوضح صافى الانتاج للعامل فى عينة من المصانع الحديثة ذات الانتاج الآلى فى ســـنة ١٩٤٧ (٣)

الصـــناعة	صافى الانتاج للعامل فى العينة	صافى الانتـاج فى الصناعة عموما	النسبة المئوية للزيادة
الغزل والنسج	٢٨٧	٢٠٦	٣٩
الكيماوية	٢٥٩	١٦٧	٥٥
الجلدية	٣٢٦	١٩٥	٧٢
الملابس والاحذية	٣٢٦	١٩٠	٧١
استخراج الاحجار	٢٦٣	٢٤٦	٧
الورق	٢٠٦	١٢٨	٦٠
الصناعات الغذائية	٢٥٠	١٨٠	٣٩

(١) تصريح الاستاذ سرى فى رد كتابى على الـ Questionnaire الموجه اليه من المؤلف .
(2) Report of the British goodwill trade Mission to Egypt Nov.-Dec. 1945.
(٣) مأخوذ من واقع الجدول رقم ٥٣ من كتابى اقتصـــاديات مصر .

ومن الجدول يتضح أن نسبة الزيادة فى انتاجية العامل فى المصانع التى تقوم على درجة عالية من الآلية تتراوح بين ٧ ٠/٠ ، ٧٢ ٠/٠ فى الصناعات المذكورة .

وفى أحد مصانع الغزل والنسيج الحديثة وصل صافى الانتاج للعامل فى ١٩٤٧ ما يوازى ١٦٥ جنيها استرلينيا (مقوما بأسعار ١٩٣٧) بينما بلغ متوسط صافى الانتاج للعامل فى هذه الصناعة عموما فى انجلترا ١٥٩ جنيها ، ٢٠٥ فى ألمانيا ، ٣١٥ فى الولايات المتحدة لنفس الصناعة ، وهذه ظاهرة طيبة ولا شك ٠

فالحالة السائدة الآن لا شك حالة مؤقتة اذا أدركنا مهمتنا وقمنا بتنفيذ الاسس العلمية الصحيحة للاصلاح فى ظل قيادة حكيمة صائبة ٠

المبحث الثامن

الوقود

يعد الوقود من مقومات النهضة الاقتصادية فى العصر الحديث ، وهو من عناصر تكاليف الانتاج الهامة اذ يصل فى بعض الاحيان الى ٨٠ ٪ (١) من قيمة تلك التكاليف كما هو الحال فى بعض الصناعات الكيماوية الكهربائية كصناعة الالمنيوم ، وتزيد النسبة عن ٤٠ ٪ فى صناعة الاسمنت ٠ ونفقة الوقود فى صناعة كالاسمنت والزجاج تعتبر معظمها (حوالى ٧٠ ٪ منها) فى حكم النفقات الثابتة اذ يلزم بقاء الاسطوانات الخاصة بالخلط وطحن المادة الخام والافران ساخنة سواء أكانت مستخدمة أم تستخدم بضع ساعات ٠ وأهم أنواع الوقود المستخدمة فى الصناعة هو المازوت اذ تبلغ قيمة المستخدم منه الى الوقود الكلى ٥٥ ٪ وتليه الكهرباء اذ تبلغ نسبتها حوالى ١٤ ٪ ٠

ومن العوامل الهامة التى تبشر بخفض تكاليف الوقود فى الصناعة المصرية احداث الوفورات باستثمار رؤوس الاموال فى اقتناء أجهزة أكثر كفاية من حيث استخدام الوقود ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا فى المدة الطويلة أو باجلال مادة مكان أخرى . وأهم احتمالات الاحلال هى استخدام الطاقة الكهربائية الرخيصة والتى يمكن توليدها من مساقط المياه فى مصر من مشروع كهربة خزان أسوان والسد العالى ، وشبكة شمال الدلتا ٠ فلو نفذت هذه المشروعات

---

(١) تقرير مجلس الانتاج عام ١٩٥٥

لأمكن خفض نفقة الوقود كثيرا عما هى عليه • هذا خلاف استخدام الطاقة الذرية والتى يعتبر من سبق الحوادث تقدير مدى أهميتها العملية فى توليد القوة المحركة •

المبحث التاسع

التوطن

قام توطن الصناعة فى مصر فى الماضى على أسس غير علمية ، ولمجرد عوامل تاريخية (١) وان كان يغلب التوطن فى المدن الكبرى أو بالقرب منها ، وبعبارة أخرى كان القرب من السوق هو العامل الرئيسى للتوطن حيث توجد القوة الشرائية والايدى العاملة والخبرة الفنية بدرجة أكبر من غيرها • ولا ريب أن احدى المشاكل الهامة التى تواجه الحكومات هى تقريرها تشجيع توطن المصانع فى منطقة أو بضع مناطق محددة ، أن أن يحدث انتشار فى توزيع المصانع • فالتركز فى التوطن عملية محببة لدى الاخصائى فى تخطيط المدن اذ يرغب فى مهمة فصل المنطقة الصناعية عن المنطقة السكنية • كما أن التركز عملية محببة لدى الاقتصاديين • فنفقة امداد المنطقة بالخدمات كالمياه والنور والمواصلات .. الخ ، تقل ، كما يساعد هذا على قيام سوق للعمل ، كما يسهل اقامة مؤسسة عامة للخدمات الهندسية •

والرأى المعارض للتركيز يستند على اعطاء جميع المناطق حتى الريف فرصة للتوظف فى الصناعة ذات الدخل المرتفع نسبيا • ويرى البعض أنه بالنسبة للدول المبتدئة فى التصنيع يجدر الافادة من مزايا التركز لاقصى حد ، وترك الانتشار الصناعى الى فترة لاحقة حينما تثبت أقدام الصناعة وتصبح نشاطا ناميا بمعدل سريع • ولا يعنى هذا أن بعض المؤسسات التى قد ترى حالة فريدة للتوطن فى مكان ما تمنع من ذلك • فبعض المصانع تلتزم ببعض العناصر فى توطنها كالخامات أو توافر نوع خاص من العمل أو المناخ ، ويرى البعض ضرورة الانتشار لاهمية العامل الاستراتيجى فى التوطن • وعلى أية حال فانى أعتقد فى وجود بضعة مراكز للتوطن حيث تقوم المؤسسات التى تفيد من مزايا التركز • أى أن تقام المستعمرات الصناعية •

بل نجد فى بعض الدول بعض الشركات التى تقوم ببناء المستعمرات الصناعية وتمدها بالمبانى والكهرباء والغاز والمياه وخدمات النقل ••• الخ • وتقوم بتأجيرها ، وقد وضح أن هذه الشركات لها أهمية كبيرة فى جذب الصناعة •

---

(1) Dr. G. Said: Newer Aspects of Location in Egyptian Industry. L'Egypte Contemporaine.

المبحث العـــاشر

التســـويق

ان التسويق ليس مسألة سهلة ، اذ كثيرا ما تجد المنشآت الصـناعية الجديدة صعوبة فى تصريف السلعة حتى فى السوق المحلية ، ومن ثم قد يصعب أن يحل الانتاج المحلى محل السلعة الواردة بالنســبة للمستهلك الذى اعتـاد استخدام سلعة ذات علامة مميزة خاصة، والذى يؤمن بجودة السلعة المستوردة بالرغم من أن السلعة المنتجة محليا قد تعادل أو تفوق زميلتها المنتجـــة فى الخارج • وقد تأتى المقاومة من جانب تاجر الجملة الذى يســـتوى لديه أن يشترى من مؤسسة محلية أو مؤسسة خارجية اذا كان هامش الربح واحدا • ثم هناك صعوبة أخرى ، فالمنتج الاجنبى قد يغرق السوق المحلية ويبيع بأقل من الاثمان العادية حتى يفلس المؤسسة الوطنية الجديدة •

ولكن المنتج الاجنبى لا يمكن أن يتبع هذا الاسلوب ما لم يكن منتجا عالميا بحيث يستطيع تحمل الخسارة فى سوق واحدة آملا أن يعوض الخسارة حينما تقفل المؤسسة الوطنية أبوابها •

وكل هذه الظروف انما تؤيد قيام حماية مؤقتة حتى تمكن الصـــناعة الوطنية لنفسها فى السوق • والحماية قد تكون فى شكل حصص أو منـــع الوارد أو فرض تعريفة ، وبينما قد تؤدى الحصص الى تحقيق الهدف الا أنهـا معقدة فى تنفيذها • وهناك نوع آخر من الحماية كالاعفاء من الضرائب أو تقوم الحكومة بشراء جزء هام من انتاج المؤسسة الوطنية فالحكومة مستهلك كبير •

هذا علما بأن نفقات التوزيع تقدر بحوالى ٥٠ ٪ من ثمن السلعة ، وهذا يتطلب محاولة خفض هذه التكاليف ، ولكن عدم وجود احصاء للتوزيع فى مصر يحد من دراسة هذا الموضوع وان كان المرجح أن امكانيات التخفيض كبيرة •

المبحث الحادى عشر

التصنيع والحرف والصناعات الصغيرة

لا شك أن جزءا من السكان يعمل فى الحرف وفى بعـض الصـــناعات الصغيرة ، وعادة ما تتدخل الحكومات لتحمى الحرف والصناعات الصغيرة من منافسة الانتاج الصناعى الكبير ، تلك المنافسة التى قد تدفع بهم الى البطالة• ان هذه الصناعات الصغيرة يجدر الابقاء عليها لاسباب أخرى خلاف التخوف من نقص حجم التوظف • انها معين هام للمهارة الفنية ، بل ان الصـــناعة

الكبيرة فى نموها كثيرا ما تطلبت خدمات هذه الطبقة العاملة الماهرة كما حدث فى صناعات المعادن • كما أن اليابان قد أوضحت كيف يمكن لهذه الصناعات الصغيرة أن تعيش وسط الحركة الصناعية الكبرى ، لا فى صناعة معينة فحسب ، بل فى الصناعات التى ترى كثير من الدول الصناعية الكبرى أنها لا تقوم الا على نطاق كبير كصناعة الدراجات ، وتصبح الحرف مفيدة حقا اذا ما كان الافراد يمارسونها فى أوقات فراغهم • فالمزارعين فى مصر وزوجاتهم لديهم الكثير من الوقت الفراغ الذى يمكن استغلاله فى انتاج السلع البسيطة ، فانتاجهم سوف يكون قليل النفقة نسبيا ومن ثم يمكنهم من منافسة انتاج المصانع الكبيرة •

وفى اعتقادى أن الوسيلة المثلى فى الابقاء على الحرف والصناعات الصغيرة ليست بحمايتها من المنافسة ولكن بزيادة كفايتها • وهذا يتطلب اعادة تنظيمها وامدادها برأس المال والمعرفة الفنية • فيجب أن تستخدم أنواع جديدة من الآلات والادوات ، فبعض هذه الادوات لم يتغير منذ آلاف السنين • فالبحث الفنى قادر على تصميم الالات بحيث تحتفظ بالخواص والفكرة الرئيسية مع رفع الكفاية ، فأهم تغيير يمكن احداثه هو اضافة موتورات صغيرة للآلات ومن ثم تسير بالكهرباء • هذا التغيير وحده كفيل برفع الكفاية الى ضعفين وتصل الى أربعة أضعاف فى بعض الحالات • والمشكلة هى أن الريف المصرى لم تصل الى قراه الكهرباء •

كما أن الصناعة الصغيرة فى حاجة الى رأس المال ليشترى آلات أفضل ولكى تتمكن من زيادة حجم التشغيل يلزمها خامات بكميات أكبر • وهذا يتطلب وجود هيئة أو مصرف يعنى بمشاكل التمويل بالنسبة للصناعات الصغيرة ومطالبها • وللاسف فشل البنك الصناعى فى تحقيق هذا الهدف وهو أهم أهدافه ولجأ الى تكوين الشركات الصناعية الكبيرة • ولهذا فانى أقترح قيام هيئة حكومية جديدة لها فروع فى المناطق التى يبلغ فيها انتاج الحرف والصناعات الصغيرة حدا معقولا ومهمتها تصميم الآلات الجديدة وتعليم الصناع كيفية استخدامها وتمول مشترياتهم فتشترى الخامات من نوع جيد وتشترى انتاجهم وتعيد تسويقه •

ويجب أن يكون واضحا أنه فى بعض الصناعات قد يكون الحجم الصغير أكثر كفاية من الحجوم الكبيرة حيث أن خفض التكاليف الانتاجية قد يقابله ارتفاع بنسبة أكبر فى النفقات الادارية أو المالية للمشروع • فالمسألة تتوقف على التنسيق والانسجام بين الوحدات المثلى للمشروع ، الوحدة الفنية والادارية ، والمالية ووحدة التسويق • فالوحدة الانتاجية فى صناعة الغزل والنسج أو الصناعات الهندسية لا يلزم أن تكون كبيرة لكى تحظى بالكفاية ، فالحجم الامثل فى صناعة الغزل والنسج هو الوحدة الصغيرة وما الحجم الكبير الا تكرار لنفس

وحدات الآلات داخل المنشأة ولن ينجم عن كبر الحجم أى وفورات داخلية ملحوظة فالمادة الخام ، أى القطن ، سلعة موحدة ذات سعر عالمى والشراء على نطاق واسع لا يكسب أية مزايا للوحدة الكبيرة الحجم • وندرة رأس المال وتوافر عنصر العمل فى مصر انما يلائمان قيام الوحدات الانتاجية الصغيرة الحجم • فاليابان كانت ظروفها عند التصنيع تشبه موقف مصر الآن لحد كبير • والمنشآت الصغيرة الحجم أمكنها أن تعيش فى اليابان وسط التقدم الصناعى الجارف ، ليس هذا فحسب بل نجد أن ٥٠ ٪ من القوة العاملة كانت مستخدمة فى المصانع الصغيرة التى يقل عدد من يعمل بها عن خمسة أفراد(١) •

ومصر فى حاجة ماسة الى الوحدات الانتاجية الصغيرة الحجم المجهزة بالالات الميكانيكية الحديثة لتحل محل نظام الطوائف المتماثل للزوال فى القرى المصرية • ولنتجنب المضار التى تنشأ عن نمو المدن واتساعها الزائد الذى بدت آثاره فى القاهرة والاسكندرية ، فالواجب أن نشجع سيادة الوحدات الآلية الصغيرة الحجم فهى خير من المشروعات الضخمة التى تقوم عليها الحماية والاحتكار ولا يهمها تحقيق الكفاية فى شىء •

كما أن الصناعات الصغيرة تواجهها مشكلة التصريف ، بل قد تكون هذه أكبر المشاكل جميعا • فكل ما يهم الصانع الصغير أن يتمكن من الانتاج باستمرار ، ومن بيع انتاجه لوسيط لا يغشه ، بل ينظم اعادة البيع ، والوسيط يهمه أن تكون الوحدات المنتجة متماثلة فى كل شىء ، التصميم ، واللون ، والحجم •• الخ • فهذه هى العقبة الكبرى فى تنظيم انتاج الحرف والوحدات الصغيرة واعداده للتسويق •

فلو أمكن معالجة هذه الصعاب عن طريق التصريف التعاونى لكانت الصناعات الصغيرة والحرف خير عون فى تصنيع البلاد الى جانب الصناعات الأخرى • ونجد أن وسيلة النهوض بهذه الصناعات الصغيرة هو برفع كفايتها دون حمايتها •

المبحث الثانى عشر

الحماية

كقاعدة عامة من قواعد التصنيع يمكننا القول بأن أية صناعة جديدة يمكنها أن تقوم وتغطى تكاليفها لا بد من تشجيعها ، وأن أية صناعة لا يمكنها أن تغطى نفقاتها يجب ألا تقوم •

---

(1) G. C. Allen: British Industries and their organisation p. 26.

فلو أخذنا بهذه القاعدة بصفة عامة لما قامت الصناعة فى البلاد المتخلفة . فالملاحظ أن المصنع فى البلاد المتخلفة يجابه عدة مشاكل منها تدريب عماله ومنها انخفاض انتاجية العامل على الاقل خلال السنة الاولى والثانية ، وقد يصعب عليه تنظيم وصول الخامات بالكميات اللازمة ، وفى نفس الوقت قد تعمل الصناعة دون الطاقة الاقتصادية اللازمة ، أو قد تستخدم واردات عالية التكاليف. وقد يصعب عليها ايجاد مكان لها فى السوق المحلى نفسه ، فالمستهلك المحلى قد يكون فى حالة ولاءلسلعة مميزة تصل من الخارج بالرغم من جودة المنتج المحلى ورخصه . وهذه المشاكل يحلها الوقت والزمن ومنح الاعانات للصناعة مؤقتا أو حمايتها لفترة محدودة قد يمكن تبريره طالما بأننا نؤمن بأن الصناعة سوف تقف على قدميها .

ولكن تبرير قيام الحماية ليست مسألة جزافية ، بل تتطلب توافر شروط معينة ، منها قيام حركة تصنيع على نطاق واسع سريع ، وأن تكون الصناعات التى تقوم مناسبة ، ويمكن للدولة بمضى الوقت أن تتمتع فيها بميزة نسبية . ويقدر الخبراء أنه فى فترة عشرين عاما سوف تشهد الدولة القائمة بالتصنيع تقدما كبيرا يمكن الصناعة من أن تقف على قدميها .

لقد قام نظام الحماية فى مصر منذ ١٩٣٠ واستمر حتى الان زهاء ٢٩ عاما ومع ذلك لم تتقدم تلك العينة التى قامت من الصناعة المصرية خطوة للامام . فالصناعة فى الماضى قامت وليدة الحماية الجمركية ، والاعانات الحكومية ، والاحتكارات ، وعاشت على كرم وسخاء المستهلك المصرى ، فالصناعة قامت ونمت لا عن طريق رفع الكفاية الانتاجية واحداث خفض فى تكاليفها ، ولكن عن طريق اقامة الحواجز الجمركية التى تزداد من يوم لآخر . ولو قدر لهذه التعريفة الخاصة أن تزول بين يوم وليلة لتداعت الصناعة المصرية وأعلنت افلاسها ، ولما نجا من هذا الخراب المحقق سوى قلة من المصانع تعد على الاصابع .

فان كان هناك ما يبرر حماية الصناعة الناشئة الا أن الرواد الاول وبناة نظرية الحماية لم ينادوا بها عبثا ودون تحفظات اذ أكدوا أن فرض الضرائب الحامية يجب أن يكون مؤقتا ولا بد من التخلص منها بعد فترة من الزمن تكون الصناعة قد تمكنت خلالها من الوقوف فى وجه المنافسة الاجنبية . فالتفوق الذى تحققه دولة ما فى صناعة معينة قد يعزى الى البدء بهذه الصناعة مبكرة عن غيرها من الدول وعلى هذا اكتسبت خبرة فى الناحية الفنية كما اكتسب عمالها دراية ومهارة ، أو قد يكون هذا التفوق راجعا الى كبر الحجم ووصول الصناعة فى هذه الدولة الى الحجم الامثل . فكفالة الحماية تحقق الهدف أمام الصناعة الناعمة الاظفار ، وقد أكد فردريك ليست ضرورة دراسة الصناعات المراد حمايتها لتقرير ملائمتها التامة لظروف الدولة التى ستقوم فيها . كما

يطالب ليست الى جانب وقوف الصناعة على قدميها أن تتمكن أيضا من رد المساعدات التى حصلت عليها فى فترة طفولتها ونموها • فرأس المال الذى يستثمره جيل ما فى شكل دفع أسعار أعلى للمنتجات الصناعية ، والذى أطلق عليه ليست Nursing Capital لا بد وأن يؤتى أكله فى الجيل التالى وذلك بارتفاع الدخول الحقيقية للسكان • فالتضحية فى الحاضر يجب أن يقابلها اشباعا أكبر فى المستقبل القريب •

وانا لنشك اذا ما كانت مصر قد جنت شيئا نتيجة لخلق عدد جديد من العمال المهرة والفنيين نتيجة للحماية • فهذه هى احدى الدعامات التى يهتم بها أنصار الحماية ويطلقون عليها الصناعة الرشيدة Educated Industry ولو لم تذهب هذه الزيادة فى عرض العمال المهرة والفنيين الى الصناعات التى تقوم على الحماية ، لامكن استخدامها فى الصناعات الاخرى التى تقوم فى ظل الحرية ولربما أتت بنتائج أفضل •

حقا لقد فرضت الحماية جزافا دون دراسة أو تمييز بين الصناعات أو معرفة لتكاليفها حتى تعطى القدر اللازم من الحماية فقط •

أما تبرير الحماية على أساس أنها أنتجت دخلا للدولة فهذه مسألة ممقوتة فالدولة تفضل أن تزيد ايراداتها بزيادة الضرائب المباشرة • وقد أدركت الدولة أهمية ذلك منذ عام ١٩٥٤ اذ نشهد تناقصا فى عبء الضريبة الجمركية منذ ١٩٥٤ ، فقد بلغت الحصيلة المعدلة ٨٤ مليونا فى ١٩٥٣ ، ٣ر٨٢ فى عام ١٩٥٥ •

على أن أهمية الحماية فى السوق المحلية انما تتوقف على حجم السوق المحلى ومن ثم كان الرأى القائل بالاتحاد الجمركى بين الدول العربية • فالاتحاد قد يتصور قيامه لو أن حرية هجرة الرجال ورؤوس الاموال كانت مكفولة ، وقد خطت الدول العربية خطوات واضحة نحو هذا السبيل أخيرا ولا سيما بعد التكتلات الاخيرة كقيام السوق الأوربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة •

وانى أعتقد اعتقادا جازما – لصالح مصر العام – أن كل صناعة لا يمكنها أن تواجه تيار المنافسة الخارجية وبعد مضى ٢٩ عاما على حركة التصنيع بدون الحماية الجمركية يجب أن تذهب الى عالم الاشباح والى غير رجعة • وحتى لا نتجنى على هذه الصناعات الهزيلة نمنحها فرصة أخرى للبقاء واعادة تنظيم نفسها وخفض تكاليفها ورفع كفايتها خلال مدة محدودة نقدرها بخمس سنوات وعلى أن نستبدل نظام الحماية بنظام الاعانة المتناقصة الذى يتمشى مع ارتفاع الكفاية • والله ولى التوفيق •